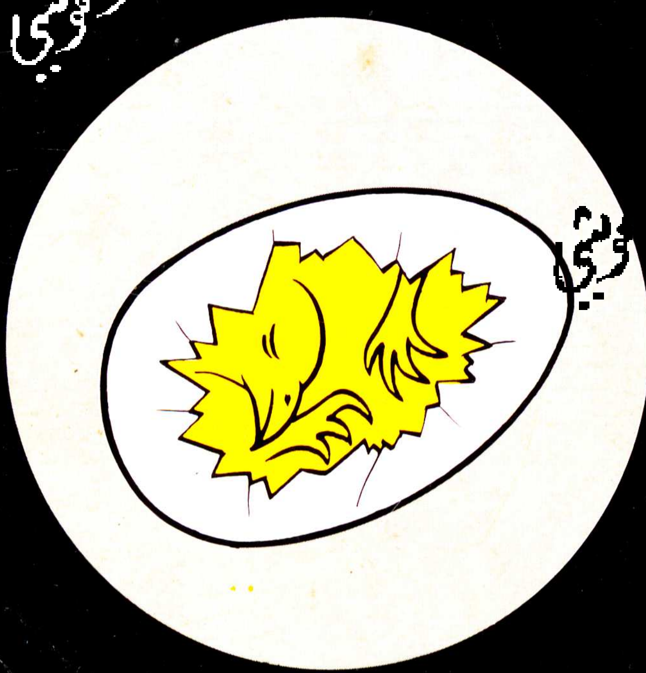


معهد الانماء العربي

د. أحمد بعلبكي

التعاون الزراعي في الرّهان اليوغوسلافي



الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية



التعـــاون الزراعـــي
في الرهان اليوغسلافي

الدراسات الاقتصادية - الاستراتيجية



التعاون الزراعي في الرهان اليوغسلافي

١٩٤٥ - ١٩٧٢

د. أحمد بعلبكي
وفريق
الدراسات الاقتصادية - الاستراتيجية

معهد الانماء العربي



المركز الرئيسي : ص.ب : ٨٠٠٤ طرابلس
الجماهيرية العربيّة الليبيّة الشعبيّة الاشتراكيّة

فرع لبنان : ص.ب : ١٤/٥٣٠٠ - بيروت

الطبعة الاولى
بيروت — ١٩٧٨

تمهيد

إن ما تتميز به التجربة اليوغسلافية ليس فقط معدّل النمو العالي جداً الذي بلغه الاقتصاد الوطني (منذ سنة ١٩٥٣ ، حيث بدأت أوسع حملة من أجل اللامركزية ، وخلال السنوات الأخيرة ، حيث ارتفع هذا المعدّل إلى ٨،٥) ، ومعدل التثمير الذي بلغ (٢٦٪) من الدخل القومي سنة (١٩٧٠) ، بل ما يميّزها هو اعتمادها نظام « التنافس الاشتراكي » الذي ما برح يُعرّف بأنه نظام الانتقال إلى الاشتراكية . وما زالت هذه السياسة الجديدة تطبع بالعمق تاريخ النهج اليوغسلافي منذ سنة (١٩٥٠) ، فقد أعقبت القطيعة الشهيرة عام (١٩٤٨) مع الاتحاد السوفياتي ، وكافة الديموقراطيات الشعبية ، الأمر الذي زعزع اقتصاد البلاد (هبطت الصادرات إلى هذه البلدان بين سنتي (١٩٤٧ – ١٩٥٤) من (٥٦،١٪) إلى (٢،٢٪) من مجمل الصادرات اليوغسلافية) . ولمواجهة هذه المرحلة الحرجة ، اندفع النظام في عملية إعادة نظر بكل ما سبق وأنجزه حتى ذلك الوقت طبقاً للنموذج الستاليني . وتدهور الإنتاج الزراعي ، وتزايد متطلبات المشاريع غير المكتملة للتصنيع الثقيل ، بالاضافة إلى تعاظم طلب سكان المدن على المنتوجات التموينية ، كل هذه شكّلت بمجملها عوامل محددة لظهور وتدعيم الاتجاه السياسي الجديد .

وتذرعاً بإلغاء الستالينية عمد هذا الاتجاه ، بين حزيران – يونيو

(١٩٥٠) وكانون الثاني – يناير (١٩٥٣) ، إلى سنّ الدستور الجديد لجهاز الدولة السياسي ، وإقامة نظام التسيير الذاتي . وهكذا اقترن انطلاق « عملية الدمقرطة »(*) بتدعيم بعض اواليات السوق وبانطلاق التسيير الذاتي ، وبتقليص الدور التاريخي للحزب (خاصّة خلال الفترة الانتقالية) وكذلك بانطلاق اللامركزية المتمثلة بالتنافس بين الوحدات الإنتاجية على صعيد السوق الداخلية والخارجية من ناحية ، وبين المناطق المتطورة والمناطق المتخلفة كثيراً من ناحية اخرى . وهكذا تراجع مجتمع « الانصار » المناضل رويداً رويداً أمام مجتمع المستهلكين الذي يقوده الإداريون .

إن الدوافع الاقتصادية (لا الدوافع الايديولوجية) هي التي تحرّك الفلاحين ، خاصة عندما يفكرون بالمكاسب الممنوحة لعمال القطاع الزراعي الاشتراكي . لقد أصبحت صيغة العمل المزدوج واسعة الانتشار في يوغسلافيا ، وذلك للتمكّن من اقتناء الأدوات البيتية الكهربائية ، واستبدال المسكن ، وتحسين المستوى الاستهلاكي (مصاريف الغذاء والكساء تثقل كاهل الميزانية العائلية ، بالرغم من ان كلفة المعيشة أدنى بكثير مما هي في أيّ بلد غربي) . وأدى التسيير الذاتي ، الذي أصبح أكثر فأكثر « سراباً » و « خدعة ايديولوجية » ، إلى حصر العمال داخل وحدات إنتاجية مستقلة ومتمفصلة بواسطة علاقات السوق ؛ فهذه العلاقات ، تعطي « الكوادر » الذين يكلّفهم العمال بتنظيم عملية الإنتاج إمكان استخدام وسائل الإنتاج لأهداف تدعّم التقسيم الاجتماعي للعمل وتقسيم الانتاج الاجتماعي ، مع انها تترك للمنتجين المباشرين حق ملكية وسائلهم الإنتاجية . ويؤدي ذلك إلى دمج الوحدة الإنتاجية في اقتصاد السوق بصورة أوثق أكثر فأكثر .

إن ما ذكرناه هنا يدل على أهمية تحليل التجربة اليوغسلافية

(*) الدمقرطة (Démocratisation) .

وإسهامها في نظرية الانتقال الاشتراكي ، هذا ، مع استثناء الجدل الذي أثارته ، وما زالت تثيره ، سواء من حيث اعتبارهـا التجربة « الأكثر ديموقراطية » ، أو من حيث اتهامها بأنها التجربة « الأكثر تحريفية » . ونذكّر هنا بأن الصعوبات الضخمة في النموذج اليوغسلافي ناجمة عن أوضاع القطـاع الزراعي الذي كان يَستخدم سنة (١٩٤٦) حوالي ثلاثة أرباع السكان العاملين . فالقطاع المذكور ، والحالة هـذه ، يشترط تطور القطاعات الاخرى ، خاصة في البلدان ذات الاقتصاد المتفاوت النمو المشوَّه والتابع ، كما هي حالة الاقتصـاد اليوغسلافي . فالمسألة الزراعية تشكّل العبء الأكبر في نظام اشتراكي يرغب في إلغاء التناقضات بين العمل الريفي والعمل المديني ، وبين العمـل اليدوي والعمل الذهني ، مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية التحرر الاجتماعي والبناء المتناسق التي تتبنّاها الثورة في سياق البناء الاشتراكي . فالفلاحون المحرَّرون هم الأكثر استعداداً لإثارة المسائل الأكثر إلحاحاً . وينجم عن ذلك أن النظـام الاشتراكي الذي لا يستطيع أن يعين للفلاحين وظيفتهم ومستقبلهم في الاشتراكية ، من خلال استراتيجية تنمية ما ، هو نظام محكوم عليه بمواجهة خصومتهم .

تلك كانت حال يوغسلافيـا بعد عمليـة التجميع القسري (Collectivisation) للأرض في إطار صيغ التعـاون المرسومة والمعتمَـدة بكثافة ابتـداء من سنة (١٩٤٨) وحتى سنة (١٩٥٣) . ومن ناحية اخرى ، طُرحت المسألة الزراعية اليوغسلافية بحدتها القصوى وخطورتها ، لأن دمج الفلاحين الصغار والمتوسطين في صفوف «الأنصار» (بقيادة الحزب الشيوعي على امتداد ٤ سنوات) ، لم يكف ليتخلّصوا من آثار الايديولوجيا « الفلاحية » أو الشعبويـة (Populiste) التي كانت راسخة بصورة خاصة في أرياف صربيا وكرواتيا . لقد أثرت الحركات الفلاحية والشعبوية على سياسة هذه المنطقة حتى عام (١٩٤٥) ،

حيث كان الفلاحون معتادين على بعض أشكال التعاونيات الزراعية (الزادروغا) . كما ان الشك تجاه الحزب المدعو حزب البروليتاريا ، كان يخامر دائماً الفلاحين . إن هذا العامل التاريخي جعل المسألة الزراعية أعقد وأدق بكثير مما هي عليه في أي مكان آخر .

أضف إلى هذه الصعوبة الناتجة عن خصوصية تاريخها صعوبة أُخرى ناجمة عن قرار التجميع القسري المفرط الذي صدر سنة(١٩٤٨) وعن انعكاساته الخطرة جـداً على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فهذه الانعكاسات كانت في أساس الإصلاح الجديد عام (١٩٥٣) .

وثمة عامل آخر جعل المسألة الزراعية أكثر دقة ، وهو الناجم عن التفاوت الصارخ بين مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي للجمهوريات والمقاطعات التي تتشكل منهـا الجمهورية الاتحادية اليوغسلافية ، كما يستدل على ذلك من الجدول الآتي :

جدول رقم (١)

الفروقات الاقتصادية والاجتماعية

المناطق	متوسط حصّة الفرد من الإنتاج الاجتماعي لسنة (١٩٥٦) (بآلاف الدنانير)
(أ) مجمل البلاد .	٩٥
(ب) مجموع المناطق المتخلفة ؛ منها :	٥٥
– منطقتا كوزوفو و ميتوهيا (Kosovo et Metohia)	٤٢
– جمهورية مونتي – نيغرو (Montenegro)	٥٦
– المناطق المتخلفة في بوسني – هيرزيغوفين (Bosnie – Herzégovine)	٥٥
– المناطق المتخلفة في صربيا (Serbie)	٤٩
– المناطق المتخلفة في كرواتيا (Croatie)	٦٢
(ج) مجموع المناطق المتخلفة ؛ منها :	١١٤
– جمهورية سلوفانيا (Slovenie)	١٧٥

المصدر :

Notes et études documentaires (Documentation Française) No. 2929, 18 Octobre, (1962), Page 16.

فيما مضى ، كان هذا التباين قائماً بين مختلف مناطق يوغسلافيا الحالية والتي كانت تحت الاستعمار النمساوي ـ المجري أو الاستعمار العثماني أو الاستعمار الالماني سابقاً . كانت مناطق النفوذ هذه قد انهارت بعد الحرب العالمية الاولى ، وحصول معاهدة فرساي التي أدت إلى إنشاء مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفانيين .

إن التجربة اليوغسلافية فريدة من الناحية التاريخية . وعبر دراسة حركتها التعاونية (تمثّل هذه الحركة مرحلة انتقالية هامة جداً في سياق إقامة الزراعة الاشتراكية) ، نأمل أن نتمكن من تحديد المبادىء الأساسية لديناميتها . وتتميّز هذه التجربة بميزات ثلاث : بناء الوحدة القومية التي تحققت بمشقة ، نظراً للتنوع الاتني ، وإخراج البلاد من تخلّفها ، وبلورة واعتماد نموذج يثير جدلاً عنيفاً في العالم . لقد حاولنا في هذه الدراسة إعطاءَ أجوبة عن الأسئلة الآتية :

- كيف كان التعاون الزراعي اليوغسلافي عاملاً حاسماً في تاريخ حلّ المسألة الزراعية للبلاد ؟
- ما هي صيغ التعاون التي اجتهدت الثورة لتطبيقها في الريف ؟
- كيف تتطوّر القطاعات التعاونية في المجتمع الانتقالي اليوغسلافي ؟
- كيف كان موقف الفلاحين من هذه الصيغ ومن شروط انتشارها ومشاكلها ؟
- ما هي المبادىء الأساسية للانتقال اليوغسلافي إلى الاشتراكية وكيفية تأثيرها على الزراعة والتعاون ؟
- خلاصة : كيف يتجه التعاون الزراعي اليوغسلافي ؟

مقدمة تاريخية لدراسة الحركة التعاونية اليوغسلافية

القسم الاول

قبل الثورة

أولاً : الزادروغا (Zadruga) :

وهي إحدى صيغ التعاون الزراعي الأكثر تجـــذراً في الأوساط الفلاحية اليوغسلافية في فترة ما بين الحربين .

لقد أظهر هذا النمط من التسيير فاعلية كبيرة في تنظيم إنتاج العائلة التقليدية الكبيرة . وجرى تدعيمه تلقائياً من قبل تلك الأوساط كنظام ملائم في مواجهة النظام الزراعي الاقطاعي . وهذا النظام كان يُقطع طبقة الاريستوقراطيين أملاكاً شاسعة ، ويفرض أعمال السخرة والضرائب على الفلاحين . ولقد استمرت صيغة الزادروغا ، لأنها كانت مدعومة من القوانين الصربية والكرواتية التي أُعدّت تحت ضغط أحزاب الفلاحين . فالزادروغا تلك الصيغة المعروفة جداً في القرن التاسع عشر ، فرضت نفسها على مختلف الإصلاحات الزراعية ، وبقيت مستمرّة جزئياً بعد الثورة ، في ماسيدونيـــا . وهي لم تكن ذات طابع بطريركي ، فالذكور العاملون في الإنتاج والذين تزيد أعمارهم عن (١٥) سنة ، يختارون الرئيس ، ويقرّرون ، جماعيـــاً ، شؤون التعاونية . والزادروغا لم تكن أقلّ ديموقراطية من صيغ التعاون الزراعي الحالية ، لدرجة أن

ايف لو بال (Yves Le Balle) [1] يتساءل بحقّ : « من يستطيع الشك بأن مبـــدأ التسيير الذاتي العمالي ليس الترجمة الحديثة لبعض التطلعات الشعبية التي تجلّـت سابقاً في التقاليد الفلاحية » ؟

ثانياً : الإصلاح الزراعي عام (١٩١٩) :

بعد سنة من إقامة اتحاد الصربيين والكرواتيين والسلوفانيين ، في مملكة شكّلت نواة يوغسلافيا الحالية ، ألغى هـــذا الإصلاح الملكية الارستقراطية عن مساحة تقارب مليوني هكتار (كانت هذه الطبقة ، تتألّف في غالبيتها ، من الأغراب) ، ووزّع الأراضي المصادرة مقابل بدل تعويضيّ ، مستهدفاً ما يلي :

١ً – توزيع الأمـــلاك الكبيرة الموجودة في سلوفانيا وكرواتيا وفويفودين على الذين لا يملكون أرضاً ، أو يملكون أراضي غير كافية .

٢ً – إلغاء الاقطاع في بوسني – هيرزيغوفين ، وفي ماسيدونيا وفي كولونة دالماسيا (Dalmatie) .

٣ً – تمليك الأراضي للمحاربين وللاجئي الحرب ، لا سيما في فويفودين وفي ماسيدونيا .

وزّعت مجمل المساحات المصادَرة (ما يقارب مليونين ونصف من الهكتارات) ، على (٥٦٢،٠٠٠) أسرة من الفلاحين المحليين ، وعلى (٥٠،٠٠٠) مستوطن ، و (٢٥،٤٠٠) محارب . لكن هذا التوزيع لم يحـــلّ المشكلة التي استمرّت في التفاقم ، لأنه لم يُستتبع بسياسة تحديثية وتصنيعية شاملة . ويعود هذا التفاقم إلى تزايد السكان ، وإلى التفتيت المستمر الذي يصيب الحيازات . وتجدر الاشارة إلى أن مسحاً

---

(١) Yves Le BALLE "Aspects de l'agriculture collective en yougoslavie", Centre de recberches Coopératives : E.P.H.E., Paris (1962), Page 5.

أُجري سنة (١٩٣١) ، دلّ على أن ثلث (٦٧٢،٠٠٠) مجموع الحيازات يضمّ أقلّ من هكتارين ، وان ثلث هذا المجموع نفسه يضمّ أقل من (٥) هكتارات ؛ (يضاف إلى ذلك نحو ٥٠٠،٠٠٠ عامل زراعي لا يجدون عملاً إلاّ خلال بضعة أشهر من السنة) ، ويضمّ الثلث الباقي :

١ً — الحيازات المتوسطة ، من (٥) إلى (٢٠) هكتاراً . كانت هذه الملكيات تسيطر على ما يقارب (٥٠٪) من الأراضي الزراعية ذات المردود الأوفر .

٢ً — الملكيات في سلوفانيا وكرواتيا وفويفودين التي تتجاوز الـ (٢٠) هكتاراً وتمثّل ما يقارب (٣٪) من عدد الحيازات الإجمالي ، و (٢٣٪) من مجمل المساحة الزراعية. وقد بقيت بعض هذه المزارع ملكاً للدولة (وتلك كانت حال منطقة بيليي Le Belje) ، في حين ان الأملاك الاخرى استولي عليها ووزّعت حسب « التشريعات الأولية » الصادرة عام (١٩١٩) ، وأُجّرت مؤقتاً حتى صدور القانون النهائي عام (١٩٣١) . وهكذا تضاعف عدد الحيازات العائلية الصغيرة وانتشرت ظاهرة (الميكروفوندية Microfundisme) أو الملكية الجزيئية ، كما يدلّ على ذلك الجدول الآتي :

جدول رقم (٢)

تطوُّر البنيات العقارية اليوغسلافية (توزيع الحيازات الزراعية حسب مساحاتها)

المساحة بالهكتارات	١٩٣١		١٩٥٣		١٩٥٥	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أصغر من ٢	٦٧١،٦٨٥	٣٣،٨	٦١١،٢٥٩	٣٠	٦٩٣،٩٧٩	٣١
٢ إلى ٣	٦٧٦،٢٨٤	٣٤،٠	٣٣٢،٧٥٧	١٧	٣٨٨،٢٤٦	١٧
٣ إلى ٥			٤٦٣،٦٧٣	٢١	٥٣٩،١٨٦	٢٣
٥ إلى ٨			٣٢٧،٥٨٢	١٧	٣٨٣،٣٠٣	١٦
٥ إلى ١٠	٤٠٧،٢٣٧	٢٠،٥				
أكبر من ٨			٥٩٢،٨١٢	١٥	٣١٤،٩٩٥	١٣
١٠ إلى ٥٠	٢٢٣،٣٨٢	١١،٣				
أكبر من ٥٠	٦،٩٥٧	٠،٤				
المجموع	١،٩٨٥،٧٢٥	١٠٠	٢،٠٢٨،٠٨٣	١٠٠	٢،٣١٩،٧٠٩	١٠٠

المصـــدر : Notes et études documentaires No. 1878, Mai (1954), Page 5. "Agriculture moderne et sociolisme" Revue Tiers-Monde, P.U.F. (1968).

لقد تطوّرت الزادروغا كنظام إنتاجي – عائلي لتصبح زادروغا تعاونية ذات أساس نقابي وسياسي . ويمثّل هذا الشكل من التعاضد ومن التأطير أوّل يقظة حصلت للطبقة الفلاحية الصغيرة والمتوسطة ، ثم أصبح فيما بعد الخلية الأساسية لاشتراكية زراعية طوباوية ، أو أداة دعائية في يد بعض الأحزاب البورجوازية في صراعها من أجل تصفية الإقطــاع .

ثالثاً : أبعاد التعاون قبل – الاشتراكي :

لقد بلغت الحركة التعاونية ذروتها في فترة ما بين الحربين ، بالرغم من التأخّر الناتج عن أزمة عام (١٩٢٩) الاقتصادية الكبرى . واعتمدت هذه الحركة بشكل واسع بفضل الدعاية والدعم السياسي اللذين قـــام بهما حزب ستجيبـــان راديتش (Stjeban Raditch) الفلاحي من جهة ، ومن جهة ثانية ، بفضل ميزة هذه الصيغة التي تجعلها متجاوبةً وحاجات الفلاحين الاقتصادية والنفسية .

إن هذه الطبقة منقادة باتجاه اقتصاد التبادل ؛ وتحتاج ، بالتالي ، إلى تنظيم اقتصادي ومالي يؤمّن لها خدمات التموين والتسليف والتحويل والتجارة في أسواق المدن الكبيرة ، حيث تعوزها الخبرة والنفوذ السياسي الضروري لتطوّرها .

ولأسباب أخرى أقلّ أهمية ، تصاعدت كذلك الحركة التعاونية تصاعداً سريعاً ، كما يشهد بذلك الجدول الآتي :

جدول رقم (٣)

تطوُّر القطاع التعاوني (١٩٢٠ – ١٩٣٩)

السنــة	عدد التعاونيات	عدد التعاونيين
١٩٢٠	٣،٥٦٨	
١٩٢٥	٣،٩٧١	
١٩٣٠	٦،٧٣٥	٧٨٤،٠١٠
١٩٣٥	٨،٧٣٨	٩٨٢،٥٥٠
١٩٣٦	٩،٠٩٤	١،٠٣٨،٦٦٧
١٩٣٨	١٠،٨٣٢	١،٤١٤،٨٧٦
١٩٣٩	١١،٣٠٩	١،٦٠٩،١٧٦

المصــدر :

Notes et études documentaires (Documentation Française), No. 2595, Paris, 18 Novembre (1959), Page 8.

وفي عام (١٩٣٩) ، كانت التعاونيات تؤمّن خدمات أساسية للنموّ الزراعي في الأرياف ؛ وكان أكثر هذه الخدمات انتشاراً هو التسليف التعاوني (٥،٠٢٢) ، والتعاونيــات الاستهلاكية والتجهيزية (٢،٧١١) ، والتعاونيات الإنتاجيــة ، والتحويل والبيع (٢،٠٨٠) ، وأنواع أُخرى مثل : تعاونيات تربية المواشي (٨٢١)، وتعاونيات شراء البضائع والأدوات الزراعية واستعمالها بصورة مشتركة (٧٣) ، والتعاونيات الصحية الزراعية (١٣٩) ، وجمعيات المستوطنين الزراعية (٣٢٦) ، الخ..

وكان الاتحاد العام للتعاونيات اليوغسلافية يملك سنة (١٩٣٩) مبلغ مليارين ونصف مليار دينار من مجمل ادخار البــلاد ، في حين أن المصارف الخاصة لم تكن تملك سوى (٥) مليارات ، والباقي موجود لدى

المؤسسات المصرفية للدولة (٥،٤ مليارات) .

ويضاف إلى ذلك ، كدليل ثـــان على أهمّية الاتحاد العام للتعاونيات عشية الحرب العالمية الثانية ، نَصيبه من تصدير المواشي (٤٠٪) ، ومن تصدير القمح (٢٨٪) .

وثمة دليل ثالث يعبّر جيداً عن الوظيفة الاجتماعية ــ السياسية التي كانت تقوم بها التعاونية الزراعية حتى سنة (١٩٣٩) : ان نسبة (٩٤،٤٪) من حيازات الأعضاء كانت أدنى من (٢٠) هكتاراً ؛ ونسبة (٥٦،٨٪) كانت أقلّ من (٥) هكتارات . وهكذا أصبح من البديهي أن يتولى ملاكو ما يقارب الـ (٢٠) هكتاراً إدارة هذه التعاونيات وتوجيههـــا .

رابعاً : عناصر سياسة الدولة تجاه التعاون :

في سنة (١٩٣٧) ، صدر قانون يقضي بأن تندمج كل تعاونية ، إجبارياً ، بفيدرالية تعاونيات ، وأن تندمج جميع الفيدراليات التعاونية بالاتحاد العام (مقره في بلغراد) . ويقضي هذا القانون أيضاً بإنشاء مصرف تعاوني وتحديد معدّل الفائدة (٦٪) . ويتضح من ذلك تعاظم تأثير هذا القطاع على سياسة الدولة .

ولكن باستثناء إجراءات التوزيع ، لم تكن الاجراءات المتتالية ذات الطابع القانوني ، لتحقق مطالب تطوير الزراعة . بل كانت الزراعة ، على العكس من ذلك ، تخضع لتأثيرات السياسة التي أعطت في سنة (١٩٢٩) الأولوية للصناعة (الإجراءات الجمركية ، إعفاءات لصالح الرساميل الأجنبية .. الخ) ، في حين أن الزراعة كانت تساهم مساهمة قوية في الميزان الايجابي للتجارة الخارجية . وبسبب تأثيرات الأزمـــة الاقتصادية ، تألّم الفلاحون ابتداءً من العـــام (١٩٣٠) من جرّاء الالتزامات المعقودة مع تعاونيات التسليف ، ووقعوا في براثن الربا المحلي

(حيث ارتفعت الفائدة إلى ٣٠٪) . وفي سبيل معالجة ذلك ، أنشأت الدولة مصرفاً زراعياً وشركة للتسويق اقتصرت منافعهما على الفئة الفلاحية الوسطى . وفي سنة (١٩٣٦) صدر قانون يخفّض ديون الفلاحين لدى المصارف وتعاونيات التسليف بمقدار (٥٠٪) ويقضي بتسديد الديون خلال مهلة تمتد على (١٤) سنة وبفائدة (٣٪) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد اليوغسلافي ، وخلال فترة ما بين الحربين ، لم يكن في وضع يمكّنه من استيعاب نسبة كافية من فائض اليد العاملة الريفية .

وبعد الحرب العالمية ، وجد الاقتصاد اليوغسلافي نفسه مصاباً بتدمير واسع : (٣٠٠،٠٠٠) مزرعة مدمّرة ، ونسبة (٢٧٪) من الأشجار المثمرة و (٤٠٪) من الكروم أصابها التلف ، و (٦٠٪) من الخيول هالكة ، وكذلك أكثر من نصف أبقار البلاد [1] .

وتجاه هذا الوضع الشديد الاضطراب وجد نظام « الأنصار » نفسه مدعوّاً للقيام بدوره .

خامساً : الأحزاب والتعاون قبل الثورة :

تطوّرَ التعاون الزراعي بالتوافق مع انتشار الايديولوجيات الشعبوية والفلاحية . وترجع المعالم الأولى للتعاونيات الزراعية ، وسواها ، إلى عام (١٨٥٦) في سلوفانيا ، وإلى عام (١٨٦٤) في دالماسيا ؛ أما تعاونية (١٨٧٠) في صربيا ، فهي مستوحاة من الاتجاه الشعبوي الروسي الفوضوي ببادرة من ماركوفيتش [2] . وكان التعاون الزراعي غالباً ما يؤلّف الفكرة الأساسية لدعاية الايديولوجيات المشار إليها .

---

(١) L'économie Yougoslavie'' – Les éditions ouvrières, Paris (1962), page 107.

(٢) D'aprè Menghello – D.I.N.C.I.C., Notes et études documentaires, No. 2596, Paris 18 Novembre (1959), Page 6.

وهناك واقعة تشكّل دلالة على تصاعد القوة الفلاحية في منطقة السلاف الجنوبية ، أعني استيلاء الاتحاد الفلاحي على الحكم في بلغاريا حوالي سنة (١٩٠٠) . وتمّ خنق هذه الحركة بسرعة كبيرة على يد تحالف الطبقات الوسطى مع البلاط .

لكننا ، بما يخصّ يوغسلافيا ، نجد الآتي :

(أ) الحزب الفلاحي الكرواتي :

لقد أُنشيء هذا الحزب في زغرب (كرواتيا) حوالي العام (١٩٠٥). وكان يحمل ايديولوجية ذات أولويات سياسية واجتماعية أكثر منها تعاونية ، خلافاً للحركات الفلاحية الاخرى التي اقتصرت طروحاتها المنفعلة على تنظيم الوحدة الإنتاجية العائلية في مواجهة الدخول الكاسح للعلاقات الرأسمالية في الريف وآثاره السلبية . ويرى هذا الحزب أن من حقّ الطبقة الفلاحية الاستيلاء على الحكم لأنها تشكّل الأكثرية ، ولأنها الأكثر جدارة لإلغاء الاستغلال الذي تمارسه البورجوازية . إنه حزب ذو نزعة وحدوية سلافية ، وقد دعا ، أحياناً ، إلى إقامة دولة فيدرالية تضمّ اوروبا الشرقية – الجنوبية والشرق الأوسط . ويعود بعض ضعفه السياسي قبل سنة (١٩١٣) إلى حرمان الفلاحين من حقّ التصويت . إلاّ أنه أصبح سنة (١٩٢٠) أكبر أحزاب الفلاحين والشعب الكرواتي . لقد قاد الحركة التعاونية بدل أن يكون قاعدتها . وفي سنة (١٩٢٣) حصل على نسبة (٧٢٪) من الأصوات في الانتخابات التشريعية ، وسانده في برنامجه من أجل دولة فلاحية الحزب الفلاحي الصربي والحزب الفلاحي السلوفاني ، إذ تعاونت هذه الأحزاب على الصعيد البرلماني في معارضة إقرار دستور (١٩٢١) ذي الاتجاه المركزي . لكن الحزب الفلاحي الكرواتي عاد فقبل الدستور وشارك في الحكومة ، الأمر الذي أضعف قاعدته الانتخابية . وفي سنة (١٩٢٨) ، وبسبب سياسته المعارضة ، اغتيل راديتش مع عدد من نواب الحزب على يد

نائب راديكالي مركزي ، أثناء إحدى جلسات البرلمان .

في هذا الوضع المأساوي الذي أوشك أن يفجّر الدولة ، أعلن الملك اسكندر ، بتاريخ (٦) كانون الثاني – يناير ، من سنة (١٩٢٨) ، إلغاء الأحزاب السياسية ، وبسط ديكتاتوريته . وفي عام (١٩٢٠) أنشأ الحزب منظمة « الوفاق الفلاحي » ، وهي منظمة ثقافية تربوية ، ثم « الاتحاد النقابي الكرواتي » عام (١٩٢١) . وكان التنظيمان يقومان على أساس عقائدي قومي معادٍ للماركسية ، كما أنشأ فيما بعد نوعاً من الكتائب الفلاحية في عام (١٩٣٦) باسم « الوفاق الاقتصادي » . فانطلقت هذه المنظمة بصفتها جمعية تعاضدية تنظّم التعاون الزراعي وبعض أشكال المعونة وتؤمّن جميع الخدمات اللازمة لتطوير الاقتصاد . وكذلك ، نظّم حملات لاستقطاب الطبقة الفلاحية : حملة ضدّ الضرائب ، وحملة ضد الاستغلال الذي تمارسه اواليات السوق – الريفية ، وحملة من أجل توسيع التعاونيات . وكانت منظمة « الوفاق الفلاحي » تضمّ (٢٢٧،٠٠٠) عضو سنة (١٩٤٠) . وتمكّن الحزب من فرض برنامجه ، في ظلّ الديكتاتورية ، على أحزاب البورجوازية بالذات .

(ب) الحزب الفلاحي الصربي :

أسّس التعاونيُّ الصربي المشهور ميخائيلو افروموفيتش (Mikailo Avramovitch) « الحزب الفلاحي الصربي » في بلغراد سنة (١٩١٩) . ويمثّل هذا الحزب اتحاد المزارعين الصربيين ، لكنه تفرّغ مباشرة من اتحاد التعاونيات الزراعية الصربية . ويعبر عن ميل تعاوني صرف يتطلّع إلى إقامة دولة مؤسسة على الفكرة التعاونية والمجالس القروية التي تضمّ أعضاء التعاونيات والمتخصصين في العلوم الزراعية والمثقفين من أنصار القضية الفلاحية . وتدعّم اتحاد التعاونيات الصربية ، وهو قاعدة الحزب ، عن طريق انضمام : تعاونيات كرواتيا ،

وتعاونيات بوسني – هيرزوغوفين ، وتعاونيات فويفودين ؛ كما تدعـّم أيضاً بانضمام تجمـّع الفلاحين البوسنيين وجماعتين فلاحيتين يساريتين ، وذلك سنة (١٩٢٧) . إلاّ أنه ، على الصعيد السياسي ، لم تكن له قاعدة انتخابية مهمـّة ، لأن قسماً كبيراً من الفلاحين الصربيين كانوا يواصلون التصويت لصالح الأحزاب التقليدية ، لا سيما الأحزاب التي تستوحي اشتراكية ماركوفيتش الطوباوية (١٨٧٠) ، ومن جهة اخرى ، لم يحظَ الحزب بزعيم من طراز راديتش ، على صعيد القيادة ، وهو أمر لا بد منه ، لأن تقاليد الطبقات الفلاحية تجعلها تتعلـّق بالزعماء أكثر بكثير مما تتعلق بالتحليل النظري .

وفي العام (١٩٢٠) أُحصيت (٣٥٦٨) تعاونية زراعية في مناطق الاتحاد الثلاث : كرواتيا ، صربيا ، سلوفانيا .

كانت التعاونيـــات السلوفانية التي يديرهـــا الحزب السلوفاني (الكاثوليكي) الأكثر تقدماً في جميع الأحيان ، وذلك على الأصعدة المالية والتنظيمية .

أما وضع الحزب الشيوعي إبـّان فترة ما قبل عام (١٩٤٦) ، فنرى من الأفضل التعرض إليه في نطاق الجزء الثاني الذي يتناول تطور المفهوم الشيوعي للتعاون الزراعي .

القسم الثاني

بعـد الثورة

أولاً : الحزب الشيوعي اليوغسلافي واطروحات الاممية الشيوعية :

منذ نشأته الاولى في كرواتيا ، التي يعود تاريخها إلى العام (١٩١٤) كانت الطبقة الفلاحية تنظر إلى الحزب الشيوعي اليوغسلافي بشيء من الريبة . ويمكن إعادة هذا إلى تأثير الايديولوجيا الفلاحية ــ القومية في الأرياف (الحزب الفلاحي الصربي ــ ١٩٠٥) من ناحية ، وإلى تأثير الاشتراكية القومية والاشتراكية الطوباوية من ناحية ثانية . ويجب ألاّ ننسى أن الذي كان يوجه الحزب في بداياته هو ميل مديني في غالبيته ، ذو أصل اشتراكي ديموقراطي ، أو نقابي فوضوي . وكان ميلاً حذراً تجاه الفئة الفلاحية ، لذلك أعلن الحزب ، في مؤتمره الأول (١٩١٩) موافقته على الإصـــلاح الزراعي الجاري آنذاك ، مع التشديد على استحالة التوحيد بين الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية ، باستثناء الفلاحين الفقراء . لقد تجلّى تمثّل الميل المذكور للاطروحات الماركسية ــ اللينينية عامة ، وللاطروحات المتعلّقة بالمسألة الزراعية خاصّة ، أثناء المؤتمر الثاني المنعقد في سنة (١٩٢٠) حيث ظهر ، بالأخصّ ، قرار ضرورة مصادرة

الملكيات الكبيرة وإعادتها إلى « المجالس الفلاحية » المؤلفة من الذين يعملون فعلاً في الأرض (١) بغية إدخالهم في الاشتراكية .

منذ ذاك ، اعتمد الحزب مقررات الاممية الشيوعية الثانية التي اقترحها لينين في سنة (١٩٢٠) ، فارضاً على الأحزاب الشيوعية أن تقوم بحملة « تحريك عقلاني منظّم في الأرياف » ، لأن « الطبقة العاملة لا تستطيع الانتصار ما لم يساندها ، على الأقل ، قسم من عمال الأرياف » (العمال الزراعيون والفلاحون الأكثر فقراً) .

كان لينين يقول : « لن تستطيع البروليتاريا الصناعية القيام برسالتها التاريخية ، كما وان الفلاحين لن يستطيعوا أن يتحرّروا ، بدون اعتماد النضال المشترك . لأن مصير كل من الفئتين مرتبط بمصير الاخرى ارتباطاً وثيقاً » . الأمر الذي يحتّم ضرورة التحالف مع العمال الزراعيين ، ومع الفلاحين ـ العمال والفلاحين من صغار الملاك ، ويحتّم تعطيل عدائية الفلاحين المتوسطين ، وتمكين هذه الفئات الثلاثة من امتلاك الاراضي وزيادة مساحاتها .

كان لينين يقول : « يجب على السلطة البروليتارية أن تعتمد أكبر قدر من التأني في عملية الانتقال إلى الزراعة الجماعية ، **بطريقة تدرجية**، واعتماد اسلوب القدوة ، دون أدنى إجراء قسري تجاه الفلاحين المتوسطين » . وانطلاقاً من هذا التحليل ، أطلقت الاممية الشيوعية شعار تشكيل « حكومات العمال والفلاحين » (٢) .

وأعلن مؤتمر الاممية الشيوعية الرابع ، المنعقد في سنة (١٩٢٢) ، أن « الفلاحين الذين يعملون في الأرض يقرّرون **هم أنفسهم** الطريقة التي

---

(١) مؤتمر الحزب الشيوعي اليوغسلافي (ح. ش. ي) واجتماعاته العامة (١٩١٩ – ١٩٢٧) ، بلغراد (١٩٥٠) ، ص ٢١ – ٢٣ .

(٢) النظم والحلول المقترحة خلال انعقاد الأممية الشيوعية سنة (١٩٢٠) ، باريس ، المكتبة الشيوعية ، (١٩٢٠) ، ص ص ١٠١ – ١٠٢ (بالفرنسية) .

ينبغي أن تستثمر بموجبها الأرض المنتزعة من الملاكين الكبار (١).
أما مجلس الاممية التنفيذي الموسّع، الملتئم في سنة (١٩٢٥)، فقد قرّر وجوب « الاهتمام بالملكية الصغيرة التي تشكّل حافزاً بالنسبة إلى المالك الصغير » من أجل استقطاب « الفلاحين إلى الانتظام في نظام الاقتصاد الاشتراكي المتدرج الاكتمال ». لقد شدد هذا المؤتمر نفسه على ان « التعاون مع الفئة الفلاحية لا يعني توزُّع السلطة، وانه يجب الانتباه خصوصاً إلى المسألة القومية عندما تكون مرتبطة بالمسألة الفلاحية ». وفي المؤتمر السادس الذي انعقـــد في سنة (١٩٢٨)، وبالرغم من بعض المقررات المؤاتية جداً للفئة الفلاحية عامة (إلغاء ديون الفئة الفلاحية، وإعفاء الفلاحين المعدمين من الضريبة، ومساعدة عامة للزراعة)، وللتعاون الزراعي خاصة، هذا التعاون المعتبر بمثابة « إحدى الدوافع الرئيسية في عملية الدفع نحو الزراعة الجماعية »، إلاّ أنه لوحظ غياب شعار « حكومات الفلاحين والعمال » الذي كان قد فرضه نفوذ لينين.

لقد تبنى الحزب الشيوعي اليوغسلافي في مؤتمره العام لسنة (١٩٢٣) اطروحات الاممية الشيوعية، وأعلن، خلافاً لما كان قد نشره عند انتهاء مؤتمره الأول في سنة (١٩١٩)، انه « في بلد زراعي كيوغسلافيا، لا يمكن للطبقة العاملة أن تنتصر إلاّ بشرط أن تساندها في نضالها الجماهير الفلاحية الواسعة ». لذلك أخذ يشكّل لجاناً فلاحية، ولجان عمل من عمال وفلاحين. لكن النظام الديكتاتوري أعاق هذا الهدف. وكانت الاممية الشيوعية قد لامت الحزب الشيوعي اليوغسلافي، خلال سنتي (١٩٢٥) و (١٩٢٦)، على عجزه في « مضمار المسائل » القومية والفلاحية؛ وأجاب الحزب بحملة نقد واسعة ضد الأحزاب الفلاحية التي تساند الملكية الكبيرة ومبدأ التعويض على حساب الفلاحين الفقراء.

(١) المؤتمر الشيوعي العالمي الرابع – المقررات، باريس، مكتبة الاومانيته (١٩٢٣)، ص ١٤٤ – ١٥٢ (بالفرنسية).

وهكذا قرّرت الاممية أن تتولى العمل بنفسها ، فأسّست « الاممية الفلاحية» ودعت راديتش إلى موسكو . وهناك انضم إلى إحدى المنظمات دون التخلي عن ايديولوجيته التي كان يعتبرها أكثر انطباقاً من الشيوعية على الوضع في كرواتيا . وتأذّى الحزب من جراء القمع الديكتاتوري الذي نجح في تقليص عدد المنتسبين إليه إلى حوالي (٣٠٠٠) عضو في سنة (١٩٢٩) ، وإلى (٣٠٠) عضو في سنة (١٩٣٢) .

لذلك كان على الحزب الشيوعي ان يقوم بمهمتين اساسيتين من أجل تجاوز هذا التقزيم الذي فرض عليه وهذا الموقف العدائي تجاهه من قبل حزب آتٍ من المدينة ومن « صفوف الطبقة الأقل أهلية لقيادة الطبقات الأخرىً » ، ولذلك وضع أمامه هدفين ملحين ، هما :

١ً — إعادة بناء نفسه ابتداء من مؤتمره الرابع عام (١٩٣٤) ، الذي انعقد ببادرة من جوزيف بروز تيتو الذي عيّنته الامية ، فيما بعد ، مسؤولاً أول عن الحزب الشيوعي .

٢ً — مشاركته ومقاومته التامتان والعلنيتان للاحتلال النازي حيث نجح « الأنصار » في تحرير البلاد تدريجياً : لقد أقام الشيوعيون جبهة شعبية ، ومجلساً معادياً للفاشية ، بقيادة تيتو . واستطاعت حركة « الأنصار » ، بالرغم من بنيتها الفيدرالية ، أن تتجاوز التناقضات بين الإتنيات ، بتوجيهها ضد المحتلين النازيين وأعوانهم المحليين من جهة ، وبالمباشرة في بناء العناصر الاولى للديموقراطية والاشتراكية من جهة ثانية . وأكمل الجيش السوفياتي تحرير جزء صغير من البلاد . فأُعلنت الجمهورية الاتحادية في (٢٩) تشرين الثاني — نوفمبر من سنة (١٩٤٣) .

إلاّ أن المبادىء الأساسية للنظام الاشتراكي عامة ، ومفهوم

المسألة الفلاحية والتعاون الزراعي خاصة ، لم تعلن جميعها إلاّ في دستور عام (١٩٤٦) حيث تبلورت وبرزت للعيان .

ثانياً ــ الحلّ الاشتراكي الأول للمسألة الزراعية :

الإصلاح الزراعي عام (١٩٤٥) :

لئن كان من شأن هذا الإصلاح أن يمهّد الطريق لجعل الزراعة اشتراكية ، فمن المنطق أن يتم انتقال كهذا على يد قسم من الفئة الفلاحية التي تدافع عن الاشتراكية في الأرياف ، ولصالحها هي بالذات . ذلك كان مغزى مقرّرات الاممية الشيوعية المنعقدة في سنة (١٩٢٠) ، ومغزى مقرّرات مؤتمر مجلسها التنفيذي الموسّع الرابع المنعقد في سنة (١٩٢٥) حول الملكية الصغيرة ، هذا المحفّز المرتبط بتنظيم الفلاحين الصغار « في نظام الاقتصاد الاشتراكي المتدرّج الاكتمال » .

وينجم عن ذلك أن الهدف لم يكن إعادة اعتبار الملكية الفلاحية الصغيرة ، كما ان « تفتيت الملكية الكبيرة لم يكن إلاّ عامل تدمير للعدو الطبقي في القرى ، من شأنه أن يخلق شروطاً مؤاتية للانتقال إلى الملكية الجماعية للأرض التي يتدرّج إليها الفلاحون الصغار والمتوسطون عبر الانتظام في الإنتاج التعاوني الكبير .

لقد بدأ الإصلاح في سنة (١٩٤٥) . ولم يكتمل التوزيع النهائي للأراضي إلاّ في سنة (١٩٤٨) . وكان عدد الحيازات الأدنى من (٥) هكتارات قد ازداد ازدياداً كبيراً ، إذ انتقل من (١،٩٨٥،٦٢٥) في سنة (١٩٣١) إلى (٢،٢٧٠،٢٧٢) في سنة (١٩٤٩) . وبلغت مساحة الأرض المصادرة (١،٥٦٦،٠٠٠) هكتار وزّعت كالآتي :

– حتى عام (١٩٤٨) حصلت (٣١٦،٤٣٥) أُسرة فلاحية ، أو مستوطنة ، على (٧٩٧،٣٥٧) هكتاراً ، وضُمّ إلى أملاك الدولة ما مساحته (١٥٨،٠٠٠) هكتار .

– تتألّف الأرض الزراعية الموزّعة من المصادرات الآتية :

جدول رقم (٤)

عدد الملكيات والمساحات التي شملها الإصــلاح الزراعي

طبيعــة الملكيــة	عــدد الملكيــات	المساحة الإجمالية (بالهكتــارات)
ملكيات كبيرة	٢،٦٣٣	٢٣٥،٠٠٠
ملكيات مصارف	٨٣٧	٧٨،٠٠٠
ملكيات الكنائس والأديرة	٢،٦٢٥	١٦٤،٠٠٠
ملكيات قروية تتجاوز الحد الاقصى	٨،٦٣٦	١٢٢،٠٠٠
ملكيات أشخاص من غير الفلاحين	١٤،١٣١	١٠٩،٠٠٠
ملكيات أشخاص مفقودين	٤،٨٣١	٣٢،٠٠٠
ملكيات تخصّ الأقلية الالمانية	٩٦،٨٧٤	٦٣٧،٠٠٠
ملكيات أُخرى	٤٢،٥٨٤	١٨٩،٠٠٠
المجمــوع	١٦٢،١٧١	١،٥٦٦،٠٠٠

المصــدر :

(1) Notes et études documentaires, No. 1878, 24 Mai (1954).

ويتميّز هذا الإصلاح بما يأتي :

١ً – اعتماد الحزب والاممية المقرّرات السابقة التي توصي بـ : عدم التعويض ، وإعطاء الأرض لمن يعمل فيها بنفسه ، وضرورة استقطاب الفلاحين الصغار الفقراء ، وإلغاء ديون الفلاحين (ما يقارب ٧ مليارات دينار) .

٢ً – تحديد الحد الأعلى للملكية بـ (٤٥) هكتاراً (إجمالاً) ، أو (٢٠) إلى (٢٥) هكتاراً من الأراضي الصالحة للزراعة ، حسب نوعية المنطقة .

٣ً – عدم المصادرة الكاملة للملكيات تعود إلى التجار الصغار ، والحرفيين والمستخدمين ؟ إذ تترك لهم (٥) هكتارات بغية تحسين مستوى دخلهم .

إن إلقاء نظرة على هـــذا الجدول تتيح لنا أن نميّز فئتين من الحيازات مختلفتين جداً :

(أ) الأراضي الواسعة المصادرة والتي حوّلت غالبيتها إلى مزارع دولة على غرار النموذج السوفياتي (ما يقارب ٣٠٣،٧٠٠ هكتار) ، وإلى تعاونيات عمل فلاّحية تشمل ما يقارب (٤١،٠٠٠) هكتار .

(ب) يتألّف ثلثا العقارات الزراعية الباقية من حيازات صغيرة توزّع على الفلاحين الصغار بشكل ملكيان مجرّدة .

وتشير هذه المقررات التي تفرض احترام الملكية المتوسطة إلى الدور الحاسم الذي كانت تمثّله في صفوف « الأنصار » فئة الفلاحين من ذوي الملكيات المتوسطة . فهي ، بفضل إدراكها السياسي ، وبسبب مصالحها الاقتصادية ، كانت ، منذ البداية ، أكثر ميلاً للانخراط في المقاومة

من بعض فئات البروليتاريا الزراعية التي تعيش في مناطق متخلّفة . إن هذه الأخيرة تشكّل ضمانة مستقبل الاشتراكية ، بينما تتكفّل الاولى بتوفير إمكانية انطلاق النظام الاشتراكي . لذلك اقرّ النظام الجديد للمجموعتين بحقوق عقارية . لكن هذا التفتيت في العقارات لم يترك للدولة ما يكفي من الأراضي لتطبيق النموذج السوفياتي تطبيقاً جيداً (الكولخوز والسوفخوز) . وبالإضافة إلى ذلك ، كانت هذه المقرّرات مدعومة ، على الصعيد السياسي ، من قبل رجال سياسة حلفاء للنظام الجديد في فترة ما قبل الحرب ، اولئك الذين شاركوا في التحرير والحكم وصياغة السياسة الجديدة ، دون أن يصلوا إلى حدّ اعتناق الشيوعية ، كحزب دراغوليوب يوفانوفيتش الفلاحي اليساري الداعي إلى توزيع الأراضي على حائزيها .

وبعد هذا الإصلاح زال تقريباً وجود أفراد البروليتاريا الفلاحية ، إما بسبب حصول قسم منهم على قطع صغيرة من الأرض ، وانضمامهم إلى تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) ، وإما بالعمل في مزارع الدولة . لكن هذا الأمر جاء غير مناسب بتاتاً للانتاج الزراعي ، كما أن هذه البعثرة العقارية لم تؤدِّ إلى تحسين ملموس في مستوى معيشة الاسر البروليتارية من أصحاب الخمس هكتارات ، التي ارتفع عددها من (١،٩٨٥،٧٢٥) في سنة (١٩٣١) إلى (٢،٢٧٠،٢٧٢) في سنة (١٩٤٩) . منذئذ أصبح الحل مرتبطاً بالتصنيع الذي يستطيع أن يؤمّن دخلاً إضافياً ، وبسياسة التعاون التي تنظم وتوجّه هذه الملكيات الجزيئية (الميكروفنديات) .

التعاون الزراعي الجديد :

لقد توافقت عملية تفتيت الحيازات ، كتدبير اجتماعي — سياسي ، مع طموحات واسعة من الفلاحين ، ولكنها شكّلت خطراً محتوماً على

صعيد الإنتاجية والإنتاج الزراعيين في البلاد . وهذا ما دفع النظام الجديد لتنمية القطاع التعاوني على صعيدي التجهيز والتسويق .

(أ) التعاونيات الزراعية العامة :

أوصى قانون تموز – يوليو سنة (١٩٤٦) بإعادة بناء القطاع التعاوني الموروث ، وبإقامة تعاونيات متعددة الوظائف ، تسمى تعاونيات زراعية عامة (ت.ز.ع) ، بدل التعاونيات المختصة المستقلة عن بعضها والتي تعيق التخطيط والإدارة . وكانت شبكة الـ«زادروغات» الجديدة تضم في سنة (١٩٤٨) : (٨٧٠٠) تعاونية ، و (٢،٣) مليون حيازة عقارية ، وما يفوق (٣) ملايين عضو ، يستغلون ما مساحته (٢٦٣،٠٣٨) هكتاراً . ويمثل ذلك عملية انسجام مع متطلبات الاقتصاد الاشتراكي الجديد حيث امتد بموجبها قطاع كان يشتمل عام (١٩٣٩) على (١١٣٠٩) تعاونيات تضم (١٧٦،٠٩،٦٠٩،١) حيازة . ويعود الفرق بين العدد المسجل عام (١٩٤٥) والعدد المسجل عام (١٩٣٩) إلى التدمير الذي أصاب القطاع الزراعي أثناء الحرب ، في حين ان نقصان العدد المسجل عام (١٩٤٨) يعود إلى عملية إعادة التنظيم والدمج .

لقد هدفت عملية إعادة التنظيم إلى إبعاد التجارة الفردية ، ومن ثم إلى إلغائها ، وتخفيض تكاليف الإنتاج ، والتنظيم ، وتحسين استخدام التجهيزات التقنية وتسريع حركة التبادل بين التعاونيات أو القطاعات .

وكان قطاع التعاونيات العامة يسيطر ، في نهاية عام (١٩٤٨) على : (١١٩،٨٣٠) هكتاراً من الأراضي القابلة للزراعة ، و (٥٢٣٠) رأساً من الماشية الكبيرة ، و (١١،٤٥٥) رأساً من الماشية الصغيرة (خراف .. وخنازير) ، و (٧٢١) آلة ثقيلة (تراكتورات .. وحصادات)

و (٢٢،٠٣٣) آلة متوسطة وخفيفة ، ما عدا الأدوات الصغيرة (١) .

وهكذا أصبحت الصيغة الجديدة للزادروغا الصيغة الأكثر قبولا ، وبالتالي الأكثر فاعلية من أجل تخطّي واقع الملكية المفتتة للأرض ؟ ولقد لاحظ كارديلج أن التعاونية الزراعية العامة (ت.ز.ع) « عليها أن تشكّل المبادرة الممهدة لقيام تعاونية العمل ، وعليها أن تسهّل انضمام الفلاحين العاملين إلى تعاونية العمل . انها ليست سوى شكل انتقالي باتجاه تعاونية العمل . لذلك ليس لها ، ولن يكون لها في المستقبل سوى صفة مؤقتة » (٢) ، لأنه يستحيل الانتقال من الملكية الفلاحية إلى تعاونية العمل الفلاحية قبل تأمين الشروط المسبقة (تقنية ومادية واقتصادية) الضرورية لحسن اشتغالها .

(ب) تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف.) :

ابتداء من عام (١٩٤٥) أنشأ النظام ، إلى جانب الزادروغا الجديدة ذات الصفة المؤقتة (٣) ، صيغة تعاون أرفع إذا ما قيست بمقياس التقدم في دخول العلاقات الاشتراكية إلى المجال الزراعي ، وهي صيغة مستوحاة من النموذج السوفياتي واسمها تعاونية العمل الفلاحية . وهناك صفة واحدة تميزها عن الكولخوزات ، ذلك ان تعاونية العمل الفلاحية تشمل أربعة أنماط تختلف بعضها عن البعض الآخر ، إن من حيث أشكال الملكيات العقارية المشتركة ، أو من حيث مصادر مداخيل أعضاء التعاونية .

المصدر :

(١) Notes et études documentaires, No. 1878, Mai (1954), Page 8.

(٢) E. Kardelj "Les objectifs de notre poletique rurale" rapport au C.C du P.C.Y. Zagreb (1949).

(٣) كارديلج ، مرجع سابق .

– النموذجان الأول والثاني :

يضمّ الفلاح أرضه إلى التعاونية ، ومع انه يظلّ ملاكاً ، فهو يتلقى مردوداً يتناسب إما مع النتائج الاقتصادية التي تعطيها التعاونية (في النموذج الأول) ، وإما مع معدّل محسوب تبعاً لقيمة ضمان الأرض المعنية المتفاوتة بتفاوت خصوبتها (في النموذج الثاني) (١) .

– النموذج الثالث :

يلحق الفلاح أرضه بالتعاونية ، لكنه لا يتخلى عن الملكية وعن حقه بالانسحاب من التعاونية بعد مضي ثلاثة أعوام من التجربة ، دون أن يفقد حقه الاسمي بالملكية (عودة إلى النموذجين السابقين) . ويحقّ له ، بدل الدخل ، أن يأخذ حصّة من مداخيل التعاونية تتناسب مع عمله .

– النموذج الرابع :

أو الشكل الأعلى من حيث التّراتبية . ويتخلى الفلاح ، بموجب هذا النموذج ، عن الملكية الخاصّة لصالح الجماعة ، لدرجة انه إذا انسحب من التعاونية يفقد ملكيته ، ولا يبقى له سوى بيته مع هكتار او هكتارين من الارض الملاصقة لبيته .

وتجدر الاشـــارة الى ان النموذج الأول كان يشتمل في صيف (١٩٥٠) على نسبة (٤،٨٪) ، بينما يشتمل النموذج الثاني على نسبة (٢٦،٣٪) والنموذج الثالث على (٥٣،٧٪) والنموذج الرابع على نسبة (١١،٦٪) من عدد التعاونيات (٢) .

ويقدم هذا النوع من الكولخوزات أفضل الإمكانيات لـ :

---

(١) D'après l'étude dirigée par B. Rosier "Agriculure moderne et Socialisme, une experience Yougoslave" Etudes Tiers–Monde, P.U.F., (1968), Page26.

(٢) Notes et études documentaires No. 1878, op.cit.

تقسيم العمل ، والتسيير ، والإنتاجية ، والمكننة ، والتكيُّف مع الشروط الجغرافية والاقتصادية . بالإضافة إلى أن هذه الكولخوزات تعتبر بمثابة وحدات أساسية لإنتاج زراعي من شأنه إذا نجح أن يقرّر مستقبل الاشتراكية في الأرياف ، وكذلك أهداف الخطة الخمسية اليوغسلافية الاولى الممتدة بين (١٩٤٧ — ١٩٥١) . لذلك عمدت الدولة إلى أن تأخذ على عاتقها أمر إقامة التعاونيات الاولى ببادرة من أفضل حلفائها ، أو أكبر المستفيدين من إصلاح سنة (١٩٤٥) وهم فلاحون لا أرض لهم ، وفلاحون صغار ، لم تكن لديهم خبرة ولا تجهيزات ، خلافاً للفلاحين المتوسطين الذين كانوا يعارضون التوجيهات .

وعلى العكس من ذلك ، كان أفراد الفئة الاولى مهيّئين سياسياً ومعنيين اقتصادياً لأنهم يستفيدون من وعود الدولة ومساعدتها ، دون أن يخسروا شيئاً . ومع ذلك ، لم تكن أهمية هذه الصيغة الجديدة لتبرز حتى سنة (١٩٤٨) ، إلاّ على صعيد تطلعات الدولة ، بالرغم من دعمها المادي أو المعنوي . وبالعكس ، كان ثمة (١٣١٨) تعاونية بقيت حتى سنة (١٩٤٨) لا تضمّ سوى (٢٨٦،٠٠٠) فلاح على امتداد مساحة تبلغ (٣٢٤،٠٠٠) هكتار ، أي ما يقارب (٢٥٠) هكتاراً و (٢٢٠) فلاحاً في كل تعاونية ، مع بعض المراكز للآلات والجرّارات المتواضعة نسبياً ، التي أنشئت على غرار النموذج السوفياتي (١) .

إنّ من شأن توزُّع التعاونيات حسب النماذج الأربعة المذكورة أن يعطي صورة وافية عن مختلف فئات سكان الريف اليوغسلافي في تلك الفترة :

(١) "Agriculture moderne et socialisme" op.cit., Page 27.

جدول رقم (٥)

الدوافع المختلفة للانتساب إلى تعاونية العمـــل الفلاحية (ت.ع.ف.)

الدوافع / الأنماط	عدم التنازل عن حق الملكية	الريع المناسب للنتائج الاقتصادية للتعاونيات	الريع المناسب لقيمة ضمان الأرض وخصوبتها	الدخل الشخصي المتناسب مع دخل التعاونية	بدل عمل ثابت	تجربة لمدة ٣ سنوات تسبق حسم الاختيار	٪ سنة ١٩٥٠
الأول	■	■			■		٨،٤
الثاني	■		■		■		٢٦،٣
الثالث	■			■		■	٥٣،٧
الرابع				■			١١،٦

ويستنتج من هذا الجدول أن غالبية الفلاحين المقتنعين بالنظام لم يتخلّوا عن حق الملكية ، كما يستنتج ما يلي :

- يشكّل المنضمّون إلى النموذج الرابع نسبة ضئيلة من الـ (٣١١،٠٠٠) أسرة المستفيدة وحدها من إصلاح (١٩٤٣) .

- إن المنضمّين إلى النموذجين الأول والثاني هم من الفلاحين الذين ليس لديهم طموح ربط المردود بالعمل المبذول ولا فكرة المبادرة ، لذلك اكتفوا بدخل وببدل عمل ثابت .

- وخلافاً لذلك ، فالمنضمّون إلى النموذج الثالث هم فلاحون بالمعنى الحقيقي : إنهم يريدون الملكية والدخل المرتبط بالمبادرة وبالعمل المبذول ، في آن معاً . وبالإضافة إلى ذلك ، انهم يتميّزون بالفضول والحذر اللذين يميزان العقلية الفلاحية . فهم يندمجون بنموذج من شأنه أن يتيح لهم ، خلال (٣) سنوات من التجربة ، أن يتحققوا من صلاحية كل من النماذج الاخرى . وانهم في انتظار ذلك لا يخسرون مبادرتهم وخبرتهم . كما أن هذه الفئة ، وبالرغم من تعاطفها مع النظام وارتباط مصلحتها به ، كانت ممثلة لمجموع الفئات الفلاحية اليوغسلافية في تلك الفترة .

وبعد أن فُرضت صيغة التجميع الإلزامي للحيازات في الصيغ التعاونية المقترحة ، ازدادت هذه الفئة ازدياداً محسوساً . ويلاحظ أن نجاح هذا النموذج الثالث يبرهن على شدّة استمرار روحية الملكية والمبادرة ، تلك الروحية التي لم يتوفّر لها الوقت ولا البراهين الكافية — منذ بروز حركة « الأنصار » — لتهتدي إلى الايديولوجيا الجماعية ولتدافع عنها . لقد تدنّت الإنتاجية في هذه التعاونيات بسبب ضعف التجهيزات التقنية من ناحية ، وبسبب قطيعة سنة (١٩٤٨) مع الاتحاد السوفياتي من ناحية

ثانية ، الأمر الذي أشاع البلبلة في جميع التوقعات التقنية ــ الاقتصادية للخطة الخمسية الاولى .

(ج) العلاقات بين القطاعات الزراعية :

باستثناء الصيغة الأخيرة للتعاون الزراعي التي استحدثت بعد الثورة (ت.ع.ف) ، كانت القطاعات الثلاثة الأساسية : القطاع الخاص ، والقطاع التعاوني (زادروغا) ، والقطاع العــام ، موجودة منــذ ما قبل دستور سنة (١٩٤٦) بكثير ، بل منذ ما قبل الحرب . ومثلت الزادروغا شكلاً من أشكال التعاون الأكثر ليبرالية ، وكانت بعض مزارع الدولة القليلة العدد تمثل ، خاصة ، دور مراكز الاختبار بالنسبة إلى الزراعة وإلى تربية المواشي . بينما حتّم دستور سنة (١٩٤٦) ، في ظلّ النظام الاشتراكي ، أن « تتولى الدولة قيادة الحياة والتطور الاقتصاديين ، من خلال خطة اقتصادية عامة ، بالاعتماد على القطاع الاقتصادي للدولة ، وعلى القطاع التعاوني بممارسة الإشراف العام على القطاع الخاص وعلى الاقتصاد » . وبالإضافة إلى ذلك ، رسم الدستور أن « تكرّس الدولة عناية خاصة بالتنظيمات التعاونية الشعبية ، وأن تقــدّم لها المعونات والتسهيلات » ، وأشار إلى أن « على الدولة أن تحمي وتساند ، بنوع خاص ، الفلاح الفقير **والفلاح المتوسط** ، عن طريق سياستها الاقتصادية العامة ، وعن طريق التسليفات ذات الفوائد المنخفضة ، وبواسطة النظام الضرائبي » (١) .

أما في ما يخصّ السياسة التعاونية في بداياتها ، فكانت الدولة تشجّع تعاونيات الشراء والبيع بغية إلغاء التجارة الخاصّة وتسهيل اندماج الفئة الفلاحية في القطاع الاشتراكي . كما كانت تشجّع أيضاً الانتقال من التخصّص إلى تعدّد الوظائف، وكذلك إنشاء اتحادات تعاونية

(١) Meneghello DINCIC, op.cit., Page 16.

متخصّصة ، على المستوى الاقليمي أو الوطني ؟ حيث أنشأت مجلساً مركزياً على مستوى الجمهورية يقتصر دوره على مراقبة إدارة التعاونيات ، وتَشَكّلَ كذلك المجلسُ الفيدرالي من جميع مجالس الجمهوريات . ولقد حدّت هذه الرقابة من استقلالية التعاونيات على صعيد تفاصيل تنفيذ الخطة .

وبموازاة ذلك ، فإن تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) التي تميّزها الدولة عن غيرها باعتبارها الشكل الأرقى على درب الاشتراكية ، تلقّت تشجيعاً ملموساً أكبر بكثير ، إذ أعفتها الدولة من العديد من الضرائب ، وسهّلت لها وسائل شراء الأراضي وأعمال الريّ وإعادة تجميع الملكيات العقارية المفتتة .

لقد أثارت هذه السياسة النقد في أوساط الفلاحين المتوسطين ، أنصار التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) ، وفي أوساط زعمائهم السياسيين المقرّبين كثيراً من النظام (مثلاً : يوفانوفيتش) ، اولئك الذين أعابوا على النظام انحيازه الكامل ، من ناحية التخطيط ، إلى النموذج الستاليني . ويبدو أن القادة اليوغسلافيين قد استبَقوا ، عن طريق هذا التمييز المتمادي إلى أبعد الحدود ، معارضتهم تجاه الفئة الفلاحية المتوسطة التي كانت مهـددّة وكثيرة الحذر . وأحدث ذلك توقفاً في انتشار تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) خلال مرحلة حرجة بالنسبة إلى اقتصاد لم يستطع حتى ذلك الوقت أن يخرج ن حالة الدمار . وهذا الحذر المنطوي على موقف معارض ، سوف يثير من جهة النظام ردّة فعل على جانب كبير من المغامرة ، أعني التجميع القسري الكاسح للحيازات في النظم التعاونية . فهل كان ذلك هو الحلّ المنطقي للمسألة الفلاحية الشديدة البلبلة بعد قطيعة (١٩٤٨) ؟

ثالثاً : التجميع القسري للحيازات (Collectivisations)
« مشركة »(*) مسرّعة أم ردّات فعل ؟

(أ) النزعة الجديدة :

أثناء الوضع الذي حلّلناه آنفاً ، كان القادة اليوغسلافيون ينطلقون في مسلك خطر . لقد سرّعوا تجميع الأراضي بأسلوب قسري أكثر مما حدث في الديموقراطيات الشعبية الاخرى . وجاء ذلك بمثابة ردّ على التهمة السوفياتية المتمثلة في القرار الذي وجّهه الكومينفورم بتاريخ (٢٩) حزيران – يونيو سنة (١٩٤٨) ، للقادة اليوغسلافيين ؟ وفيه تأنيب لهم على « الميوعة » في محاباة الميول الموروثة لدى الجماهير ، وعلى التنازل أمام الـ « كولاك » ، لأنهم يتركون للفئة الفلاحية المتوسطة شكلاً من التنظيم أكثر ليبرالية (التعاونية العامة) ، وعلى مستوى متدنٍ في سلّم «المشركة» ، قياساً إلى ما تمثّله التعاونية الفلاحية للعمل (ت.ف.ع) . هذا مع ان القادة (والحزب) يظنون أن التجميع المتمادي وتوسيع تعاونيات العمل الفلاحية (الكولخوزات) يمثّلان برهاناً على سياستهم الزراعية ذات المنحى الاشتراكي ، هذا من ناحية ، ويمثّلان ، من ناحية اخرى ، المخرج الوحيد الذي من شأنه أن يحقّق فائضاً زراعياً ملحّاً في أعقاب القطيعة . لقد استخدمت محفّزات متنوعة كالضغط السياسي ، ورفع الضرائب ، والتشدد في استلام الإنتاج الإلزامي ، جنباً إلى جنب مع امتيازات غير محدودة تمنح للتعاونيات الكولخوزية. وبعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور مقرّرات المؤتمر العام الثاني ، الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوغسلافي وركّزت أثناءه على مهمات الحزب الأساسية حيال التحويل الاشتراكي في الأرياف (نهاية كانون الثاني – يناير ١٩٤٩) ، حقّقت تعاونيات العمل الفلاحية تطوراً فريداً من نوعه ، كما يدلّ على ذلك الجدول الآتي :

(*) مشركة (Socilisation) ، (إضفاء الطابع الاشتراكي) .

جدول رقم (٦)

تطوُّر عمليــة التأميم الزراعي

نهاية السنة ونهاية الفصول	عدد التعاونيات (ت.ع.ف)	عــدد الأسَر	المساحــة المزروعة (١)
١٩٤٥	٣١		
١٩٤٦	٤٥٤	٢٥،٠٦٢	١٢١،٥١٨
١٩٤٧	٧٧٩	٤٠،٥٩٠	٢١٠،٩٨٦
١٩٤٨	١،٣١٨	٦٠،١٥٨	٣٢٣،٩٨٤
١٩٤٩ (الفصل الأول)	٣،٠٤٦	١٦٦،٢٨٧	٨٦٨،٧٩٨
١٩٤٩ (الفصل الثاني)	٤،٥٣٥	٢٢٦،٠٨٧	١،٢٤١،٠٦٥
١٩٤٩ (الفصل الثالث)	٥،٢٤٦	٢٥٥،٧٣٣	١،٤٠٠،٠٠٠
١٩٤٩ (الفصل الرابع)	٦،٥٤٥	٣٤٠،٧٣٩	١،٨٣٩،٩٧٨
١٩٥٠	٦،٩٦٤	٤١٨،٦٥٩	٢،٢٢٦،١٦٦
١٩٥١ (الفصل الثاني)	٦،٩٩٤	٤٢٩،٧٨٤	٢،٥٩٥،٠٠٠
١٩٥٢ (الفصل الثاني)	٦،٩٠٨	٤٢٩،٧٨٤	١،٥٨٠،٠٠٠

وصدر في حزيران – يونيو من سنة (١٩٤٨) قانون جديد متعلّق بالتعاون الزراعي هــدفه ، في مــا يخصّ تعاونيات العمــل الفلاحية (ت.ع.ف) ، تدعيم الملكية التعاونية ، إذ يقضي بأن يُلحق العقار المتاخم للمسكن بالملكية الجماعية عندما تكون مساحته تفوق

(١) بما فيها قطع الأرض الصغيرة الملاصقة للبيت .

المصدر : Notes et études documentaires No. 1878, op.cit., Page 10.

الهكتار الواحد من الأرض القابلة للزراعة ، أو الهكتارين في القرى الجبلية التي تعنى ، بصورة رئيسية ، بتربية المواشي ؟ وينبغي ألاّ تغطي الكرمة أكثر من (١٠٪) من هذه المساحة . ويستطيع كل واحد من أعضاء التعاونية أن يقتني بقرةً أو بقرتين مع عجولهما ، وذلك بحسب عدد أفراد الاسرة ، وخنزيرة واحدة ، وعدداً من الخنازير لتوفير ما تحتاجه الاسرة من اللحم ، وكذلك خمس نعجات أو عنزات كحدّ أقصى ، وعشرة قفران نحل ، وعدداً غير محدود من الأرانب والطيور الداجنة (١) . وباستثناء ذلك ، تصبح الأرض ووسائل الإنتاج ملكاً للتعاونية التي يتوجّب عليها أن تسدّد للأعضاء بدلاً نقدياً يتمّ تحديده منذ انضمامهم إليها ، كقيمة للأرض والآلات والمباني الكبيرة ، ويسدّد هذا على مدى (١٥) سنة ، وقيمة المقتنيات الاخرى على مدى (١٠) سنوات . أما تسيير التعاونية وإنتاجها فيجب أن يحصلا كما تقضي الخطة .

ويحسب دخل عضو التعاونية بحسب عدد أيام عمله ، ويقدّر أجر العمل اليومي بحسب دخل التعاونية الإجمالي، بعد اقتطاع المبالغ المستثمرة فيها ، والموجبات والمداخيل العائدة للأراضي الملحقة بها تبعاً للنموذجين التعاونيين الأولين .

ويدفع هذا الدخل المحسوب بالنقد ، نقداً مالياً أو قيمة عينية ، علماً بأن هذا الجزء الأخير يحسب على أساس الأسعار الموحدة ، وتقتطع قيمته من مجمل الدخل .

وتدفع الاجور في آخر السنة مع إمكانية الاستلاف حسب أيام العمل المسجّلة ، وتعطي التعاونية ، أحياناً ، مكافآت لقاء الأرقام القياسية النوعية أو الكمية . ويوزّع دخل التعاونية بعد أن تقتطع من الدخل الإجمالي النفقات المادية والخدمات التقنية غير الثابتة (بدلات

---

(١) Notes et études documentaires No. 1878, op.cit., Page 10.

الأطباء البيطريين وخدمات المحاسبة ، الخ ..) من رصيد الاستهلاكات ومصاريف الإدارة . ويتطلّع قانون حزيران – يونيـو لسنة (١٩٤٩) المذكور ، إلى رفع مستوى التعاونية الزراعية العامة (ت.ز.ع) في سلّم تحقيق الزراعة الاشتراكية ، وهكذا تقترب هذه التعاونية من صيغة تعاونية العمل الفلاحية (ت.ع.ف) ؛ كما جاء على الشكل التالي :

« تمثّل التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) تنظيمات اقتصادية حيث يشترك الفلاحون – العمال من أجل تحقيق تقدّم الإنتاج الزراعي ، ورفع مستوى عيشهم وبناء الاشتراكية في الأرياف » (المادة ١) .

« تعنى التعاونيات الزراعية العامة ، في الدرجة الاولى ، بجميع فروع النشاط الزراعي (الزرع ، تربية المواشي ، الكرمة ، الأشجار المثمرة ، الخضار) ، وبالشراء والبيع ، كما تعنى أيضاً بالفروع الاقتصـادية الإضافية (الغابات ، صيـد الأسماك ، تربية النحل) . وتستطيع التعاونيات الزراعية العامة أن تهتمّ بالاقتصاد المحـلي ، أي بالنشاط الحرفي ، بغية سدّ حاجاتها الخاصّة قبل كل شيء . وعليها أن تنشىء لهذا الغرض المراكز الحرفية والصناعية ، باستخدام اليد العاملة الخاصّة المتوفرة لديها » (المادة ٢) .

كما ان أرصدة التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) هي الآتية :

١ – الرصيد الأساسي : أرض ، تجهيزات ، مواش ، آلات ، أبنية . وينمو هذا الرصيد بواسطة النسبة المئوية للاستثمار المقتطعة كل سنة من مجمل دخل التعاونية .

٢ – رصيد الاهتلاك (١) المحسوب بالنسبة المئوية من قيمـة وسائل الإنتاج .

---

(١) اهتلاك (Amortissement) : استهلاك قرض أو غيره .

٣ – رصيد التداول: (بذار ، علف ، تخزين) .

٤ – رصيد الضمانات الاجتماعية: (مساعدة مؤقتة أو دائمة لأعضاء التعاونية الذين يصبحون غير مؤهّلين للعمل ، وللعجزة ، وللنساء اللواتي في حالة الولادة ، ولأيتام أعضاء التعاونية وبناء حواضن ورياض أطفال ، وأعمال الإغاثة الاولى لمصابي الحوادث ، وتكاليف العناية الطبية ، وإقامة مراكز صحية ، وسيارات إسعاف) .

٥ – رصيد التثقيف والتربية (١) .

(ب) النتائج :

١ً – على الصعيد الاجتماعي السياسي :

بعد انقضاء ثلاث سنوات على اعتماد التأميم عن طريق التحفيز أو القسر ، بدأت تبرز المقاومة الفلاحية . وقد تجلّت بين عامي (١٩٤٩) و (١٩٥١) ببعض الوقائع ، فمثلاً : غدا الانضمام إلى التعاونيات هو المخرَج الوحيد للتخلّص من الضغوط ومن الضرائب المفروضة على الحيازات الخاصّة . وتضاف إلى هذا الشكل من المقاومة السلبية أشكال اخرى تجلّت في ذبح المواشي لدى غير المنضمين، والعمل الأدنى ، وازدياد الأراضي البور ... وهكذا فقدت القوى المنتجة صفة التقرير التي كانت لها في صلاتها مع علاقات الإنتاج ، إذ أصبحت هذه الأخيرة هي العامل السائد والحاسم معاً في عملية الإنتاج ، وهو النمط من الصلات الملازمة للنموذج المركزي الذي يؤدي إلى تشويه العلاقات الاشتراكية ، وإلى مأزق يعترض تطور القوى المنتجة ، وإلى عزل الحزب، الأمر الذي ينطوي على خطر بالغ ، خاصّة بالنسبة إلى اقتصاد انتقالي .

(١) Notes et études documentaires, No. 1878, op.cit., Page 11.

وكانت التعاونيات تشكو نقصاً في الأجهزة التقنية ونقصاً آخر في الدوافع السياسية . ونجم عن هذا الوضع الدقيق تدن في الإنتاجية لدى القطاع التعاوني المجهّز بيد عاملة غزيرة جداً (ما يزيد قليلاً عن الهكتار الواحد للشخص الواحد) . وكان هذا القطاع ، في بعض المناطق ، يلاقي صعوبة كبيرة في تأمين الكفاف الغذائي لأعضائه . وإضافة إلى ذلك ، شهد القطاع الخاص تراجعاً موازياً في الإنتاجية بسبب الضغوط المئسة .

كما أن المقاومة والفشل كانا يظهران أيضاً في مقاطعة فويفودين بالذات التي تعتبر اهراء يوغسلافيا والمنطقة التي يقطنها أقدم « الأنصار » والمستوطنين ، من خلال الفروقات بين إنتاجات القطاع الخاص وانتاجات القطاع التعاوني ، تلك الفروقات التي لا تتناسب مع التفوّق التقني والاقتصادي الذي تميّز به الثاني ، إذ أن الدولة مدّته بتجهيزات ومميزات مالية . ويقدّم الجدول الآتي بعض الدلائل على هذه المداخيل :

جدول رقم (٧)

المداخيل (كانتالات / هكتار) سنة (١٩٥١) في فويفودين

	مزارع الدولة	القطاع التعاوني	القطاع الخاص
قمح	١٨،٣	١٦،٢	١٦،٨
ذرة	٢٤،٧	٢٢،٨	٢٤،٩
شوفان	١٨،٠	١٥،٥	١٦،٥
شمندرسكري	٢١٨،٦	٢٢٨،٠	٢٤٣،٦
بطاطا	٧٩،٨	٧٢،٢	٦٩،٨

المصدر : Notes et études documentaires, No. 2595, op.cit., Page 24.

لقد أثّرت أزمة الإنتاج هذه تأثيراً عميقاً على مستوى تموين المدن: إذ أصبح سكان المدن بحاجة إلى الخبز واللحم والسكر والسّمن.

وهكذا انتهت عملية التجميع القسري للحيازات بفشل شبه كامل. ومع ذلك، كانت توجد تعاونيات عمل فلاحية (ت.ع.ف) نموذجية عديدة، تتألّف من أراضٍ خصبة جداً، ومجهّزة بتجهيزات تقنية متطوّرة نسبياً. وقد استقطبتْ هذه التعاونيات، بفضل مساعدات الدولة، عــدداً من الفلاحين المتوسطين الذين أدّى انضمامهم إلى مضاعفة إمكانيات التعاونيات وحقّق ارتفاعاً مُرضياً، وعنصراً دعائياً قوياً لصالح الملكية الجماعية في فويفودين.

وفي كرواتيا، هذه المقاطعة الخصبة، تخلى بعض الفلاحين الأغنياء (تصل ملكيتهم إلى ٢٥ هكتاراً و ١٧ هكتاراً كحدّ وسطي) عن ممتلكاتهم التي تقلّ عن (١٠) هكتارات، إذ وهبوها إلى بلدياتهم أو إلى التعاونية المحلية، بغية التخلص من الضرائب والموجبات الباهظة التي تثقل كاهل الذين تفوق أراضيهم هذا المقدار من المساحة. وبلغ القطاع التعاوني حده الأقصى في التوسع سنة (١٩٥٠) — ٦٩٦٤ تعاونية — وبالرغم من ذلك لم يشمل أكثر من (١٨٪) من المساحة الإجمالية (٢،٥٩٥،٤٧٢ هكتاراً) و(١٩٪) من أصحاب المزارع (٢،١٢٨،٨٩٣ شخصاً ككل)، كما يبين ذلك الجدول رقم (٦).

إلاّ أن ماسيدونيا كانت تشكّل استثناء، فعدد التعاونيات هناك استمرّ بالازدياد حتى أصبح يغطي (٦٢٪) من مساحة الأراضي القابلة للزراعة في صيف (١٩٥١). ويعود ذلك إلى حالة التأخر في هــذه الجمهوريــة.

والظاهرة الاستثنائيــة نفسها حصلت في فويفودين حيث بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة، والمجمعــة، (٥٠٪) (أكثر من

٢٠٠،٠٠٠ هكتار) يستثمرها مستوطنون (محاربون قدامى ، ومعاقو حرب ، وأسر شهداء الحرب) ومحازبون مؤيدون للنظام .

وبينما لاقت تعاونيات كثيرة في المناطق الفقيرة صعوبات كبيرة في تأمين عيش أعضائها أو في تسديدهم اجور أيام عملهم ، اعتقد بعض أعضاء التعاونيات أن حيازاتهم الفردية السابقة تؤمّن لهم مستوى معيشة أفضل نسبياً ، نظراً لدخلها الكبير . وقد اقتنعوا بذلك بعدما لمسوا مستوى الإنتاجية لدى زملائهم من غير التعاونيين ، كما يوضّح لنا الجدول رقم (٧) .

ويستخلص من كل هذه المعطيات أن متوسط الإنتاج الزراعي بين (١٩٤٨) و (١٩٥٣) كان أضعف ما شهدته يوغسلافيا في تاريخها ، بغضّ النظر عن عواقب الجفاف الذي حصل بين سنتي (١٩٥٠) و (١٩٥٢) . ففي تلك الفترة بالذات تدنّت أعداد الخراف والطيور الداجنة بنسبة (١٢٪) ونقصت مساحة الأراضي المزروعة بمقدار (٥٠٠،٠٠٠) هكتار ، ولم تكن الصناعة قادرة على استيعاب فائض اليد العاملة التي توفرها التعاونيات الكثيفة السكان وذات المساحات الضيّقة (٢٢٠ هكتاراً كحد وسطي ، ٧٦٩ هكتاراً في فويفودين) .

في بداية سنة (١٩٥٣)، تاريخ نشر القانون القاضي بإعادة تنظيم التعاونيات ، كان ثمة (٤٧٩٢) تعاونية (الحد الأقصى ، في سنة ١٩٥٠ ، ٦٩٦٤ تعاونية) . ولقد انخفض هذا العدد في نهاية السنة ذاتها إلى (١٢٣٦) تعاونية تضمّ (١٩٢،٥٨٢) عضواً ، أو (٦٢،٢٠٦) أسر فوق مساحة (٣٢٦،٦٣٧) هكتاراً . لقد أصبح الـ (NEP) (أو السياسة الاقتصادية الجديدة) اليوغسلافي المخرج الوحيد بسبب هذا الوضع الشديد الخطورة إذا ما قيس بالنسبة للوضع الناجم عن قطيعة (١٩٤٨) .

٢ً – على الصعيد الايديولوجي :

إذا اعتبرنا أن تجميع الأراضي في نظام تعاوني يعني انتقال هذه الوسيلة من وسائل الإنتاج بواسطة الدولة أو بواسطة مؤسسة جماعية ، من حيّز الملكية الخاصّة إلى إطار الملكية الجماعية ، وان الهدف الأخير لهذا التجميع للحيازات هو إلغاء الملكية الخاصّة التي تعيق تطوّر القوى المنتجة وسائر العلاقات في الأرياف ، ينبغي إذ ذاك أن ندرك أن تطوُّر هذه الأخيرة أثناء فترة انتقالية ، يخضع لمستوى تطور القوى المنتجة ، وان مستوى تطور هذه القوى هو الذي يحدّد مستوى مركزية الخطة أو لامركزيتها ، بشكل يجعل « الفلاحين الذين يشتغلون في الأرض يقرّرون بأنفسهم الطريقة التي ينبغي بواسطتها استثمار الأرض المنتزَعة من الملاكين الكبار » (١) .

وفي تلك الفترة ، لم تكن الحال كذلك في يوغسلافيا ، إذ أن الفلاحين هناك واجهوا الناحية القانونية التي ليست سوى إحدى العلاقات التي تشكّل سلطة الملكية ، في حين أن علاقات اشتراكية اخرى تحرم المنتجين من حقهم بالحيازة والإشراف على وسائل الإنتاج ، استمرّت في الظهور : التقسيم الاشتراكي للعمل ، والتقسيم الاجتماعي للانتاج ، تحت ضغط البيروقراطية وبتأثير من خطة مركزية معقّدة . لقد حالت هذه الأخيرة دون تمكُّن المنتجين من الإشراف على سيرورة العمل ، ودون اتخاذ القرارات بشأنها والمساهمة فيها . وهكذا قامت من جديد سلطة الملكية الخاصّة في الأرياف ، لكن بشكل ملكية رأسمالية للدولة بدلاً من ملكية رأسمالية فردية ؟ علماً بأن كلاً من الاثنتين ينطوي على عدم ملكية أو حيازة وإشراف المنتجين . ولهذا السبب انتفض أعضاء التعاونية اليوغسلافية بمن فيهم الأكثر اقتناعاً بالنظام والأكثر ارتباطاً به ، من حيث المصلحة ، في أعقاب عملية التجميع القسري الحاصلة سنة

(١) مقررات المؤتمر الشيوعي العالمي الرابع المشار إليه سابقاً .

(١٩٤٨) ، لا سيما تلك التي حصلت عام (١٩٥١) ، وكان هذا إعراباً منهم عن إرادتهم بالانسحاب من تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) حتى قبل نهاية فترة الثلاث سنوات التجريبية . ونذكر هنا أن الحملة ضد علاقة الملكية الخاصّة ، وحدها ، وإحياء علاقة الملكية ــ الحيازة والفصل بين المالك قانوناً والحائز المشرف فعــلاً في عملية الإنتاج ، لم تؤدّ إلاّ إلى إعادة الاعتبار وإلى تنشيط تعلّق أعضاء التعاونيات بملكيتهم الفردية الخاصّة السابقة ، وإلى تثبيت الارتياب والحذر الباديين لدى (٨١٪) من الفلاحين غير المنتسبين إلى تعاونيات ، الأمر الذي سرّع من فشل تلك التجربة ، وساهم في تأخير قيام الاشتراكية في الأرياف . ويضاف إلى ذلك أيضاً عجز الحزب ، الناجم عن كونه هو نفسه في ذاك الوقت كان يعاني من نزعة بيروقراطيــة مركزية ، وهذا ما منع العمال من ممارسة إشرافهم المباشر ، سواء على البنية الحزبية ، أو على عملية الانتقال إلى الاشتراكية . إن « مميزات فترة كهذه هي ، بالتعيين ، التي تستلزم تدخلاً نوعياً من قبل السلطة السياسية ، بغية إرساء سيطرة العلاقات الاجتماعية الجديدة » (١) .

إن كان الـ (N.E.P.) ــ أو ما عرف في عهد لينين بالسياسة الاقتصادية الجديدة ــ اليوغسلافي قد فرض نفسه كمَخرَج وحيــد ، وذلك من أجل تهدئة الفلاحين الذين بدأوا يعربون عن ريبتهم ، والذين كانوا لا يزالون متعلّقين بايديولوجيتهم القديمة .

أخذت هذه السياسة الجديدة تظهر ابتداء من عام (١٩٥٠) . عام الجفاف الكبير الذي أضفى على المسألة الزراعية حدّة بالغة . ففي حزيران ــ يونيو من سنة (١٩٤٩) ، أصدرت اللجنــة المركزية للحزب الشيوعي اليوغسلافي القانون الشهير الخاص « بتقوية العمل

(١) Charles Bettelheim "Calcul économique et formes de propriété", Maspéro (1960), Page 114–120.

السياسي في التعاونيات ، وبالنضال من أجل مساهمة أكثر فعالية من قبل الأعضاء التعاونيين في نشاطات التعاونيات ، بغية تبنّي مهمّات التعاونية وتحقيقها جماعياً .. (و) بغية التخطيط بإخلاص للتعاونيات من قبل التعاونيات نفسها » (١) .

وبعد مضي سنتين ، وفي سياق التوجيهات التي أصدرتها في شهر تشرين الثاني – نوفمبر ، من سنة (١٩٥١) حول « الطرق الجديدة للتحويل الاشتراكي في الأرياف » أبرزت هذا اللجنة بالذات الـ«خطأين الكبيرين (اللذين) ارتكبا بحق تنظيم تعاونيات العمل الفلاحية : فالخطأ الأول هو إقامة التعاونيات ذاتها في المناطق التي لا تنتج القمح وفي المناطق التي تنتجه ... والخطأ الثاني هو ، إنشاء تعاونيات في أماكن لا تتوفر فيها ، حالياً أو بعد أمد طويل ، الشروط الملائمة لتنظيم إنتاج كبير الدخل على أساس تعاوني » (٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن الخطأ الأول ناجم عن النقص في الجهاز الزراعي – التقني لتلك الفترة ، بينما الثاني ، المسمّى (ازدرائياً) خطأ ، ناجم عن نزعة سياسية بيروقراطية مركزية المنحى فرضت نفسها ضمن إطار من توازن قوى مؤات داخل الحزب والدولة ، وأدت إلى نتائج استعرضناها آنفاً ، ولا تخولنا هذا الادعاء .

لقد صرّح ادفارد **كارديلج** ، نائب رئيس المجلس التنفيذي الفيدرالي ، والمنظّر الرئيسي للحزب اليوغسلافي ، قائلاً : « لقد أعطت هذه الحملة ، كما نعلم ، نتائج اقتصادية سلبية لأنه لم يرافقها تطور موازٍ في قوى الإنتاج في البلاد عامة ، وفي النطاق الزراعي خاصة (...)

(١) مقررات المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اليوغسلافي ، الجزء الخامس ، المادة ٨ .

(٢) مجلة دورية يوغوسلافية « المسائل الراهنة للاشتراكية » رقم ١٠ ، كانون الثاني (يناير) – شباط (فبراير) ، (١٩٥٢) .

ولو عدنا وتابعنا هذا الخط ، لأصبحت زراعتنا اليوم خراباً » (١) .

من البديهي أن يعتبر المنظّر الأول أن المستوى المنخفض لتطوّر القوى المنتجة هو سببٌ لهذا الفشل ، دون أن يأخذ بعين الاعتبار الدينامية الأساسية لعملية الإنتاج ، أي الحركة الجدلية بين دور القوى المحدّد ، وبين دور العلاقات المهيمن في هذه الحركة . وينجم عن ذلك أن التفسير بأكمله عليه أن يتناول الدورين ، وإلاّ فإنه يخفي البنية الأساسية لعملية الانتاج ، كما تفعل ذلك باستمرار المركزية — البيروقراطية لدى إدارتها ملكية الدولة ذات الطابع الرأسمالي . ولئن أخذنا بتفسير كارديلج الذي يربط فشل التعاونيات بنقص في « التطوّر المتوازي لقوى الإنتاج » نظل نستغرب فكرة أن الزراعة اهملت عمداً منذ الثورة (١٩٤٥) حتى إصلاح (١٩٥٧) ، كما يدلّ على هذا الجدول رقم (٨) :

(١) E. Kardelj "Les problèmes de la politique socialiste dans les Campagnes" Ed. La N.E.F., Paris (1960).

جدول رقم (٨)

توزيع الاستثمارات حسب الفروع الإنتاجية

فروع	مصاريف بمليارات الدنانير	توزيع النسب على الفروع				
	١٩٤٧—٥٦	٤٧—٤٩	٥٠—٥٣	٥٣—٥٦	متوسط ٤٧—٥٦	٥٧—٦١
صناعات ومناجم	١٩٠٥،٧	٥٠	٦٤	٥٩	٥٨،٢	٤٤
زراعة وريّ	٢٥٥،٢	٨	٦	٧	٦،٩	١٧
حراجة	٦٣،٥	٣	١	٢	٢،٠	٢
مبان	١١٥،٤	٤	٤	٣	٣،٥	٤
نقليّات	٨٠٥،٢	٢٩	٢٢	٢٣	٢٤،٦	٢٦
تجارة	١٣٦،١	٥	٢	٥	٤،١	٦
حِرَف	٢٣،١	١	١	١	٠،٧	١

المصدر : (G. Caire) « الاقتصاد اليوغسلافي » ، المرجع المذكور .

وانطلاقاً من المعطيات الظاهرة هنا نتبين وجود محاولة لتهميش الزراعة، تنال من مجمل الاستثمارات نصيباً يساوي (١٢٪) تقريباً مما خُصِّص للصناعة، و (٢٨٪) مما خصص للنقل. أضف إلى ذلك انه، حتى بعد يقظة القادة اليوغسلافيين، وامتداداً إلى سنة (١٩٥٧)، كانت الزراعة مهمّشة، إذ أن تحويل الفائض الزراعي باتجاه فروع اخرى لم يتوقّف. الأمر الذي يولّد عدم الاكتراث لدى الفلاحين أعضاء التعاونيات، وبالتالي فشل التعاونيات في الأرياف. إن الأمر يتعلّق إذن بسياسة اقتصادية كانت مفروضة على المزارع دون أية مساهمة ملموسة على الصعيد الاقتصادي (تثميرات — اسعار). ومع ذلك فليس المطلوب من حزب، قيادته كذلك، أن يتدخّل لكي يشجّع أكثر فأكثر العلاقات الاجتماعية الجديدة في تلك الفترة الانتقالية.

ونستنتج أن الفشل ليس كما يفسّره ا. كارديلج كالتالي: «لا يجدر بالجماعة الاشتراكية أن تخلق، ولا أن تحافظ اصطناعياً على علاقات اجتماعية غير قادرة أن تثبت بقوتها الذاتية» (١)، لأن القوة الداخلية للتعاونيات لا تكفي، خصوصاً في المرحلة الاولى من مراحل الانتقال، لتأمين سيطرة العلاقات الاشتراكية؟ الأمر الذي يجعل من المستحيل التدخّل السياسي والديموقراطي للحزب، لا سيما في بلاد مثل يوغسلافيا حيث الايديولوجيا الفلاحية والريبة تجاه ايديولوجية البروليتاريا طبعتا تاريخها منذ زمن بعيد جداً.

وأظن أن هذه العلاقات «الاصطناعية» لا تقوم إلاّ تعبيراً عن نزعة تعتمد التجميع القسري للحيازات كردّة فعل سياسية؟ فهذه النزعة بالذات، بصفتها غير خاضعة لإشراف حزب ثوري، سوف تقدّم، ابتداء من سنة (١٩٥١)، العلاج لعواقب ردة فعله تجاه المذهب

---

(١) ا. كارديلج: «مسائل السياسة الاشتراكية في الأرياف»، المرجع المذكور، ص ١١.

الستاليني ، من خلال ردة فعل جديدة تتمثل بالمذهب الليبرالي . فهذا الأخير يتيح للدولة ، بواسطة نظـــام « التنافس الاشتراكي » والمبادرة الفردية ، متابعة موقفها السلبي حتى سنة (١٩٥٧) ، وسياسة دعمها الضعيف للزراعة ، في آن معاً .



الفصل الاول

التعاون الزراعي في النهج اليوغسلافي الجديد
(١٩٥١ – ١٩٥٣)

أوّلاً : المقررات من (١٩٥١) إلى (١٩٥٣) :

(أ) التعـــديلات :

ابتداء من سنة (١٩٥١) ، أخذ الاستياء يظهر ، الأمر الذي حمل الدولة على التخلي عن عملية التجميع القسري للحيازات في النظام التعاوني . لكنها لم تكن تستطيع أن تتنكّر ، بين عشية وضحاها ، لما أمّمته (١٨ ٪ من المساحة الإجمالية) ، ولما تعتبره ، منذ سنتين بمثابة أساس الاشتراكية في الأرياف . لقد أرادت الدولة التراجع بغية القفز إلى الأمام بصورة أقوى . ومن أجل ذلك اقتضى الأمر انتظار أكثر من سنتين لإعداد سياسة جديدة ، وصياغة مختلف المقررات المتعلّقة بالمسألة الزراعية .

وتقوم هذه السياسة الجديدة على أساس الإدارة اللامركزية في الجمعيات (على الصعيد السياسي) ، وفي مجالس المنتجين (على الصعيد الاقتصادي) . ويشبه هذا النظام نظام التسيير الذاتي المطبق بصورة أكثر تطوراً في المعامل . والدعامة الثانية للسياسة الجديدة هي المردودية الاقتصادية واعتماد الاواليات الضرورية لجعل أرباح وحدات الانتاج « المسيّرة ذاتياً » تبلغ الحدّ الأقصى . ويسمّى هذا التجديد غالباً : « التنافس الاشتراكي » ويستدعي تحليل أسس هذه السياسة الجديدة العديد من التساؤلات التي سنوردها ونتوسع فيها لاحقاً .

وفي انتظار إعداد تلك السياسة ، صفّت الدولة تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) في الجبال ، في هيرزوغوفين وفي مونتي – نيغرو ؛ فأُعيدت الأراضي إلى أصحابها السابقين . وفي حين كانت توجيهات اخرى توصي بتحويل الفروع المربحة إلى ملكيات جماعية ، وبتدعيم تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) في السهـول ، لا سيما في فويفودين ، أُعيد تجميع أكثر من (٤٠،٠٠٠) مزرعة من مزارع هذه المنطقة في سنة (١٩٥٢) . وسُمِح ، في التاريخ نفسه ، بتصفية تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) ؛ فتقلّصت المساحة إلى الثلثين . وأُلغيت سنة (١٩٥١) ديون الفلاحين البالغة (٨،٥) مليارات دينار ؛ وازدادت قيمة الدعم المادي لتعاونيات العمل الفلاحية بأن ضُمّت اليها ، إبان صيف (١٩٥١) « محطات الآليات والجرّارات » (S.M.T.) التي تعود ملكيتها للدولة (على النمط السوفياتي) لقاء تسليفات حكومية ، وبإلغاء بعض الضرائب على الدخل (لكن هذه التعاونيات لا تزال تدفع ما نسبته ٣ ٪ من الإنتاج الصافي) ، وكذلك بزيادة العون الطبّي . لقد أوصت التوجيهات نفسها الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوغسلافي سنة (١٩٥١) ، برفع سلّم الضريبة التصاعدية بالنسبة إلى أصحاب الحيازات التي تزيد مساحتها على عشرة هكتارات من الأراضي الخصبة .

ومن سنة (١٩٥١) إلى سنة (١٩٥٢) شجّعت الحكومة الإنتاج الزراعي بواسطة إجراءات متنوّعة كتخفيض أو إلغاء بعض الأعباء الثقيلة ، وتخفيض عدد المنتوجات الخاضعة للتسليم الإلزامي ، وإلغاء خطط البذار .

أما بالنسبة للتعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) فإن توجيهات سنة (١٩٥١) كانت تعلّق عليها أهمية كبيرة لأنها حافظت على ألقها وفاعليتها . لقد كان باستطاعتها إذن أن تبقى ، لأنها تقيم صلات جيدة بين الدولة والفلاحين . لذلك فشبكة التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع)

كانت تشمل في (٣٠) حزيران – يونيو سنة (١٩٥٢) : (٧١٨٩) تعاونية تضمّ (٣،٢٩٧،٧٧١) عضواً « وتستخدم (٣١،٥٣٦) عاملاً و (١٣،٦٣٠) مستخدماً . وبلغت أرصدة هذه التعاونيات (٣،١٣٩،٨١٠،٠٠٠) دينار ؛ وبلغ مجموع مبيعاتها سنة (١٩٥١) أكثر من (١٥٪) من مجمل مجموع المبيعات اليوغسلافية . وكانت هذه التعاونيات الزراعية تسيطر على الآتي :

– (٧٣،٣٦٤) هكتاراً من الأراضي .
– (٩،٨٤٧) مخزناً تعاونياً .
– (٤،٤٠٠) مركز فندقي .
– (٢،٢٥٦) مشغلاً حرفياً .
– (٨١٥) معملاً لتحويل المنتوجات الزراعية .
– (١،٥٠٦) مشاغل أخرى ومراكز خدمات .

وكان عدد تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) إبّان الفترة نفسها، ما يقارب (٦٠٠٠) تعاونية (حزيران – يونيو ١٩٥٢) » (١) .

(ب) قانون آذار/ مارس (١٩٥٣) :

كانت المقررات الجديدة تهدف إلى السيطرة على وضع تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) المتفجّر في أعقاب سلسلة المقررات الليبرالية المتخذة خلال سنتي (١٩٥١) و (١٩٥٣) . وقد توقّع أعضاء هذه التعاونيات اقتراب حدوث مأزقها فرفضوا التخلي عن أراضيهم ، أو تجهيزاتهم التي أُدخلت في الملكية الجماعية ، وانتظروا السماح بحلّ التعاونيات لاسترجاع حقوقهم . وقد تبين للحزب ، اثر ذلك ، انه

(١) Notes et études documentaires, No. 1878, op.cit., Page 11.

لا يستطيع الاعتماد على الصراع الطبقي داخل القطاع الفلاحي إذا كان هذا الأخير بأكمله يشكّ بمنفعة تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) ؛ فالحزب مرغم أن يُرضيَ ، في نفس الوقت ، الفلاحين « الأغنياء » ، أصحاب ما يتراوح بين (٢٠) و (٢٥) هكتاراً من الأراضي القابلة للفلاحة ، والفلاحين الفقراء ، المدافعين العتيدين عن النظام الاشتراكي وأصحاب المصلحة الاولى فيه .

لقد حاول القادة اليوغسلافيون إعادة تنظيم الـ (ت.ع.ف.) ، لأن إلغاءها يشكّل إدانة واضحة لسياستهم الهادفة إلى إقامة الاشتراكية . وبهذا المعنى ، أعطى القانون للفلاحين حرية تشكيل تعاونيات عمل فلاحية ، وأعلن أن الأنظمة والعلاقات داخل هذه التعاونيات ينبغي أن يصوغها أعضاء التعاونية أنفسهم . ويضمن القانون بشكل صريح حق الملكية والدخل . كما يضمن حقّ الانضمام إلى التعاونية أو الانفصال عنها ، مع التقيّد بوجوب عدم الانفصال قبل مرور ثلاث سنوات ، لاعتبارات تقنية واقتصادية ، « إلاّ إذا كانت شروط العقد تقضي خلاف ذلك » ، (المادة ٢٠) .

ولئن كانت التعاونية لا تتمكّن ، لأسباب اقتصادية أو غيرها ، من أن تعيد للفلاح أرضه القديمة ، إلاّ أنها تستطيع أن تعوّض عليه بأرض تكون : إما مساوية لها من حيث القيمة أو ذات قيمة أدنى يضاف إليها تعويض مالي . وتُحل بالاسلوب نفسه ، مشكلة إعادة التجهيزات والأبنية . ويتوجب على الفلاح لدى تركه التعاونية أن يعوّض على تعاونية العمل الفلاحية (ت.ع.ف) عن كل استثمار وظّف في أرضه أو مبانيه ، ضمن مهلة (٨) سنوات ، (المادة ٢٠) .

ومما جاء في قانون آذار ــ مارس (١٩٣٥) ، بخصوص التصفية ما يلي : « لا توزّع الموجودات القديمة بين أعضاء التعاونية السابقين ، بل تسلّم إلى اتحاد تعاونيات المنطقة » ، (المادة ٣١) .

و « يعود أمر البتّ بمشاكل إعادة توزيع الموجودات أو الديون إلى صلاحيات لجنة المنطقة الشعبية ، أو إلى محكمتها » ، (المادتان ٣٥ و ٤٥) (١) .

(ج) قانون أيار / مايو (١٩٥٣) والحد الأقصى للملكية المتمثّل بمساحة (١٠) هكتارات :

بعد قانون آذار – مارس (١٩٥٣) ، أصبح قطاع تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) في حالة تفكك . وما كان من التنظيمات الحزبية في الأرياف إلاّ أن بدأت بلوم الدولة على إهمالها الفلاحين الفقراء وإلقائهم من جديد بين أيدي الـ «كولاك» ، الأمر الذي من شأنه أن يقوّي لديهم ميلاً إلى التخوّف والريبة تجاه الحزب الذي ينتمون إليه ويساندونه . ولقد أجاب تيتو على هذه الشكاوى بقولة : « لم نتراجع ، لكننا اخترنا نهجاً يوصلنا إلى الهدف بصورة أكثر ضمانة ، أي إلى تحقيق الاشتراكية في الأرياف ... » (٢) .

وقرّر القادة السوفيات تصفيــة هؤلاء الـ « كولاك » السابقين « المسؤولين » عن فشل الـ (ت . ع . ف) ، قاصدين بالمناسبة نفسها إرضاء تطلعات الفلاحين الفقراء الذين يسهل تنظيمهم في تعاونيات عمل فلاحية جديدة ؛ لذلك وضع القادة اليوغسلافيون قانوناً يتعلق بتنظيم « الملكية العامة للقطاع العقاري وإلحاق الأراضي بالمنظمات الزراعية » ، وصدر القانون في (٢٧) أيار – مايو من سنة (١٩٥٣) .

وقد لاقى هذا القانون الرضى في مختلف أوساط الحزب ، لأنه عيّن الحد الأقصى للملكية العقارية بـ (١٠) هكتارات من الأرض

(١) Notes et études documentaires, No. 1878, op.cit., Pages 14–19.

(٢) مجلة « كومونست – Komunist » ، رقم ٥ – ٦ ، حزيران (يونيــو) (١٩٥٣) ، ص ٣٣٠ .

القابلة للزراعة ، وأمّم كل ما يزيد عن ذلك (٢٨٠،٠٠٠ هكتار) ، ليس من أجل توزيعه على الفلاحين الفقراء ، بل لوضعه في تصرفهم ضمن إطار تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) ، وضمن إطار المشاريع الاشتراكية الاخرى ، بمثابة ملكية عامة أو « اجتماعية » . وأتاح هذا القانون أفضل الامكانيات لحلّ مشكلات إعادة الأراضي لاولئك الذين لا يريدون الاستمرار في الانتساب إلى تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) .

ولئن كان هذا الحد الأقصى لا يتناسب مع رغبات الـ «كولاك» السابقين وإمكانياتهم ، إلاّ أنه ترك لهم إمكانية الارتباط تعاقدياً بالأجهزة التي توفرها تعاونيات العمل الفلاحية ، أو التي تتيحها لهم التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) ، وقد غدت أكثر تحرّراً عما مضى .

وهكذا ، فللمرة الاولى بعد الثورة ، يُدفع عن الأراضي المؤمّمة تعويضٌ يتراوح مقداره ما بين (٣٠،٠٠٠) و (١٠٠،٠٠٠) دينار للهكتار الواحد ، تسدّده الخزينة الفيدرالية على فترة (٢٠) سنة ، لكن دون فائدة . وخلال هذه السنوات الثلاث (من أول ١٩٥١ إلى آخر ١٩٥٣) نقص عدد أعضاء تعاونيات العمل الفلاحية ومساحة أراضيها وقلّت مواسمها بوتيرة سريعة جداً حتى عام (١٩٥٤) ، ولكن هذه الوتيرة ضعفت كثيراً في ما بعد ، كما يتبين من الجدول الآتي :

جدول رقم (٩)
تطوُّر الـ (ت.ع.ف.) من (١٩٤٥) إلى (١٩٥٧)

السنة	عــدد الـ(ت.ع.ف)	عــدد الأعضــاء	المساحة الإجمالية (بالهكتــار)
١٩٤٥	٣١		
١٩٤٦	٤٥٤	٧٥،١٨٦	١٢١،٥١٨
١٩٤٧	٧٧٩	١٧٤،٥١٨	٢١٠،٩٨٦
١٩٤٨	١،٣١٨	٢٨٦،٢٣٤	٣٢٣،٩٨٤
١٩٤٩	٦،٥٤٥	١،٧٠٧،٠٧٣	١،٨٣٨،٦١٣
١٩٥٠	٦،٩٦٤	٢،١٢٨،٨٩٣	٢،٥٩٥،٤٧٢
١٩٥١	٦،٧٩٧	٢،٠٠٣،٦٤٤	٢،٣٢٩،١١٢
١٩٥٢	٤،٧٩٢	١،٥٠٤،٨٧٤	١،٦٦٤،٩١٢
١٩٥٣	١،٢٣٦	١٩٢،٥٨٢	٣٢٦،٦٧٣
١٩٥٤	٨٩٦	١١٦،٤٠٧	٢٨١،٤٢٤
١٩٥٥	٦٨٨	٧٧،٠٨٢	٢٣٣،١٧٧
١٩٥٦	٥٦١	٨٦،٨٦٨	١٢،٩٩٦
١٩٥٧	٥٠٨	٧٣،٦٥٤	٢١٦،٢٩٧

المصدر[1] : Notes et études documentaires, No. 1595, op.cit., Page 26.

ثانياً : الضغوط الدافعة للانطلاق في النهج الجديد :

من البديهي جداً أن لا يكون النموّ الزراعي وليد أيّ قانون مهما كان ، فهو محدّد بوتيرة ومقتضيات التطور في القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالأولويات التي تعتمدها استراتيجيات التنمية والتي جاءت في يوغسلافيا في غير صالح الزراعة ، فبقيت المسألة الزراعية مسألة

عويصة في التجربة اليوغسلافية ، إذ لم تحصل الزراعة قط على أكثر من (٧٪) من مجمل الاستثمارات الموزعة ، حتى سنة (١٩٥٦) ، على سائر قطاعات الاقتصاد الوطني ، كما يدلّ على ذلك الجدول رقم (٨) . في حين ان إسهامها في الإنتاج الوطني كان ، حتى سنة (١٩٥٤) ، يتجاوز إسهام الصناعة (٥٨،٢ من مجمل الاستثمارات) ، ويبدو ذلك واضحاً في الجدول الآتي :

جدول رقم (١٠)

تطوُّر الإنتاج الوطني (بمليارات الدنانير على أساس أسعار ١٩٥٦)

السنة	المجموع	الصناعة بما فيها	الصناعة الغذائية	الزراعة
١٩٤٨	١٢٩٩	٤٤٧	٢٣٩	٤٨٠
١٩٤٩	١٣٩١	٤٨٠	٢٣٨	٤٩٢
١٩٥٠	١٢٥٨	٤٨٠	١٢٢	٣٥٨
١٩٥١	١٣٦٨	٤٥٢	٢٤٧	٥٢٨
١٩٥٢	١١٦٥	٤٤٢	١٨٧	٣٤٨
١٩٥٣	١٣٨٩	٤٩٧	١٩٤	٥٠٢
١٩٥٤	١٤٣٤	٥٧١	٢٣١	٤٤٢
١٩٥٥	١٦١٧	٦٥٤	٢٠٥	٥٠٤
١٩٥٦	١٦١٢	٧١١	٢٠٧	٤٣٨
١٩٥٧	١٩٨٢	٨٢٩	٢٤٩	٦١٢
١٩٥٨	٢٠٢٥	٩٢٣	٢٦٧	٥٢٢
١٩٥٩	٢٣٧٣	١٠١٥	٢٨٨	٧٠٩
١٩٦٠	٢٥١٣	١١٦١	٣٢٦	٦١٨
١٩٦١	٢٦٢١	١٢٣٣	٣٣٣	٥٩٩

المصدر :

Notes et études documentaires, No. 3015, Paris, 3 Septembre(1963),Page 8.

ونلاحظ ، انطلاقاً من هذا الجـدول ، أن إقامة البنية التحتية الصناعية التي حمّلت الميزانية أعباء باهظة ، أخذت ، وابتداء من سنة (١٩٥٤) ، تزيد حصّتها من الإنتاج الوطني بشكل ملحوظ ، في حين أن الصناعة الغذائية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج الزراعي بقيت راكدة حتى سنة (١٩٥٧) بسبب وتيرة النموّ البطيئة ومعدّل الاستثمار المتواضع كثيراً والمخصّص للانتاج الزراعي . ولقد انعكس هذا التفاوت في التنمية الاقتصادية الإجمالية في توجه عدد كبير جداً من الريفيين نحو قطاع الصناعة والقطاع الثالث محلياً وإقليمياً . وازداد عدد هؤلاء الأشخاص من (٨٠٠،٠٠٠) في سنـة (١٩٥٣) إلى (١،٣١٤،٠٠٠) في سنة (١٩٦٠) وإلى (١،٤٥٠،٠٠٠) في سنة (١٩٦٢) . ولم تؤدِّ هجرة الشبيبة الفلاحية تلك إلاّ إلى زيادة الخطورة في وضع زراعي جزيئي (ميكروفوندي) ذي تجهيز وسطي . كما أن توافد هذا النوع من العمال خلق مشكلة كبيرة بالنسبة إلى صناعة عانت من نسبة مفرطة في التغيب عن العمل ، خاصة في مواسم الأعمال الريفية التي لا تحتمل التأجيل .

ومن أجل حلّ هذه المشكلة اضطر القادة اليوغسلافيون لاعتماد سياسة تثمير جديدة ابتداء من سنة (١٩٥٧) ، من شأنها أن تتيح للزراعة تجاوباً مع متطلبات التنمية الصناعية والصناعة الغذائية من ناحية ، ومع الازدياد السكاني وهجرة الشبيبة من ناحية ثانية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد السكان قد ازداد من سنة (١٩٤٨) إلى (١٩٦١) بمعدّل (١٧٪) ، بينما ازداد عدد سكان المناطق غير الزراعية بمعدّل (٧٤٪) . هذا ، بالإضافة إلى الارتفاع الشديد في مستوى معيشة الفئات الفلاحية .

ويضاف إلى ذلك أن مجمـل المقررات المتعلقة بإعادة ملكية الحيازات المجمعة قسراً لأصحابها ، وبإعادة تنظيم تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) بين عامي (١٩٥١) و (١٩٥٣) ، لم يكن مثمراً بالقدر الذي يأمله القادة اليوغسلافيون ، لأن الإنتاجية والفائض القابل

للتسويق في تعاونيات العمل الفلاحية هذه ، ظلاّ معاقين في هذا القطاع بسبب فائض اليد العاملة العديمة الخبرة والضعيفة التجهيز .

ويعود ركود الإنتاج الزراعي المستمرّ نسبياً حتى سنة (١٩٥٧) إلى فقدان الفائض الذي كان الـ « كولاك » يسوقونه في السابق ، وإلى اتساع ظاهرة الملكية العقارية الجزيئية التي كانت تشمل في سنة (١٩٥٧) ما يقارب (٢،٣٣١،٨٤٠) حيازة فردية ، تقلّ مساحة كل منها عن (١٠) هكتارات من الأرض القابلة للزراعة ، وتغطّي نسبة (٩٠٪) من المساحة الإجمالية (١٢،٠٧٤،٠٠٠) هكتاراً كما يتبين لنا من الجدول الآتي :

جدول رقم (١١)

القطاعات الثلاثة للحيازات الزراعية سنة (١٩٥٧)

القطـــاع				المساحة (بالهكتار)
القطاع الاشتراكي	:	٨٨٣	مزرعة للدولة	٦٠٣،٠٠٠
		٤٣٧	حيازة تابعة للمدارس والمعاهد الزراعية	١١٠،٠٠٠
القطاع التعاوني	:	٥٧٨	حيازة لـ (ت.ع.ف)	٢١٣،٠٠٠
		٣٥،٦٥٥	حيازة خاصة لأعضاء الـ (ت.ع.ف)	٣٤،٠٠٠
		٥،٨٥١	حيازة للتعاونيات الزراعية العـــامّة	١٨١،٠٠٠
			مجمـــوع مساحات القطاعين الاشتراكي والتعاوني	١،١٤١،٠٠٠
القطاع الخاص	:	٢،٣٣١،٨٤٠	حيازة	١٠،٩٣٣،٠٠٠
المجموع	:	٢،٣٧٥،٢٤٤	حيازة	١٢،٠٧٤،٠٠٠

المصدر : Notes et études documentaires, No.2601, Paris, 23/11/1959, Page 3.

لقد اعتقد القادة أن اعتماد الليبرالية في تنظيم تعاونية العمل الزراعي من شأنه أن يقوّي وسيلة التأطير والتوجيه الفلاحيين ، تلك الوسيلة المتمثلة في التعاونية الزراعية العامة (ت.ز.ع) والتي أُعطيت أهمية كبيرة ابتداء من سنة (١٩٥٣) . لكن ، تبيّن أن هذه الصيغة ، بالرغم من كونها معروفة جيداً ومستحسنة من قبل الفئات الفلاحية ، انتشرت بكثافة بين عاميْ (١٩٤٨) و (١٩٥٠) بمثابة ملجأ للفلاحين الذين يريدون الإفلات من الضغوط المعتمدة ضد المزارع الفردية من جهة ، كما يريدون الإفادة من منافعها بشروط أسهل ولقاء مجازفة أقلّ مما هي الحال بالنسبة إلى صيغة تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) من جهة اخرى . إلاّ أن عدد أعضاء التعاونية الزراعية العامة أخذ ينخفض بالتوازي مع تصفية تعاونيات العمل الفلاحية وإلغاء الضغوط . وخلافاً لما كان يمكن توقّعه في سنة (١٩٥٤) ، فلقد انسحب أكثر من مليون عضو في سنة (١٩٥٧) ، وقبل أن يعود عددهم إلى الارتفاع من جديد ، كان عدد التعاونيات الزراعية العامة يساوي (٥٣٨٤) تعاونية ، أي أقلّ مما كان عليه في سنة (١٩٤٥) وهو : (٥،٤٤٧) تعاونية .

إن هذا الانخفاض ناجم أيضاً عن زيادة قيمة الاشتراك (من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ دينار) ، وقيمة الكفالة التي أصبحت عشرة أضعاف .

ثالثاً : انطلاقة الزراعة والتعاون الزراعي في الخطة الخمسية لفترة (١٩٥٧ – ١٩٦١) :

(أ) توجيهات وتوقعات :

لقد حدّدت المعضلات المعروضة آنفاً بروز الضرورة لوضع خطة خمسية جديدة وبلورت الشروط الممهدة لانطلاق الزراعة من جديد . لكن هذه الخطة لا ترى بأن الحيازة الصغيرة المنعزلة قادرة على تحديث

الزراعة ، فكم بالحري لو جُمِّعَتْ قسراً في ما يسمى بالتعاونيات .

إن « العوامل الأساسية لتحديث الزراعة هي التنظيمات الزراعية الاشتراكية والتعاونيات الزراعية العامة ؛ والحيازات الزراعية الاشتراكية ومزارع الدولة والحيازات الزراعية الخاصة بالتعاونيات الزراعية العامة ، وتعاونيات العمل الفلاحية » (١) .

لقد أوصت إحدى توجيهات هذه الخطة الاقتصادية بأنه « في قطاعات الاقتصاد ، حيث تسيطر وسائل الإنتاج الفردية ، كما في الزراعة والحرف ، ودون إضعاف المبادرة الفردية لدى المنتجين ؛ من الضروري تحقيق أهداف الخطة بواسطة تقوية **العلاقات الاجتماعية الاشتراكية** ، بفعل زيادة وتوسيع خدمات وسائل الإنتاج الاجتماعية في هذه القطاعات ، عبر التعاونيات والتنظيمات الاخرى التي يديرها المنتجون بأنفسهم . فلهذه الغاية ينبغي ، خصوصاً ، تطوير التعاونيات ومواصلة تطوير نسق من التعاون الواسع بين التعاونيات وسائر التنظيمات من جهة ، والمنتجين من جهة اخرى » (٢) .

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلاقات الاجتماعية الاشتراكية في المنشورات الرسمية ، يعرضها النص المذكور أعلاه كما لو كانت مماثلة لعلاقات أصحاب المزارع الفردية مع الأجهزة الحكومية أو التعاونية التي تقدم الخدمات ، الأمر الذي يستوجب مفهوماً جزئياً لهذه العلاقات غير مطابق للحقيقة ، لأن علاقة الإحتياز — الملكية (Possession - Propriété) التي تفصل المنتجين المباشرين عن وسائلهم الإنتاجية ، والتي تقوم في أساس العلاقات التي ترعى الملكية الرأسمالية للدولة ،

---

(١) « المسائل الراهنة للاشتراكية » ، المرجع المذكور ، ص ١٤٠ .

(٢) SLUZBENI LIST - F.N.R.J. du 25 Decembre (1957), Page 1034.

ليست ملغاة فعلياً من العلاقات بين الأجهزة وأصحاب الحيازات الزراعية اليوغسلافيين .

هذا ، وتذكّر الخطة اليوغسلافية في مقدمتها بأن « توقّف الإنتاج ، إبان الفترة المنقضية ، قد طرح سلسلة من المشكلات الاخرى ، أهمها التأخر في إنتاج حاجات الاستهلاك العام والنموّ غير الكافي في مصادر المواد الأولية ، والتموّج الملحوظ في الأسعار على صعيد السوق ، والازدياد في عجز ميزان المدفوعات . ففي السنوات الأخيرة بذلت جهود ملحوظة بغية حلّ هذه لمشاكل ، سوء بواسطة الزيادة الهامة التي أُدخلت على الاستثمارات من أجل التنمية الزراعية أو بواسطة الاتجاه المتزايد الذي اتخذته الصناعة باتجاه إنتاج المواد الضرورية لتنمية الزراعة . وسوف تؤدي متابعة هذه العملية بوتيرة متسارعة خلال الفترة اللاحقة ، إلى التمكّن من خلق الشروط التي من شأنها أن توفر الحلّ لهذه **المشكلة الأهم** بين مشاكل الاقتصاد اليوغسلافي . وفي إطار هذا الوضع ، وانسجاماً مع متطلبات تنمية متكاملة ، أخذت الخطة على عاتقها تحقيق التوقعات للسنة (١٩٦١) والماثلة في الجدول الآتي :

جدول رقم (١٢) – توقعات لسنة (١٩٦١)

الإنتاجات المخطّطة	المتوسط السنوي إنتاج ١٩٥٦	توقع ١٩٦١
آلات زراعيــة وأسمدة اصطناعيــة :		
– آلات زراعية (بالأطنان)	١٤،٧٢٢	٣،٣٠٠
– أسمدة اصطناعية (بالأطنان)	١٨٧،٠٠٠	٧٥٠،٠٠٠
– منتوجات واقية للاغراس (بالأطنان)	٥،٣٨٠	١٢،٠٠٠
– تراكتــورات (قطــع)	٢،٩٦١	٦،٤٥٠
الأحجام الزراعية (بألوف الأطنان) :		
– قمح وشوفان	١،٨٠٥	٣،٥٠٠
– ذرة	٣،٣٧٠	٥،٥٠٠
– شمندر صناعي	١،١٣٠	٢،٦٣٠
– تبــغ	٣٠،٧	٥٩
– قنّب	٢٢٠	٣٨٠
زيادة المردودات (كنتال/هكتار) :		
– قمح وشوفان	٩،٦	١٦،٩
– ذرة	١٣،١	٢٢،٠
– شمندر صناعي	١٦٣،٠	٢٦٠،٠
– تبــغ	٧،٤	١٠،٠
– قنّب	٤٥،٠	٥٩،٠
الإنتــاج الحيــواني :		
– لحــم (بألوف الأطنان)	٤٩٣	٥٨٩
– دهن خنزير (بآلاف الأطنان)	٩٦	١٣٧
– حليب (بألوف الليترات)	٢٠٢٤	٢٤٥٠
– بيض (بالالوف)	١٤٧٧	٢٥٠٠

المصدر : Notes et études documentaires, No. 2601, op.cit., Pages 15-16.

وتتوقّع الخطة ، بخصوص الأهداف العامة ، زيادة في : الدخل القومي بمعدّل (٩٪) بدل المعـــدّل الوسطي البالغ (٤،١٪) لسنوات (١٩٥١ — ١٩٥٦) ، وارتفاعاً في الإنتاج يبلغ (٩،٥٪) سنوياً بالنسبة إلى الـ (٥) سنوات المقبلة ، وارتفاعاً في الدخل الفردي يبلغ (٧٪)، وكذلك إتاحة الفرصة لـ (١٤٠،٠٠٠) عرض استخدام جديد في سوق العمل .

كما تلحظ الخطة أيضاً ، وفي نفس الوقت ، تخفيضاً في عجز الميزان التجاري بضغط حجم مستوردات الحبوب الغذائية (من ٤١ مليار دينار سنة ١٩٥٦ ، إلى ١٧ ملياراً سنة ١٩٦١) ، وبتصدير المنتجات الغذائية المتوفرة محلياً بعد خفض نسبتها المئوية من (٢٧،١٪) من مجمل الصادرات في سنة (١٩٥٦) إلى (٢٤،٣٪) في سنة (١٩٦١) ، وبزيادة النسبة المئوية للصادرات الصناعيـــة من (٦٨،٦٪) في سنة (١٩٥٦) إلى (٧٣،٤٪) في سنة (١٩٦١) .

أما بخصوص الإنتاج الزراعي فتتوقع الخطة تحقيق زيادة وسطية مقدارها (٧،١٪) وأكثر قليلاً في بعض القطاعات الزراعية ، مثل قطاع تربية الماشية . وتطالب بزيادة حجم الإنتاج الزراعي لسنة (١٩٦١) الذي سيكون (٥١٪) أعلى من متوسط سنوات (١٩٥١ — ١٩٥٦) .

(ب) التثمـــيرات :

كان تأخر القطاع الزراعي بالنسبة إلى سائر القطاعات الاقتصادية يشكّل عنق اختناق أمام عملية تطوّر البلاد . وهذا ما شدّد عليه القادة اليوغسلافيون منذ (١٩٥٣) . لقد كانوا مجبرين ، بالتالي ، أن يزيدوا التسليفات ذات الأمد القصير ، لكنه كان ينبغي الانتظار حتى (١٩٥٧) لرؤية النسبة المئوية للاستثمارات الزراعية تزداد ازدياداً ملموساً (لقد ارتفعت هذه النسبة من ٧ ٪ خلال سنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٦ إلى ١٧ ٪ في السنوات ١٩٥٧ — ١٩٦١) ؛ وقد لوحظت الزيادة خاصة ، وبمقدار كبير نسبياً بعد سنة (١٩٥٧) في الحصّة المكرّسة للتعاونيات ، والتي تقارب نصف مجموع الاستثمارات الزراعية كما يبيّن ذلك الجدول الآتي :

جدول رقم (١٣)

تثميرات وتسليفات (بملايين الدنانير)

تثميرات وتسليفات	السنة :	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
(أ) للزراعة :						
	– تثميرات	٢٠٥٠٠	٢٣٥٠٠	٣٥١٠٠	٥٣٩٠٠	٧٥٠٠٠
	– تسليفات لأجل قصير	٢٩٤٠٠	٣٠٦٠٠	٣٨٩٠٠	٦٤٣٠٠	٦٠٦٠٠
(ب) للتعاونيات :						
	– المجموع	٦٥٣٨	٨١١٠	١٣٣٦٠	٢٨٧٥١	٣٥٠٠٠
	– تسليفات	٢٤١٨	٢٤٨٦	٦٠٠٧	١٤٣٤٣	٢١٠٠٠
	– الأرصدة الخاصّة	٤١٢٠	٥٦٤٢	٧٣٥٣	١٤٤٠٨	١٤٠٠٠

المصدر : (1) Notes et études documentaires, No. 2601, op.cit., Page 20.

لقد استخدمت التثميرات الموظفة في التعاونيات الزراعية العامة، في المجالات الآتية:

- (٢٤ ٪) لشراء التراكتورات وصيانتها.
- (١٩،٨٪) للآلات الزراعية.
- (٦،٨ ٪) للشاحنـــات.
- (١٩،٨٪) للمبـــاني.
- الباقي من أجل شراء الحيوانات المؤصّلة، وغرس الكرمة، وإنشاء معامل تحويل المنتوجات الزراعية، الخ.. (١).

رابعاً: القطاع التعاوني في الزراعة:

(أ) حدود وعوائق:

يتضمّن الاقتصاد الزراعي اليوغسلافي حاليـــاً قطاعين كبيرين مختلفين، وهما:

الأول، **قطاع خاص** لم يزل يعتبر هاماً جداً، ويشمل:

(٨٥ ٪) من المساحة المزروعة؛

و(٩٥ ٪) من العمال الزراعيين (٥،٦٠٠،٠٠٠ شخص).

ويؤمّن: (٧٤ ٪) من مجمل الإنتاج الزراعي؛ و(٥٦ ٪) من الإنتاج المسوّق.

ويشمل: (٢،٦١٨،٠٠٠) مزرعة لا تتجاوز مساحة (٧١،٥٪) منها الـ (٥) هكتارات كما يدلّ الجدول الآتي:

---

(١) Notes et études documentaires, No. 2601, op.cit., Page 20.

جدول رقم (١٤)
تصنيف الحيـــازات

تصنيفات الحيازات	عـــدد الحيازات	النسبـــة المئويـــة
أقل من هكتار واحد	٤٧٠،٠٠٠	١٨،٠ ٪
١ إلى ٢	٤٥٠،٠٠٠	١٧،٢ ٪
٢ إلى ٣	٤٠٠،٠٠٠	١٥،٣ ٪
٣ إلى ٥	٥٥٠،٠٠٠	٢١،٠ ٪
٥ إلى ٨	٤٢٢،٠٠٠	١٦،١ ٪
٨ إلى ١٠	١٩٠،٠٠٠	٧،٢ ٪
أكثر من ١٠ هكتارات	١٣٦،٠٠٠	٥،٢ ٪
المجموع	٢،٦١٨،٠٠٠	١٠٠ ٪

المصدر : تقرير وضعته اللجنـــة الاقتصـــادية المنبثقة عن الـ (F.N.S.E.A.) (الاتحاد الوطني لأصحاب الحيازات – الفرنسي) ، تشرين الأول (اكتوبر) ، (١٩٦٨) « مظاهر الزراعة اليوغسلافية » ، ص ٢٠ .

والثاني ، **قطاع اشتراكي** يتضمـّن قطاعين فرعيين ، هما :

– قطاع مزارع الدولة (أملاك ومتحدات إنتاجية زراعية صناعيـــة) .

– **قطاع تعاوني** (تعاونيات عمل فلاحية ، تعاونيات زراعية عـــامّة) .. ويحمل كل من هذين القطاعين اسم قطاعات .

لقد « اندمج » القطاع الخاص بتزايد في القطاع الاشتراكي . وازداد قطاع الدولة اتساعاً ، خاصة في المناطق الأخصب (كرواتيا ، سلوفانيا) ، بفضل امتياز حصر الشراء (Monopole) الذي كان في حوزته حتى سنة (١٩٦٣) على صعيد السوق العقارية ، وبفضل شروط مؤاتية جداً في مضمار التسليفات ذات الأمد الطويل ، وبمعدّل فائدة خفيف جداً (١ إلى ٢٪ في السنة) ، وكذلك بفضل تدني سعر الأراضي المشتراة من الفلاحين الذين يهجرون الزراعة باتجاه التقاعد أو باتجاه وظائف اخرى . وهكذا ارتفعت المساحة التي يزرعها قطاع الدولة من (١،٦٩٤،٠٠٠) هكتاراً سنة (١٩٦٠) إلى (٢،٤٦٣،٠٠٠) هكتار سنة (١٩٦٥) .

ولا يوافق مسؤولو المتحدات الزراعية ــ الصناعية على التجميع القسري للحيازات في النظام التعاوني ، أو على احتكار شراء واستلام منتجات هــذه التعاونيات طالما لم يحصلوا بعد على الشروط التقنية والاقتصادية الضرورية لزراعة حديثة في هذه الأراضي . انهم يعتبرون أيضاً أن كل توسع لهذا النمط ، في غياب هذه الشروط ، لا يحلّ لا « مشكلة » اليد العاملة ، ولا مشكلة رفع « الإنتاجية » . لهذا السبب نرى « أن القطاع الخاص في منطقة بارانجا (Baranja) قد خسر ، حتى سنة (١٩٦٧) ما مقداره (١٠،٠٠٠) هكتار لصالح قطاع الدولة ، وما زال يملك (٦٦٪) من المساحة الإجمالية، كما وأن اتحاد بيلييه (Beljé) الصناعي (٣٦،٠٠٠) يحوز حالياً على (٥٥٪) من أراضي الكومونة القابلة للزراعة . فهو يشتري كل سنة ما بين (١٠٠٠) و(١٥٠٠) هكتار من المنتجين الفرديين ، ويأمل بالاستحواذ على ما يقارب (٨٠٪) من المساحات الإجمالية خلال مدة لا تتجاوز (٧) أو (٨) سنوات ، لكنه لا يعتزم تخطّي هذا الحدّ (١) » .

(١) تقرير الـ (F.N.S.E.A.) ، المرجع المذكور ، ص ٢٢ .

أما القطاع التعاوني (تعاونيات العمل الفلاحية، والتعاونيات الزراعية العامة ، والتعاونيات المتخصّصة) فيلعب دوراً رئيسياً في تسريع عملية المشركة (إقامة العلاقات الاشتراكية) أثناء الفترة الانتقالية ؛ وقد اعتبر هذا القطاع بمثابة «بنية تأطير ... دون المساس الإجباري بالملكية العقارية الفردية ... طالما أن الفلاح لا يعترف بتفوّق الوحدات ذات الأبعاد الكبيرة (١) .

بعد القيام بالعملية الليبرالية لتغيير أسس البنيان اليوغسلافي سنة (١٩٥٣) ، أخذ عدد أعضاء التعاونيات يتناقص باستمرار لأسباب عرضناها سابقاً ، وهكذا انتقل عدد تعاونيات العمل الفلاحية من (٦٩٦٤) في سنة (١٩٥٠) إلى (٥٠٨) في سنة (١٩٥٧) ، وإلى (٦٦) في سنة (١٩٦٢) ؛ وهبط عدد التعاونيات الزراعية العامة من (٨٠٠٤) في سنة (١٩٥٠) إلى (٥٣٨٤) تعاونية في سنة (١٩٥٣) ، وإلى ما يقارب (٢،٠٠٠) تعاونية في سنة (١٩٦٧) .

وتشمل نشاطات هذه التعاونيات ، بشكل أو بآخر ، نسبة(٢٣٪) من إنتاج المزارع الفردية من القمح ، و (٣٢٪) من إنتاج الذرة ، و (٤٧٪) من إنتاج الخنازير المعلوفة .

ويختلف تداخل التعاونيات من منطقة إلى اخرى . ففي مقاطعة زوبانجا (Zupanja) مثلاً يستثمر المزارعون الفرديون (٣٣٪) من أراضيهم بطريقة تعاونية ؛ وفي كيكيندا (Kikinda) يستثمرون (٦٥٪) من الأراضي بهذا الاسلوب .

إن القطاع التعاوني ، بالرغم من أنه مستقلّ نظرياً تجاه الاتحادات ، خاصة بالنسبة إلى التسويق ، إلاّ أنه غالباً ما يكون خاضعاً لإشراف « البوغونات » التعاونية ، تلك التنظيمات التي أقامتها الدولة ،

(١) « الزراعة الحديثة والاشتراكية » ، المرجع المذكور ، ص ٣٠ .

والموبلحة بأن تنسّق عن طريق العقود إنتاج التعاونيات من حيث هي مصادر التموين الإضافي بالنسبة إلى مصانع التحويل في المتحدات التعاونية الزراعية ـ الصناعية . وتنزع الاتحادات الصناعية ، من جهة اخرى ، إلى تشجيع تربية المواشي في المزارع الفردية بغية امتلاك أراضي هذه المزارع ، وضمّها من أجل توسيع الأراضي المتاحة للتعاونية ، وبالتالي من أجل تلبية حاجات صناعتها الخاصة . ولهذا السبب ، نرى أن تربية المواشي تنزع باتجاه أن تصبح النشاط الرئيسي لأعضاء التعاونيات . ولذا أنشأ المتحد التعاوني الزراعي ـ الصناعي **اوزيجاك** (**Osijek**) في سنة (١٩٦٣) « بوغونة » أو فرعــاً في القرية المجاورة له بغية إعادة جمع التعاونيات العشر المجاورة في خمسة مراكز تعاونية يُعنى كل منها بما تتراوح مساحته بين (٢٥٠٠) و (٤٠٠٠) هكتار من الحيازات الفردية . وتؤمّن هذه الـ « بوغونات » التعاونية دعماً تقنياً واقتصادياً ومالياً يلائم سياسة المتحد الزراعي ـ الصناعي الإنتاجية ، (متحد **زوبانجا** يشجّع إنتاج الحليب لتشغيل معمل الحليب الذي يملكه ، إذ تؤمّن له المزارع الفردية ما يبلغ (٣٠٪) من طاقة هذا المعمل ، فيما يحثّ بيلييه (**Beljé**) على إنتاج اللحوم) .

لكن الـ « بوغونات » التعاونية لا تحلّ محلّ التعاونيات التي يعتبرها الفلاحون الأعضاء بمثابة آخر أداة للدفاع ضد « نوايا » كوادر ومسؤولي المتحدات الزراعية ـ الصناعية بالرغم من أن تمثيلهم في هذه التعاونيات هو أقلّ مما ينبغي . إلاّ أن المزارعين الفرديين الكبار [١] (من ١٠ إلى ٢٥ هكتاراً) مغتبطون ، لا بل مغتبطون جداً ، بسبب التطور الملحوظ الذي تحرزه مداخيلهم بالنسبة إلى أصحاب المزارع المنعزلة . وهذا التحسن

(١) ملاحظة : الفرق بين مساحة الحيازة الكبيرة الفردية والبالغة (٢٥) هكتاراً ، والحد الأعلى للملكية الفردية وهو (١٠) هكتارات ، يتوفر عن طريق ضم الأراضي بالضمان أو ضم أراضي الأقارب المهاجرين والنازحين .

ناتج عن حجم مساحاتهم الكافية نسبياً ، والأكثر تلاؤماً مع التقنية الجديدة : ففي دجاكوفو (Djakovo) ارتفع استهلاك الأسمدة من (٩) كغ/هكتار في سنة (١٩٦٣) إلى (٢٥٠) كغ/هكتار في سنة (١٩٦٧) ، وفي كيكيندا بلغ (١٥٠) كغ/هكتار (٦٥٠ في المتحد) ، و (٢٠٠) في زوبانجا . ويجب ألاّ ننسى أن حاجات المتحدات من الأسمدة تُلبّى بالأفضلية بالنسبة إلى القطاع الخاص ، لا سيما إذا كان غير تعاوني . لقد تجلى هذا التحسّن في مستوى دخل المزارع التعاونية بالنسبة إلى المزارع الاخرى في الفرق بين المداخيل ، كما يستدل من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٥)

(الوحدة : كانتالات / هكتار)

منتوجات	منطقة بارانجا		منطقة زوبانجا	
	قطـاع ملكيةالدولة	قطـاع الملكيةالفردية	الفردي المتعاون	الفردي خارج التعاون
قمح	٤٨،٩	٢٨،٧	٣٤،٣	٢٧،٩
ذرة	٦٢،٣	٣٣،٦	٤٨،٦	٣٧،٩
شمندر سكري	٤٧٠،٠	٣١٧،٠	٣٥٠،٠	—

المصـدر : تقرير الـ (F.N.S.E.A.) ، المرجع المذكور ، ص ٢٦ .

(ب) تقهقر تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف.) :

أتاح اعتماد سياسة التثمير الجديدة لتعاونيات العمل الفلاحية (٧٧٠٠ مليون دينار سنة ١٩٥٧) أن تعزّز تجهيزاتها ، وأن تزيد أرباحها بمقدار سبعة أضعاف ونصف وذلك بين عامي (١٩٥٥) و (١٩٥٧) ، وأن تضاعف قيمة وسائلها الإنتاجية . ففي صربيا ، مثلاً ، كانت النتائج المالية للتعاونيات في العام (١٩٥٧) بالنسبة إلى النتائج سنة (١٩٥٥) (معتبرة كسنة أساس – ١٠٠) كالتالي :

- الدخل الإجمالي (١٣٩)
- مصاريف الإنتاج (١١٢)
- المداخيل الفردية (١٤٦)
- أرصدة التعاونيات (١٠٣٥) (١)

وبعد سنة من عملية إعادة التنظيم التي حصلت في عام (١٩٥٣)، هبط عدد تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) هبوطاً كبيراً ، إذ انخفض عددها من (٤٧٩٢) تعاونية (أوائل ١٩٥٣) إلى (١٢٣٦) تعاونية (أوائل ١٩٥٤) . واستمرّ هذا التناقص حتى عام (١٩٥٧) (٥٠٨ تعاونيات على مساحة ٢١٦،٢٩٧ هكتاراً) . ومذّاك ، تمحور تطوُّر تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) على تنمية بنياتها وطاقاتها أكثر بكثير مما تمحور على عددها .

إن ما أتاح لتعاونيات العمل الفلاحية أن تتدعم هو ، حسب كارديلج ، توفير أرصدة فردية جديدة ، وطاقات تقنية واقتصادية جديدة أيضاً . ولقد تدعّمت كذلك بفضل « البروليتاريين الريفيين والفلاحين الصغار الذين تساندهم الدولة ، وبفضل التنظيمات السياسية

---

(١) ا. كارديلج ، المرجع المذكور ، ص : ١٩٤ .

الاشتراكية » ، وهم معنيون أكثر ، ومقتنعون أكثر من الـ « كولاك » القدماء المسؤولين عن فشل تعاونيات العمل الفلاحية التي تنظمت اثر عملية التجميع للحيازات الفردية في النظام التعاوني .

لقد كانت نسبة مساحة الأملاك العامة المجمعة أصلاً في جمهورية صربيا والملحقة في تعاونية العمل الفلاحية (ت.ع.ف) لجمهورية صربيا ما يقارب (٧١٪) من الأراضي الخصبة الملحقة بهذه التعاونيات في سنة (١٩٥٧) . وارتفعت المساحة المتوسطة لكل تعاونية من (٣٨٤) هكتاراً سنة (١٩٥٤) إلى (٥١٠) هكتارات سنة (١٩٥٧) من جراء عملية دمج واسعة .

وهناك تعاونيات عمل فلاحية (ت.ع.ف) أُخرى ، لا سيما في فويفودين ، بقيت مساحتها العقارية الاجتماعية متواضعة نسبياً (بفعل عدم تخلي المستوطنين عن حق الملكية ، وبسبب ضعف عتادها العقاري والتقني) حيث تدعمت بفضل ارتفاع عدد الشيوعيين في تلك المنطقة . وبالمقابل ، فإن المزارع الاخرى ، التي كانت تنعم بتجربة أعمق وبتجهيز أرقى ، فضلت الالتحاق بالتعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) الأكثر ليبرالية والأكثر توافقاً مع موقفها الارتيابي . وبالإضافة إلى ذلك يجب على تجربة تعاونيات العمل الفلاحية أن تكون مرفقة باستحداث فرص عمل جديدة لليد العاملة الريفية التي حلت محلها الآلات . فالمزارع ينسحب من تعاونيات العمل الفلاحية إذا كان عمله فيها ودخله لا يؤمنان له عائدات كافية نسبياً ، ليجد لنفسه وظيفة اخرى في قطاعات اخرى ، ويعود إلى قطعة أرضه ليؤمن لنفسه دخلاً إضافياً .

وبعد أن اختار القادة اليوغسلافيون التقنية الثقيلة نسبياً في قطاع الدولة الاشتراكي ، اصطدموا بمشكلة نقص في الوظائف تُحل إما بالبطالة المموهة تقريباً في هذا القطاع ، وإما بالهجرة باتجاه اوروبا الغربية . ولقد أدرك هؤلاء القادة أن تعاونيات العمل لا تستطيع ، خاصة

في البداية ، « أن تصمد بقوتها الذاتية الداخلية » . وهكذا نرى أن الإنتاجية الجديدة في تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) قد كلّفت غالياً ، نظراً للنقص في الخبرة والتقنية في مزارع المستوطنين الصغيرة التي انتظمت في هذا النوع من التعاونيات . وتجدر الإشارة إلى أن الدولة كانت متمسكة حتى سنة (١٩٥٧) بمبدأ تحقيق الفاعلية القصوى في تعاونيات العمل الفلاحية . وتجلى هذا الهدف بالامتيازات والأولويات الممنوحة لهذه الصيغة ، وما يمثل ذلك من التمييز والغبن اللذين أصابا التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) والفلاحين الفرديين . وذلك هو الحلّ الذي تبنته نزعة تكنوقراطية لا تريد التخلي عن « الاشتراكية » .

ويظن كارديلج أنه وجد مفتاح حلّ المشكلة عندما يوصي بوجوب تأمين دخل لأعضاء التعاونيات ومردود أفضل لما يمكن أن يحصلوا عليه إفرادياً باستثمار حيازاتهم الزراعية . وينبغي على تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) والتنظيمات الزراعية الاشتراكية الاخرى ، من أجل وضع حد لتفشي ظاهرة العمل المزدوج ولتأثيراتها السلبية ، أن تكثّف الإنتاج النباتي وتوجّه المزارعين نحو تربية تعاونية للماشية ، وأن تواصل تطوير صناعة التحويل في الأرياف ، لعلّ هذه الإجراءات تمتصّ البطالة الريفية وتسمح بتوسيع حدود التعاون وتجميع الأراضي المبعثرة وإلغاء العمل المزدوج . إلاّ أن المشكلة تبدو أعقد مما يتصوّره كارديلج ، لأن الشبيبة الريفية ، مثلاً ، لا يمكن أن تكتفي بتربية الماشية المحدودة ، حتى وإن كانت حديثة النمط ، خاصة وانها موجهة من قبل التنظيمات الاشتراكية ، وخاضعة لأجر متدن نسبياً ، أضف إلى ذلك أن المشاريع الاشتراكية لم تتوصّل إلى الحؤول دون تفاقم حالة النقص في فرص العمل بالرغم من تكثيف الإنتاج النباتي وصناعة التحويل ، حيث يعاني دائماً مديرو تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) والمتحدات من النقص الملحوظ في فرص العمل في « مشروعاتهم » . وهذا ما جعل ظاهرة العمل المزدوج تستمرّ بالتزايد ، وعدد العمال ـ الفلاحين يرتفع من (٨٠٠،٠٠٠) في

سنة (١٩٥٣) إلى (١،٦٠٠،٠٠٠) في سنة (١٩٦٦) (خمس الشعب العامل ، وأكثر من نصف اليد العاملة المأجورة) . ويؤمّن هذا العمل المزدوج دخلاً إضافياً يتيح تحسين مستوى الاستهلاك الذي تتناقص تلبيته في السوق المتوغلة في ليبراليتها . إن كل هذا أرغم تعاونية العمل الفلاحية (ت.ع.ف) على التراجع أمام التعاونية الزراعية العامة (ت.ز.ع) ؛ وتبعاً للمنطق ذاته وجدت الدولة نفسها منقادة إلى مواصلة التوغل في اعتماد الاسس الليبرالية لتنظيم البُنى الإنتاجية والاجتماعية .

وبهذا المعنى ، يتفق القادة اليوغسلافيون على أهمية التحفيز المادي من أجل الأداء الجيد ورفع الإنتاجية . ويقوم هذا الشكل من أشكال التحفيز على ربط الدخل الفردي بالمردود . ولقد أدت هذه الإجراءات الجديدة القائمة على المكافأة المالية والتحفيز إلى زيادة في المردوديات . كما حدث ، بالتوازي ، تناقص سريع في عدد العمال الإجمالي ، ناجم عن تقدّم المكننة في المزارع الاشتراكية . فبين عامي (١٩٥٥) و (١٩٥٧) انخفض حجم جهاز العاملين المثبتين في القطاع الزراعي في جميع أنحاء يوغسلافيا من (٦٣٩٠٠) إلى (٥٦٠٠٠) عامل . ولقد أدت هذه العملية المزدوجة إلى زيادة محسوسة في الإنتاجية ، إذ نقص وقت العمل الضروري لإنتاج كانتال واحد من الذرة من (١١) ساعة في سنة (١٩٥٥) إلى (٦،١) ساعات في سنة (١٩٥٧) ، وبالنسبة إلى القمح ، فهذا الوقت قد تراجع من (٥،٧) ساعات إلى (٢،١) — مقابل ساعة عمل واحدة في الولايات المتحدة الأميركية ، و (١،٨) ساعة في السوفخوزات ، و (٧،٣) ساعات في الكولخوزات ، و (٢،٨) ساعة في انكلترا ، و (٢،٨) ساعة في الدانمرك — بينما تراجع الوقت الضروري لإنتاج كانتال واحد من الذرة في التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) من (١٦،١) ساعة إلى (٨،٢) ساعات؛ وبالنسبة إلى القمح ، انخفض هذا الرقم من (٨) ساعات إلى (٣،١) ساعات [1] . وكان متوسط

(١) ا. كارديلج ، المرجع المذكور ، ص.ص ٢٠٢ — ٢٠٣ .

مردود الذرة في فويفودين ، لدى تعاونيات العمل الفلاحية (٤٩) كنتالاً للهكتار ، (٥٠ كنتالاً للهكتار لدى المتحدات التعاونية ، و ٣٦ لدى الحيازات المتعاونة مع التعاونيات الزراعية العامة ، و ٢١،٦ لدى المزارع المنفـــردة) .

ومن جهة اخرى ، ازدادت المداخيل في الفترة نفسها ، من (٤٠) إلى (٨٠٪) . وبالرغم من كون هذه الأرقام باهرة ، إلاّ أنها لا تستطيع إخفاء كون صيغة تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) لم ترتفع إلى المستوى الذي أُعطي لها في مراتبية القيم الاشتراكية في الأرياف . ولهذا استمرّ عدد تعاونيات العمل الفلاحية يهبط باستمرار كما هو ظاهر من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٦)

تقهقر تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف.)

السنة	عدد الـ (ت.ع.ف)	المساحة بالهكتارات
١٩٥٠	٦٦٩٤	٢،٥٩٥،٤٧٢
١٩٥٢	٤٧٩٢	١،٦٦٤،٩١٢
١٩٥٣	١٢٣٦	٣٢٦،٢٩٧
١٩٥٧	٥٠٨	٢١٦،٢٩٧
١٩٦٢	٦٦	٩٤،٠٠٠
١٩٦٤	١٦	٢٩،٥٦٤

والتعاونيات التي ظلّت قائمة بقيت تستفيد من التراكم الاقتصادي والتقني الحاصل بفضل دعم ومساعدة كثيفين ، وذلك حتى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي اليوغسلافي (١٩٥٨) . ومنذئذ أخذ القادة اليوغسلافيون يؤيدون التعاونيات الزراعية العامة بصفتها الصيغةً الوحيدة الملائمة للتحوّل الاشتراكي ، لأن الفلاح ، كما وصفه كارديلج نفسه ، « يرى في التعاونية الأكثر تطوراً سلسلة كاملة من الأخطار ، حتى عندما تتيح الحصول ، مؤقتاً ، على نتائج اقتصادية مفيدة . فهو يتساءل بخوف عما إذا كانت أسرته ستجد ، ضمن إطار التعاونية ، عملاً كافياً ومستمراً . انه يخشى أن يجد نفسه في وضع العامل المأجور الذي لا يتمكن البتة من تثبيت أرباحه . ويخشى كذلك أن يفقد حريته كمنتج مستقلّ ، علماً بأن هذه الحرية وهمية ، ولا شك في ذلك ، لكنها موجودة اليوم وغير زائلة بسرعة . لذا توجّب أخذها بعين الاعتبار .

ولكل هذه الأسباب ، لن يقرّر الفلاح بسهولة مسألة أن يضع مصيره بين يدي القطاع التعاوني ، إلاّ إذا أُرغم على هذا بفعل ضرورات اقتصادية (نقص في اليد العاملة ، الخ ..) أو إذا وجد في القطاع التعاوني ضمانة أثبت لمصالحه المادية » (١) .

وبهذا المعنى ، يوحي كارديلج بـ « ان التعاون أقلّ ارتباطاً بالاقناع السياسي بالنسبة لارتباطه بحسن الإدارة الاقتصادية للتعاونية » (٢). لقد برهن كارديلج أنه منطقي إلى أبعد حدّ مع نفسه ، إذ شدّد على الناحية الاقتصادية رداً على موقف الفئة الفلاحية الارتيابي : إن ريبة هذه الطبقة تجاه سياسة الحزب التي أدّت إلى تهميش الزراعة منذ قيام الثورة ، ما زالت تتأكّد .

ويعتبر كارديلج أنه لا ينبغي الانضمام دون تفكير إلى عمل

---

(١) ا. كارديلج ، المرجع المذكور ، ص ٢٥٤ .

(٢) ا. كارديلج ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٣ .

تعاوني ناقص التجهيز : ثمة سؤال يطرح بهذا الخصوص : هل يجب تأجيل البدء بإقامة التعاون إلى وقت تؤمن الدولة فيه تصنيعاً كافياً ؟ ويُستخلص من هذا الطرح مفهومانٌ :

١ – على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، ينطوي هذا القول على فرضية أن الزراعة تؤلف ، بشكل أو بآخر ، قاعدة للصناعة . ويبدو هنا أن كارديلج ما زال ستالينياً رغماً عنه .

٢ – من جهة اخرى ، ينطلق الطرح المذكور من افتراض أن الفئة الفلاحية لم تحاول أبداً إقامة التعاون ضمن حدود إمكانياتها التقنية ، وأن لا مصلحة لها في التعرف إلى قطاع تعاوني ضعيف من الناحية التقنية ، وانه ليس عليها سوى انتظار الدولة وتقنيتها الكبيرة .

ويبدو كارديلج منطقياً إلى أبعد الحدود مع نفسه في ما أوحى به : لأن الفئة الفلاحية تنتظر بريبة ، منذ عرقلة زادروغتها ، سياسةً زراعية جديدة . ولقد أدّت هذه السلبية الفلاحية الناجمة عن سلسلة من تقلبات السياسة الزراعية القديمة وردات فعلها إلى حرمان الحزب من قاعدته الفلاحية ، مما اضطر هذا الحزب ، بغية استجلاب الريف ، لتبنّي طروحات « الاقتصادويين » غير المضمونة على الأمد الطويل .

(ج) التعاونيات الزراعيّة العامة (ت.ز.ع) : أبعاد جديدة

يعترف قرار المؤتمر الفيدرالي المنعقد في (٢٧) نيسان – ابريل سنة (١٩٥٧) « أن محاولة تنمية الإنتاج الضخم بطريقة عصرية ، وحسب المبادىء والطرق المعتمدة سابقاً ، وبواسطة تنظيم تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) ، لم تعطِ النتائج المرجوة في أوضاعنا الحاضرة .

فتعاونيات العمل الفلاحية ، بالشكل الذي كانت عليه إبان فترة وجودها القصيرة ، أدّت إلى نتائج سلبية ، إلى فقدان تعلّق المنتجين بالإنتاج وإلى تقهقر هذا الإنتاج » .

إن العودة إلى صيغة التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) حتمتها ثلاثة عوامل حاسمة أعلنها وشرحها على الملأ كارديلج منذ سنة (١٩٥٦) ، وهي :

١ ــ فشل تعاونيات العمل الفلاحية .

٢ ــ التعهّد الصريح من قبل النظام بألاّ يعود للمسّ بالملكية القــائمة .

٣ ــ المتانة الواضحة للتعاونيات الزراعية العامّة .

لقد كان العدد الأدنى لهذه الصيغة يساوي ، سنة (١٩٥٦) ، ما يقارب (٤٧٪) من مجموع المزارع الفردية (٢،٣١٩،٧٠٩) مزارعين. وهكذا فرضت التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) نفسها كحلّ ذكي ، مضمون النجاح ، سواء من حيث تقبّل الفلاحين له ، أو من حيث المساعدات التي تمدّه الدولة بها .

ويمكن أن نقسم تاريخ السياسة الزراعية إلى فترتين متميّزتين :

١ ــ الفترة الممتدة حتى عام (١٩٥٧) والتي كانت باديــة الاضطراب بسبب مسأليــة تعاونيات العمل الفلاحيــة (ت.ع.ف) .

٢ ــ الفترة التي ما زالت حتى اليوم متسمة بنجاح التعاون الزراعي العــام المسمّى « التعاون الاشتراكي » أو كوبيراكجا ، (في صربيا ــ كرواتيا) .

إن أحد دلائل صلاحية هذه الصيغة ، هو انتشارها ، وتقدّمها ، بعد عملية التفتيت وإعادة التنظيم التي جرت بين عامي (١٩٥١ — ١٩٥٣) ، كما يشهد بذلك الجدول الآتي :

جدول رقم (١٧)

تطوُّر عــدد أعضاء التعاونيات الزراعيــة العامة

السنــة	عدد الـ (ت.ز.ع)
١٩٥٠	٨٠٠٤
١٩٥٢	٧١٨٩
١٩٥٣	٧١١٤
١٩٥٧	٥٣٨٤
١٩٦٤	٢٠٩٦
١٩٦٨	٢٠٠٠

ينبغي ألاّ يؤدي تناقص عدد التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) المستمر ، إلى حجب اتساع مداها في الأرياف ؛ فلقد انتقلت مساحة عقاراتها الخاصة من (٣٣٠٠٠) هكتار في سنة (١٩٥٠) إلى (٨٩٥٠٠٠) هكتار في سنة (١٩٦٤) . وازداد عدد جرارات الحراثة لديها من (٤٧) إلى (١٩٠٠٠) ، وعدد الأبقار من (٣١٧٧) إلى (١١٩٠٠٠) .

استعادت التعاونية الزراعية العامة (ت.ز.ع) دورها الرئيسي في إحياء زراعة قائمة على واقع عقاري جزيئي (ميكروفندي) من جهة ،

وفي التوجيه نحو « مشركة رزينة » من جهة ثانية . وبما أن هذه الصيغة هي الأكثر تطميناً ، فقد أصبحت الأنسبَ لتأطير الجماهير الفلاحية ، ولتحقيق التخصُّص تبعاً لمقتضيات التنمية الاقتصادية للبلاد . ويظنّ القادة اليوغسلافيون أن توسّع خدمات البيع والشراء سوف يقوي دور الإنتاج الكبير على صعيد السوق ، الأمر الذي سيحتّم تثبيتاً للأسعار ، ويبطل أوهام الفلاحين بأنهم يستطيعون دائماً الاحتفاظ بموقفهم في علاقات السوق ، ويجبرهم على اندماج أعمق .

ومن المعقول جداً تحقيق سياسة كتلك ، تقوم على استبدال التنافس بين الفلاحين والتعاونيات بتنافس محتمل بين التعاونيات أو بين المناطق . لكن هذا ينطوي على خطر أكبر . إذ من الصعب كثيراً التمكُّن من إجبار الفلاح على « وضع مصيره بين يدي التعاونية » ما دام « يتساءل ، بوجل ، عما إذا كانت أُسرته ستجد مجال عمل لها وافياً ودائماً ضمن الاطار التعاوني » .

فهل يتخلّى عن ملكيته وعن دخله ، أو عن عمله المزدوج ، ما دام عمله المحتمل يبقى مهدداً من قبل الآلات الضخمة التي لا يزال يطلبها « أرباب العمل الاشتراكيون » الجدد .

وابتداء من سنة (١٩٥٤) أخذت التعاونيات الزراعية العامّة (ت.ز.ع) تضاعف انتشارها ومشاركتها وتراكمها ، الأمر الذي أتاح لها أن تزيد استثمارها بواسطة تطوير الزراعة ، ومن أجل هذا التطوير . وكان ذلك يقتضي ، في البداية ، تمويلاً قوياً يسمح للتعاونيات الزراعية (ت.ز.ع) أن تقوم بمهامها الكبيرة في مجالات مختلفة كشراء المنتوجات الزراعية ، والعناية بملايين الأشجار المثمرة ، وتنظيم مراكز لتأصيل الماشية أو لتربيتها ، وإنتاج بذار مؤصّل خدمة لأعضاء التعاونيات ، والتمون بالأسمدة الكيماوية ، والعناية بالحدائق والآلات ، وتنظيم أبحاث في المضمار الزراعي ـ التقني ، الخ ... الأمر الذي هيّأ

لها انتشاراً متزايداً . ويتجلى تطوّر هذه النشاطات في تركيب المداخيل ، إذ نلمس أن نسبة النشاطات غير الزراعية في مجمل الدخل تظلّ مرتفعة لدى التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) الأقل تقدماً ، في حين أن نسبة النشاطات الزراعية في تعاونيات فويفودين (إنتاج ، وآلات ، وخدمات اخرى ، وتعاون وتحويل وشراء) ، ارتفعت من (٤١٪) في سنة (١٩٥٥) إلى (٨٦٪) في سنة (١٩٥٧) . وهذه النسبة ذاتها ارتفعت في جميع أرجاء يوغسلافيا ، من (٩٪) إلى (٢٨،٥٪) .

هذا ، ورفعت هذه التعاونيات نسبة تسويقها من فوائض المنتجين الفرديين على نطاق الاتحاد اليوغسلافي كله من (٢٤،٨٪) سنة (١٩٥٤) إلى (٦٩٪) سنة (١٩٥٨) ، وإلى (٨٢،٨٪) سنة (١٩٦٦) . وأصبحت تقدّم الجزء الأكبر من محصول الحبوب لمراكز الاستهلاك الكبيرة ، أو للتصدير . ويبرز تطوّر هذه النشاطات أيضاً في زيادة أرصدة التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) التي بلغت سنة (١٩٥٧) ، بالمقارنة مع سنة (١٩٥٤) (كسنة أساس = ١٠٠) المستويات الآتية :

- وسائل أساسيّة (١٩٧)
- أرصدة تداوُل (٣٥٤)
- إنتاج اجتماعي (٢٩٤)
- إهتلاك(Amortissement) (٢٠٧)
- إنتاج صاف (٣٠٢)
- مداخيل فرديّة (٣٥٩)
- قيمة فائض العمل (٢٦٢)
- مصاريف إنتاج (١٥٦)[1]

---

(١) ا. كارديلج ، المرجع المذكور ، ص. ص ٢١٣ — ٢١٤ .

لقد أتاح هذا التزايد للتعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) أن توفر لنفسها، سنة (١٩٥٧)، وسائل أساسية تبلغ قيمتها (٤٤) ملياراً من الدنانير، بدل (٢٧) ملياراً سنة (١٩٥٤)، وأرصدة تداول تبلغ (٥٦) بدل (١٦)، الأمر الذي يدلّ، بالنسبة إلى هذه الأرصدة الأخيرة، على ارتفاع أُجور الكوادر وتكاليف الخدمات التقنية. أما بالنسبة للتجهيزات الميكانيكية؛ فعدد جرارات الحراثة ارتفع من (٤٧)، سنة (١٩٥٠)، إلى (١٠١٣٥)، سنة (١٩٥٨). وعدد آلات البذار الميكانيكية بلغ عشرة أضعافه بين عامي (١٩٥٢) و (١٩٥٧)، وعدد الحصّادات ــ الحازمات بلغ (٢٤) ضعفاً، وعدد الدرّاسات المجهّزة بمحركات بلغ (٦) أضعاف. أما من ناحية البنية النوعية للعاملين، فعدد الخبراء الزراعيين ارتفع من (١٧٧٨)، سنة (١٩٦٤) إلى (٢١٤٢) سنة (١٩٦٦)؛ وعدد الكوادر من ذوي الإعداد المهني الثانوي ارتفع من (٣٨١٣) إلى (٤٣٤١).

أما الاستثمارات فقد ارتفعت من (٣٩٦٠) مليون دينار سنة (١٩٥٤)، إلى (١٨٠٥٦) مليوناً سنة (١٩٥٧). ونجم عن ذلك تبدّل عميق في بنية الاستثمارات ذاتها كما يدلّ الجدول الآتي:

جدول رقم (١٨)

بنيــة التثمــيرات

السنة	تجهيزات	بنـــاء	متفرقات
١٩٥٤	٪ ٤٠،٠	٪ ٥٠،٠	٪ ١٠
١٩٥٨	٪ ٦٩،٥	٪ ١٢،٥	٪ ١٨

لقد انخفض نصيب التكاليف المادية في الناتج الاجتماعي الخام من (٤٧،٧٪) سنة (١٩٦٤) ، إلى (٤٤٪) سنة (١٩٦٦) .

إن تطوُّر الجهاز التقني لدى التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) أتاح لها أن تدير ، بطريقة أفضل ، مزارعها الخاصة ، لا سيما بعد توجيهها نحو النشاطات والخدمات الزراعيـــة لدرجة أن هذه المزارع ستشارك ، سنة (١٩٥٧) ، بما مقداره (٣٠،٤٪) من الدخل الإجمالي . لقد زاد عددها إلى (٢٠٦٨) مزرعة تغطّي تقريباً (٢٠٠،٠٠٠) هكتار . وتمثّل المزرعة دور نموذج الإنتاج الاشتراكي المتقدم في كنف القرية ، إذ باستطاعتها أن تستخدم بعض الفلاحين ، الأمر الذي من شأنه أن يسهّل اندماجهم في التعاونية الزراعية العامة (ت.ز.ع) .

ومع ذلك ، كان المسؤولون عن التنمية الزراعية يلاحظون ، في عامي (١٩٦١) و (١٩٦٢) ، ان هذه النشاطات الأخيرة للأجهزة يجب أن تؤلّف « الوظيفة الجوهرية التي تقع على عاتقها بموجب نموذج التنمية الاقتصادية الاشتراكية للأرياف أي التأطير والتطور الاقتصـــادي والاجتماعي لفئة الفلاحين (...) بغية تحقيق هدف مزدوج : توسيع الإنتاج والمشركة التدريجية للمزارع الخاصّة عن طريق دمجها المتكامل في شبكة من التبادل الاشتراكي » .

وهكذا شملت المتحدات الزراعية ــ الصناعية التعاونية الأراضي والتجهيزات وقسماً كبيراً من العاملين .

وعندمـــا عرّف كارديلج إشكالية التعاونيات الزراعية العامّة (ت.ز.ع) بأنها تمثّل التناقض بين العامل الاقتصادي الاشتراكي ، ومصلحة المالك الفردية ، إنما كان يعتقد بأن هذا التناقض سيلقى حلّه حين يصبح الإنتاج الاشتراكي قادراً على إلغاء توهّم الفلاح بخصوص السوق . ويبدو أن القادة اليوغسلافيين يستعملون السوق بمثابة مفتاح

سحري لحلّ التناقضات وبنـــاء « اشتراكية فريدة وديموقراطية » . وإذا تمّ الاتكال عـــلى السوق ، دون المساس بالاواليات الاخرى وبالعلاقات داخل الإنتاج « المسيّرة ذاتياً » ، ربما حصل الحلّ الأكثر « ديموقراطية » من أجل الانتصار على الفلاحين . لكن ذلك لا يمكّن أبداً من حلّ المسألة الفلاحية ، ومن استعادة ثقة الفلاحين . ويشدّد كارديلج في هذا الوضع على أهمية عملية تجهيز التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) تجهيزاً كبيراً بغية استقطاب الفلاحين ودمجهم . وبغية الحطّ من قيمة الملكية الخاصّـــة . وبالمقابل ، يتعامل الفلاحون المرتابون مع التعاونية الزراعية العامة (ت.ز.ع) كما يتعاملون مع أيّ مشروع كان ، إذ يساومون من بعيد ، مستفيدين إلى أقصى حدّ من التجهيزات التقنية الرفيعة التي تخوّلهم مضاعفة مداخيلهم الحالية ، بينما يزيد تخوّفهم بالنسبة إلى المستقبل . لهذا يتجابه التقنوقراطيون والفلاحون دون أن ينصهروا بعضهم في البعض الآخر ، كما يشير إلى ذلك كارديلج نفسه إذ يقول : « إن موظفينا المسؤولين الذين تعتريهم الدهشة عندما يصادفون مثل هذه الظاهرات ، ويهربون من أمامها معربين عن ميل متسرع إلى إعطائها معنى سياسياً ، إنما هم بذلك يعربون فقط عن كونهم لا يعرفون جيداً الشروط التي ينبغي عليهم أن يناضلوا من ضمنها ، وانهم ينامون على الأوهام » . فهـــا هوذا كارديلج غير راضٍ عن « اولئك » أي بعض مسؤوليه الذين لا يستطيعون ، كما سبق له وعرض ، أن يوفّقوا بين التقنية والسياسة بغية إقناع الفلاحين .

لكن هذا الأمر لا يمنع من أن بعض التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) تتمكّن من تطوير علاقات الإنتاج خاصة مع الـ «كولاك» الصغار بفضل المستوى الاقتصادي والتقني الذي تتمكّن هذه التعاونيات من تحقيقه . وتتقوّى هذه العملية بواسطة الصناعة المجاورة ، لا سيما في منطقة كثيرة الخصب مثل فويفودين حيث تتعزّز روح الملكية لدى الفلاحين .

لكن ، يجب التساؤل بهذا الخصوص عما إذا كان التعاون الزراعي لا يمكنه أن ينجح إلاّ بعد انطلاقة عمليتي التصنيع والتنمية ؟

وبهذا المعنى دائماً يضيف كارديلج : « علينا أن نفهم تمركز التثميرات كوسيلة لتأمين أكمل تجهيز ممكن للعقارات الزراعية الاشتراكية وللتعاونيات التي تستطيع أن تقدم ، في وقت معين ، أفضل النتائج الاقتصادية تبعاً للمقاييس التي يحددها المجتمع »(١) .

أما مهمات الـ (ت.ز.ع) فينبغي أن تبدأ ببعض الخدمات التقنية الأولية كالشراء والبيع ، الأمر الذي يتيح لها أن تطور أرصدتها ، وأن تنتقل فيما بعد إلى الإنتاج التعاقدي وإلى النشاطات الزراعية بالمعنى الحقيقي للكلمة .

كما أن إعادة تجميع أشكال التعاون العديدة لا تقلّ أهمية عن ذلك في الفئات الثلاث الكبيرة الآتية :

١ — تقديم خدمات ومساعدات تقنية يمكن أن تكون مستقلة أو تعاقدية .

٢ — المشاركة المباشرة ، إلى حد ما ، في الإنتاج وفي توزيع الفائض تبعاً للاتفاقية .

٣ — « الوصول إلى صيغة للانتاج المشترك وتوزيع المدخول الإجمالي بالتناسب مع المساهمة في مصاريف هذا الإنتاج » .

ويتوقّف اختيار أحد أشكال التعاون هذه على وضع المنطقة الاقتصادي والاجتماعي (مستوى الاجور ، والريعية والتحفيز المادي) ، لأن التعاونيات الزراعية العامة تتقهقر بسرعة في منطقة تكون فيها الاجور مرتفعة ، نظراً لضعف عوائد تقديماتها .

---

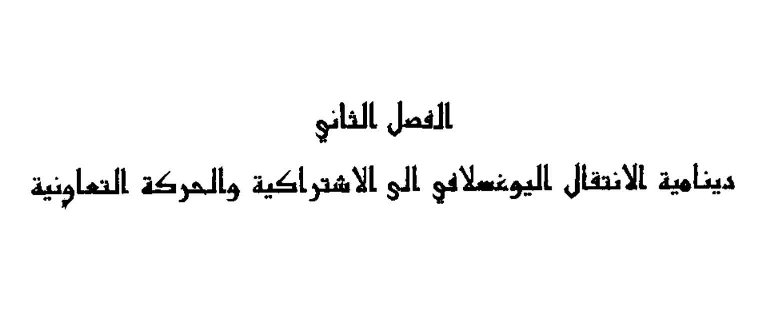
(١) ا. كارديلج ، المرجع المذكور ، ص ٢٢٢ .

وتغطي نشاطات الـ (ت.ز.ع) ، بفضل طواعية أشكالها ، غالبية الحيازات الفردية التي كانت تضم في ماسيدونيا ، في سنتي (١٩٥٧) و (١٩٥٨) ، حوالي (٣٩٪) من العائلات الريفية (٥٥،٧٠٠) عائلة وكانت تطال ، في الفترة نفسها (٩٢،٠٠٠) أسرة ، أي (٦٥٪) من المجموع (باستثناء شراء المنتوجات) .

وكان عدد الاسر الريفية المشاركة تعاقدياً سنة (١٩٥٦) ، في فويفودين ، يبلغ (٩٨،٢٢٥) أسرة ، وعدد الاسر ذات الصلة مع القطاع التعاوني (١٠٢،٦٨٠) أسرة .

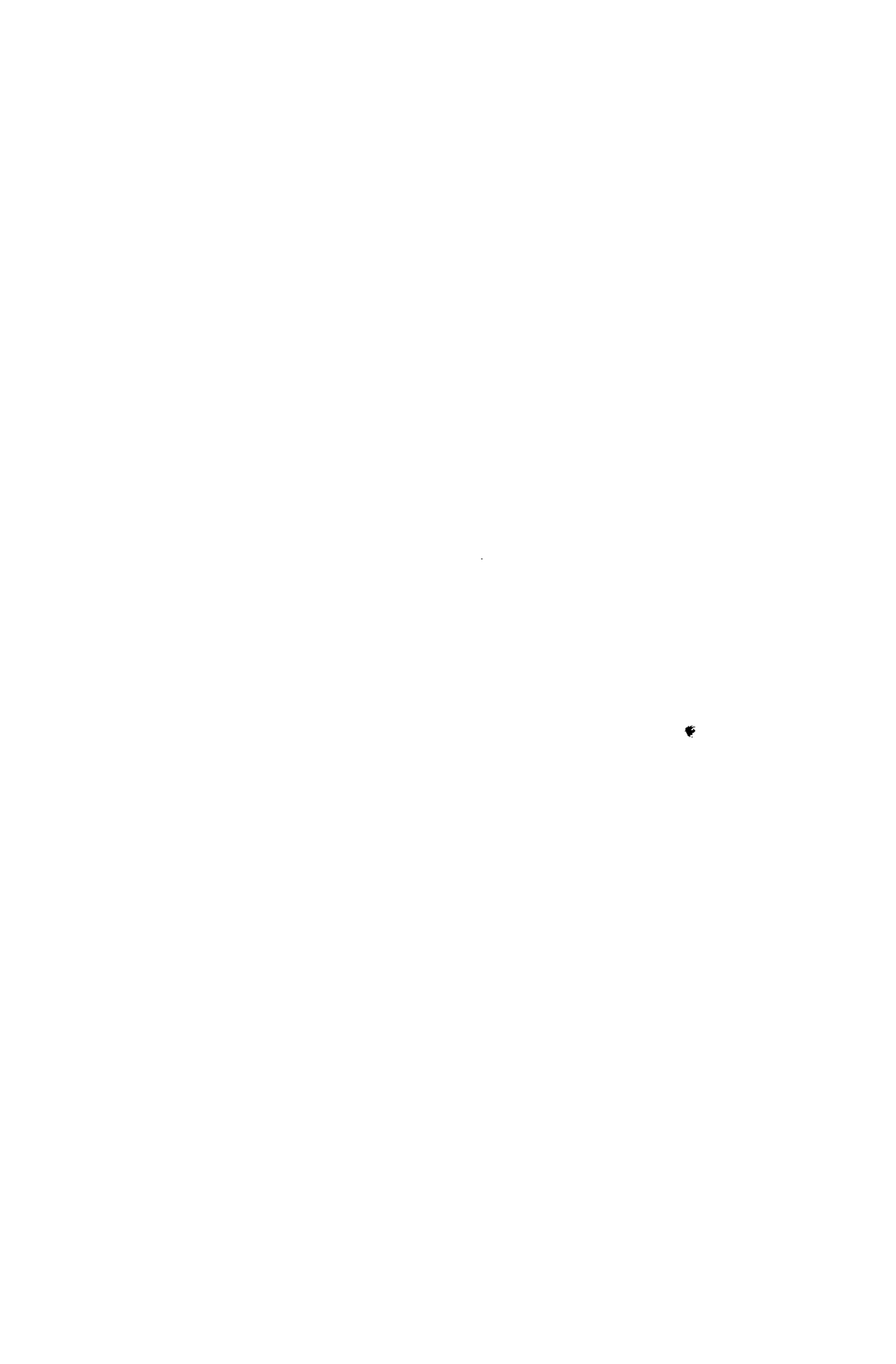
لقد كانت أحجام الـ (ت.ز.ع) وتطلعاتها وأهميتها المتزايدة على الأصعدة الاقليمية والفيدرالية ترغمها على الاندماج في اتحادات مهنية تنشأ من خلالها العلاقات بين المناطق من جهة ، وبين القطاع التعاوني وسائر القطاعات الاقتصادية ، كالقطاع التجاري مثلاً ، من جهة اخرى . فهذا النمط من الاندماج أصبح ضرورة ناجمة عن شروط التقنية العصرية ، والتخصص والبحوث التي لا تستطيع التعاونيات المنفردة الاضطلاع بأعبائها . وهذه الاتحادات مدعوة مبدئياً إلى تنظيم تحويل الإنتاج الزراعي الذي تشتريه من التعاونيات وتنظّم بيعه إلى القطاعات الاخرى . وكانت الاتحادات المشار إليها . تنعم بفضل النمو الذي بلغته ، بموقع أفضل يمكّنها من تثبيت سوق المنتوجات الزراعية وسوق المعدات التي تشتريها من أجل تموين التعاونيات ، وتستطيع ، نظراً لوزنها الاقتصادي ، الدفاع ، مبدئياً ، عن القطاع التعاوني ، وتسهيل اعتماد الخطة في الأرياف .

وبعد استعراضنا لجميع النواحي المبينة ، يظهر أن تطور القطاع التعاوني مشروط بتطور القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وبالاواليات ، وبالقوانين التي ترعى حركة النظام اليوغسلافي . وما يتبقى هو أن نحدّد الاواليات والقوى السياسية والاقتصادية التي تقرّر ذلك ، وتأثير قراراتها هذه على الأرياف .



الفصل الثاني

دينامية الانتقال اليوغسلافي الى الاشتراكية والحركة التعاونية



منذ الثورة ، لا تزال المسألة الفلاحية تشكّل القسم الأكثر مثاراً للجدل من أقسام سياسة التنمية . ولقد انتقلت حدتها إلى الحركة التعاونية المعتبرة ، إجماعياً ، بمثابة الحلّ الذكي لبناء الاشتراكية في الأرياف . لكن ، من البديهي جداً القول أن إشكالية التعاون الزراعي لا يمكن فصلها عن المبادىء الأساسية التي تميّز النهج اليوغسلافي . وبناء على ذلك ، غدا من الضروري تفحّص بعض هذه المبادىء بغية الإحاطة بالحركة التعاونية ومنحى تطورها إحاطة أفضل .

أوّلاً : المركزية / اللامركزية ! هل ثمة خيار ؟

قد تكون الإدارة المركزية من قبـــل الدولة الاشتراكية لعمليات الإنتاج ضرورة تاريخية للتمكّن من السيطرة على الهجمات الداخلية أو الخارجية التي تقوم بها القوى المناوئة للثورة (كضرورة شيوعية الحرب ، مثلاً) ، وكذلك التمكّن من منح امتيازات ، على الأقل في المرحلة الاولى ، لتنمية قطاع رئيسي لا يستطيع الانطلاق إلاّ ضمن خيار مدعوم من قبل السلطة المركزية (بنية تحتية ، ريّ ، الخ ..) .

فمنذ أن تتوصّل السلطة المركزية إلى السيطرة على الوضع السياسي والاقتصادي تصبح مدعوّة إلى بلورة واعتماد قانون أساسي ، يحصر عمليات التنمية ضمن حدود التطابق بين مستوى تطور علاقات الإنتاج ومستوى تطور القوى المنتجة . وتتطلب إحدى اللازمات الأساسية لهذا

القانون ، في إطار اقتصاد انتقالي ، توافق مستوى التنسيق بين عمليات الإنتاج في وحدات وقطاعات مختلفة مع مستوى تطور القوى المنتجة فيها . ويمكن لهذا التنسيق أن ينطلق من **تنضيد** الخطط المختلفة لعمليات الإنتاج في الوحدات المختلفة ، في حين أن مركزتها . فيما بعد ، تفترض : توفر مستوى أعلى من التقدم التقني ومن الوحدة الاجتماعية للانتاج ، هذين العنصرين اللذين يمكنهما أن يشملا فرعاً من فروع الإنتاج أو منطقة بكاملها . وبموجب هذه العملية التطورية يؤدي التنسيق إلى تمكين العاملين المباشرين من الاشراف والإسهام في إعداد عملية الإنتاج ورسم موازنتهـــا . لكن ينبغي ألاّ ننسى أن التطابق والتنسيق التطوري الناجم عنه لا يتحققان تلقائياً أو عفوياً ، لأن الدولة التي تجتاز مرحلة انتقالية تكون ، حسب مفهوم لينين « دولة عمّال موسومة بشائبة البيروقراطية ... (إذن) علينا أن نستعمل التنظيمات العمالية للدفاع عن العمال بوجه الدولة » (١) . من هنا تأتي ضرورة التدخل السياسي من أجل استبدال « خطة السوق الايديولوجية المزدوجـــة بخطة تسرّع من سيطرة العلاقات الاجتماعية الاشتراكية ». وإذا لم تتوصّل لتحقيق هذا الاستبدال ، نشاهد عودة قيام العلاقات غير الاشتراكية ، مهما كان وقع الزخارف الكلامية .

وتجدر الإشارة إلى أن القول بضرورة تدخل سياسي ما لا يعني الخلط بين هذا التدخّل الذي يترجم السيطرة والإشراف السياسيين على الواقع الاقتصادي إلى حد معيّن بدقة ، وبين التدخل البيروقراطي . فهذا الأخير لا يلبث أن يقيم مركزية تستبدل الوحدة العضوية والاجتماعية لعملية الانتاج ، بوحدة إدارية فوقية .

ويعني ذلك أن مسألة المركزية/اللامركزية هي مسألة زائفـــة

---

(١) لينين : « النقابات ، الوضع الحالي وأخطاء تروتسكي » ، الآثار الكاملة ، مجلد ٣٢ ص ١٧ ، (بالفرنسية) .

ومغلوطة خلال الفترة الانتقالية ، فليس الأمر أمر خيار أو انتقاء أحد خيارين ... إنها مسألة جدل قديم متجدّد بين تياريْ « **الاقتصادويين** » و « **الارادويين** » المربوط خطأً بقضية بناء الاشتراكية ، إذ ، وكما فسّر ذلك شارل بيتلهايم ، نرى : « المذهب الاقتصادوي متجذراً في الأوهام المرتبطة بوجود شكل القيمة ، والمذهب الارادوي متجذراً في الصفة المزدوجة التي تتميّز بها سلطة الدولة إبان الفترة الانتقالية (سلطة اقتصادية وسلطة سياسية معاً) ، وفي الدور المهيمن الذي تلعبه هذه السلطة » (١) .

لقد انتقل النموذج اليوغسلافي في بداية الخمسينات من المركزية الستالينية ، المعتمدة ضمن علاقة تبعية ، إلى اللامركزية (القائمة على اعتماد اواليات السوق) انطلاقاً من ردة فعل معاكسة للبستالينية .

وإذا تأمّلنا أُسس المركزية نلاحظ أنها ناتجة عن نمط تسيير رسّخه التقنو ــ بيروقراطيون ، أو بورجوازية الدولة التي تحاول بواسطة تقسيم الوحدة الاجتماعية لعمليات الإنتاج المختلفة ، وبواسطة استبدال التنسيق العضوي الفعلي بتنسيق إداري تجريدي بين تلك العمليات ، أن تسرّع من التناقض بين الملكية والاحتياز (Possession) ، وبين المعنيين اقتصادياً والمعنيين حقوقياً ، وبين العمل اليدوي والعمل الفكري ، لتبرّر وظيفتها الطفيلية .

وبالإضافة إلى ذلك ، يشكّل التنسيق العضوي الموسّع بصورة تدرجية علاقةً متبادلة مع ارتفاع المستوى التقني . فتقوية العلاقات الاشتراكية هي التي تشكّل مرتكزاً لهذا التناسق وهي التي توجهه ، لأن هذا التناسق ليس من عمل الارادويين الذين يقومون بعمليات تسريعية ويعطون تصورات تعتيمية .

لهذه الأسباب ، غالباً ما ساهمت المركزية البيروقراطية باستحداث

---

(١) C. Bettelheim "Calcul économique et formes de proprieté" Maspero Paris (1970), Page 114.

علاقات إنتاجية خاصة بالرأسمالية الاحتكارية (سواء رأسمالية الدولة أو الرأسمالية الفردية). ولا تلبث هذه العلاقات أن تشوّه وتعوق التطوّر الاشتراكي للقوى المنتجة، وهو تشويه يؤدي إلى إعادة الاعتبار لاوالية السوق. وهذا النمط من التطور ملازم لعملية تنمية متفاوتة تقوم على خلق قطاع فوق – عصري يتنامى على حساب القطاعات الاخرى وفق معايير خاصّة به. وهذا القطاع يجرّ القطاعات الاخرى دون أن يتقيّد بمتطلباتها أو ينطلق منها (بحوث جيوفيزيائيـــة، ونووية، مثلاً). استجابة لدوافع لا تلبث أن تتخذ صفة شرعية في إطار سباقات الدفاع العسكري المحمومة، أو سباقات التألّق العلمي على الصعيد الدولي. وتؤدي هذه المسيرة بهذا القطاع إلى أن يتطوّر وفقاً لمقاييس القطاعات المماثلة له في البلدان الرأسمالية، الأمر الذي يزيد من التباعد بين العمل اليدوي والعمل الفكري، بين ما هو ضروري اجتماعياً وما هو متوفر اقتصادياً، وبين المستوى التقني لوسائل الإنتاج الاجتماعية والمستوى التكنولوجي للمنتجين المباشرين، وبين المناطق المتطوّرة والمناطق المتخلفة، وبين القطاعات الزراعية والقطاعات غير الزراعية والتي لم تعد إعداداً متساوياً للإفادة من هذا القطاع فوق – العصري نسبياً.

إن مسألة اعتماد المركزية (باللجوء إلى الادارة)، واعتمـــاد اللامركزية (باللجوء إلى اوالية السوق)، بالرغم من انها ليست من مسائل المنطق الاشتراكي، إلاّ انها لا تزال مطروحة بجلاء متزايد في يوغسلافيا أولاً، ومن ثمّ في كافة الديموقراطيات الشعبية والاتحـــاد السوفياتي. وسوف نتأمّل المظاهر الاقتصادية لهذه اللامركزيات خلال القسم الآتي من هذا الفصل بالذات.

فبعد استخلاصنا لبعض خصائص المذهب البيروقراطي القائل باللامركزية، هذا المذهب الذي مهّدت له الستالينية، وراح يتدعّم بعد ذلك، ينبغي الانتقال إلى تأمّل مرمى النموذج اليوغسلافي.

لقد رأينا ، من ناحية اخرى ، أن القادة اليوغسلافيين ، بعد قطيعة (١٩٤٨) الشهيرة بين يوغسلافيا والنزعة الستالينية ، اندفعوا في حملة تهدف إلى تجميع قسري للحيازات في طار النظام التعاوني المفروض ، وإلى إخضاع الاقتصاد لادارة مركزية استمرّت حتى سنة (١٩٥١) . لكن ، بدل أن تؤدي بهم هذه المغامرة ، التي أعاقت انطلاقتهم وأضفت طابعاً مأساوياً على مسألتهم الزراعية ، إلى تكوين مفاهيم نظرية وعملية يكون من شأنها أن تغني النظرية الاشتراكية في الانتقال ، تراجعوا أمام بورجوازية الدولة والقطاع الخاص بالرغم من كونه محدوداً . وصحيح انهم اتخذوا موقفاً كهذا مناقضاً للستالينية ، لكنه موقف بقي ، في مجمله ، خارج التحليل الماركسي اللينيني .

ولا يمكن للاّمركزية الصادرة بمرسوم فوقي أن تكون أكثر ديموقراطية ، بالنسبة إلى الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الفقراء ، من التنسيق العضوي المتزايد الذي تأتي به الخطط المنضّدة بعضها إلى جانب البعض الآخر . فالنموذج هذا أكثر ديموقراطية وملاءمة للطبقات العاملة لأنه يراعي ويرعى الوحدة الاجتماعية لعمليات الإنتاج كافة ، ويعيد الاعتبار إلى معيار قيمـــة الاستعمال (Valeur d'usage) في التكامل وسوق التبادل بين وحدات الإنتاج ، في حين أن النموذج الأول (اعتماد اللامركزية باللجوء إلى السوق) ، يقدس النتاج من جديد ، ويقود إلى التنافس بين عمليات الإنتاج في الوحدات المختلفة ، ويفرض اعتبار معيار قيمة التبادل (Valeur d'echange) في علاقات الترابط والمبادلة بين هذه الوحدات .

والنموذج الثاني أسهل فهماً بالنسبة إلى مدارك العاملين المباشرين وأكثر فعالية في تنظيم مشاركتهم ، لأنه ينطلق من ضرورة المطابقة المدروسة بين مستوى نموّ القوى المنتجـــة ومستوى نموّ التحولات والعلاقات الاشتراكية الانتاجية والاجتماعية المبتغاة . فهو يقرن مركزية

ديموقراطية تتجلّى في **التدخل السياسي للحزب البروليتاري** مع اللامركزية المتطابقة مع المستوى التكنولوجي (الذي يشترط حدود التنسيق العضوي بين وحدات الانتاج) ، ومع إنفاق « قوة العمل الاجتماعي بوعي كامل » (١) لضرورة وحدود هذا الإنفاق حسب تعبير ماركس .

فبالمقابل ، غالباً ما يكون النموذج الأول غير مفهوم ، وبالتالي أقلّ تيسيراً لمشاركة العاملين المباشرين وقرارهم ، لأنه يمرّ عبر التعقيد والتجريد التقنيين — البيروقراطيين ، فلا يشارك المنتجون المباشرون والملقبون بـ (المسيِّرين — gestionnaires) والحالة هذه ، إلاّ في تقرير اشكال توزيع « القيمة الزائـدة » ، وذلك لتحسين مداخيلهم ، فيتوافق همّهم الرئيسي هذا مع الهمّ الرئيسي للكوادر المشرفة فعلياً على عملية الإنتاج .

إن هذا النموذج يعكس التناقضات القائمة بين المشاريع والقطاعات والتقلبات الحاصلة في الأسواق الداخلية والخارجية ، إذ يستبدل التدخل السياسي — الاقتصادي بتدخُّل اقتصـادي — مالي ، ويُحلّ محلّ الاندماج العضوي التدرجي اوالية التنافس « الاشتراكي » الهادفة إلى جعل السلع والأرباح تبلغ حدودها القصوى . ويجب ألاّ ننسى ، مع ذلك ، حسن نية القادة اليوغسلافيين في معالجة التفاوتات البنيوية والفروقات التكنولوجية — الاقتصادية التي تزداد خطورة في غياب التنمية المتوازنة التي ترعاها السلطة المركزية .

وهكذا نرى أن المركزية واللامركزية ، سواء في يوغسلافيا أو في سائر النماذج ، ليستا حدّين متنابذين وحسب لخيار متوجّب ، وإنما يمثّلان أيضاً حدّين متكاملين لخيار وحيد تتمثل الصعوبة في اعتماده برسم حدود وضرورات التداخل والتباعد بينهما . انهما موجودتان سوية .

---

(١) « رأس المال » ، المجلد الأول ، منشورات كوست ، ص ٦٥ .

ونستخلص بالتالي أن تعارض اللامركزية اليوغسلافية مع المركزية الستالينية ليس سوى دعاية زائفة ، سواء كانت من الموقع المناوىء للستالينية أو من الموقع المناصر للتيتوية . انها إشكالية زائفة ، لأن القادة اليوغسلافيين بالذات يواصلون ، بعد نزع الستالينية ، وخاصّة بين سنتي (١٩٥٣) و (١٩٥٧) ، التدخل من خلال سياستهم المركزية الخاصّة بالتثميرات لصالح تطوير الصناعة على حساب الزراعة ، وذلك بالمثابرة في تخصيص (٧٪) فقط للقطاع الزراعي من مجمل التثميرات تقريباً ، أي ما يساوي (١٢٪) تقريباً من نصيب الصناعة ، وقد ساهم هذا في تهميش الزراعة ، بشكل واعٍ ، عن طريق سياسة مركزية هادفة .

من ناحية اخرى ، لقد جاءت الامتيازات الممنوحة لتعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) حتى عام (١٩٥٧) ، بالرغم من الإفلاس الأكيد الذي منيت به هذه الصيغة من صيغ التعاون الزراعي و « مشركة » هذا القطاع ، بمثابة تدخُّل أكيد من قبل السلطة المركزية ، علماً بأنه تدخل مخيّب للأمل ومسبّب لتمييزات غير مبرّرة إنتاجيـــاً واجتماعياً تجاه القطاعات الفلاحية الاخرى .

وهكذا فقد اضطر القادة اليوغسلافيون للتدخل من أجل المحافظة على « علاقات اقتصادية عاجزة عن الاستمرار بقوتها الذاتية الخاصّة » على حد قول كارديلج .

لكن المهم ليس الاختيار بين المركزية واللامركزية ، بل المهم بالأحرى هو معرفة متى ولأيّة غاية ، وكيف ينبغي أن يحصل التدخل من قبل السلطة المركزية ؟ وما زلنا نشهد حتى الآن نزعة مركزية المنحى تهدف إلى تقوية رأسمالية الدولة في الأرياف بدفعها أصحاب المزارع الفردية وأعضاء التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) باتجاه تربية المواشي وبعض النشاطات الاخرى (إنتاج الأعلاف والشمندر السكري) التي ما زالت غير مربحة في كنف المتحدات التعاونيـــة الزراعية الصناعية

(les Combinats) . ونضيف إلى ذلك، أن هذه النزعة إلى المركزية ذاتها تشجّع دخول الآلات الثقيلة إلى الحيازات وإلغاء موقع المزارعين من غير المتعاونين في حركة السوق بعد ضرب مردودية إنتاجهم ومنافستهم. فهؤلاء يجدون أنفسهم في وضع يجبرهم على البحث عن عمل إضافي ، وإلاّ اضطروا إلى تأجير عقاراتهم المحدودة أو بيعها ليهاجروا ، نظراً لكون مداخيلهم لا تكفي للّحاق بتكاليف المعيشة المتصاعدة بسرعة .

إن بورجوازية الدولة هي التي تسيّر الامور على المستوى المركزي، لكنها في يوغسلافيا تسيّرها بـ « ليبرالية » كبيرة ، بواسطة السوق ، وبواسطة سياسة ضريبية ، مع انه هناك في أماكن اخرى بورجوازية دولة مشابهة ، ولكن مقيّدة بخطة تفصيلية وبجهاز تسيير إداري .. فهذه تسمّى مركزية . أما تلك فتسمى نفسها زيفاً بـ « اللامركزية » .

أفلا يشكّل اعتبارُ نظام المركزية بمثابة النظام الأصيل لعملية التحويل الاشتراكي ، واعتبار نظام اللامركزية بمثابة النظام الفريد لهذه العملية، تشويهين ، أحدهما أصيل والآخر فريد للماركسية اللينينية ؟

ثانياً : علاقات السوق والعلاقات الاشتراكية المخططة :

من الطبيعي تماماً أن تستمرّ بعض اواليات اقتصاد السوق (قانون القيمة ، النقد ، الخ ..) في كنف اقتصاد يمرّ في فترة انتقالية باتجاه الاشتراكية . ويعود هذا الاستمرار ، بالأخص ، لوجود بعض فئات الملكية الخاصة (الملكية العقارية : فردية أو تعاونية ، الملكية الحرفية) ، لكن ينبغي الاشارة إلى أنه إذا كانت الملكية الخاصة تؤلف القاعدة القانونية أو الشرط الضروري لهذا الاستمرار ، فإن القاعدة الاقتصادية التي ينتظم فيها مستوى نموّ القوى المنتجة مع مستوى تطور علاقات الإنتاج هي التي تشكّل الشرط الكافي لهذه الاستراتيجية بقطع النظر عن طبيعة شكل الملكية القائمة ، مع العلم أن « الارادويين »

و « الاقتصادويين » يتوافقون في قصر مفهوم الملكية على المستوى القانوني وقصر مفهوم المشركة (Socialisation) أيضاً على مستوى الملكية القانونية للدولة (Etatisation) ، وذلك للتمكّن من إضفاء صفة الشرعية على توسّع اوالية السوق داخل القطاع الاشتراكي بالذات ، زاعمين أن هذه الاوالية لا تولّد انتشار قانون القيمة ما دامت الملكية غير فردية . ويستخلصون من ذلك أن هذه الاوالية والمفاهيم الملازمة لها في نظام السوق ، لا تتصف إلاّ بوجود شكلي وهمي . ويتوافق هذا الاستنتاج التعمويّ مع تحليلهم الذي يموّه القاعدة الاقتصادية بالقاعدة الحقوقية ، والمعنيين الاقتصاديين بالمعنيّين الحقوقيين ، والعلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية بالعلاقات الحقوقية ـ الادارية . لكن هذا الاستنتاج لا يتوافق مع الواقع الذي يشير إلى كون تلك الاوالية وتلك المفاهيم والتدابير الملازمة لها تتمتع ، كل بدورها ، بكيان فعلي قائم على استمرار الملكية الخاصّة من جهة ، وعلى المستوى المتدني نسبياً لتقدم القوى المنتجة من جهة اخرى ، وهذا يفرض تنمية وتنسيقاً متدرجاً بين وحدات الإنتاج المختلفة داخل كل قطاع من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، بين القطاعات المختلفة (القطاع « المشرّك » ، القطاع الخاص) .

ويستخلص من هذا الأمر أن هذه الكينونة الفعلية والضرورية إلى حد ما ، التي تنعم بها اوالية السوق وقانون القيمة ، هي التي تحدد الوظيفة الأساسية للخطة . وتقوم هذه الوظيفة على عملية تحديد دقيق ، في الزمان والمكان ، للاعمال الصادرة عن هذا الاستمرار ، وعلى توجيه عملية التنسيق العضوي والدمج الموسّع بين عمليات الإنتاج في الوحدات المختلفة باتجاه مرحلتين متتاليتين كالتالي :

١ ـ يجب على علاقات السوق أن تكون خاضعة للعلاقات المخطّطة ما دام وجودها يبدو ضرورياً لسير عمل

الاقتصاد ، فالعلاقات المخططة مثـلاً ، تحدد عملية الإمداد والأسعار الاستراتيجية ، بينما تسهّل علاقات السوق ، في غياب الاندماج الواسع والعضوي ، تموين نتاج معيّن في وقت معين ، من أجل حسن سير وحدات الإنتـاج .

٢ – عندما يشمل الاندماج والتنسيق العضوي غالبية عمليات الانتاج وغالبيــة الوحدات ، يصبح بإمكان العلاقات الاشتراكية أن تحلّ محلّ علاقات السوق .

وعلى هذا المستوى تبطل أن تكون الخطة عملية توفيق دقيق جداً بين متطلبات قانون القيمة ومتطلبات بناء اقتصاد متكامل متناسق ، وبين علاقات السوق والعلاقات المخطّطة ، لتصبح الخطة بعد ذلك مرتسَم مجموع الحركات والحاجات الاجتماعية المتكاملة .

لقد رفض « الاقتصادويون » اليوغسلافيون ، لأسباب شرحناها آنفاً ، الخوض في هاتين المرحلتين المذكورتين اللتين تعرّفان النهج الاشتراكي . وبما انهم لم يجدوا في كتاب « رأس المال » وصفات لعلاج نتائج « اراديّتهم » ، وبدل أن ينطلقوا من مسألية كتاب « رأس المال » النظرية لإعداد المفاهيم النظرية والعملية المتوافقة مع رضعهم ، اندفعوا ، ابتداء من سنة (١٩٥٣) ، في سياسة تترك للوحدات مسؤولية إعداد خططها وتعظيم أرباح مشروعاتها . وتقوم الخطة الجديدة المستندة إلى السياسة الضريبية على التأكد من المردودية والمتانة في تنظيم المشروع ، وتتحوّل إلى « ضمانة سياسية » لمسار علاقات السوق لأنها تؤمن لها متطلبات الانتشار وتضبط نتائجها الاجتماعية ــ الاقتصادية .

هكذا ، وبعد أن اصيب بتخريب واسع ابان الحرب العالمية الثانية ، انتقل الاقتصاد اليوغسلافي ، خلال ثماني سنوات (١٩٤٥ ــ

١٩٥٣) ، من هيمنة مذهب ارادوي شديد المركزية ، إلى هيمنة مذهب اقتصادوي مغال . ولا يشكّل تحرير الأسعار فيه سوى خطوة اولى في المنحدر القوي الذّي تمثّله إوالية السوق ووسائل الضبط ـ الذاتي الملازمة لها . ويضيف بيتلهايم ، بهذا الخصوص : ان « هذه الأسعار ، بالفعل ، لا تؤدي إلى النتائج المنتظرة إلاّ إذا وُجدت أسواق حقيقية ، ليس فقط للمنتوجات الاستهلاكية ، بل أيضاً لوسائل الانتاج والرساميل ولطاقة العمل . ذاك هو سبب الكوارث المتتالية على « التجربة » اليوغسلافية التي قادها منطقها نفسه إلى بعث مجموع هذه الأسواق ، وبالتالي بعث علاقات الإنتاج التي يفترضها وجود الأسواق (بما فيه بعث ظاهرة الإفلاس ، من أجل إلغاء المشروعات « غير المربحة ») . لقد أرادت سخرية التاريخ أن تشكّل علاقاتُ إنتاج كهذه عائقاً أكثر مناعة باستمرار في وجه تطور القوى المنتجة ، لدرجة أن المشروع لم يعد يوصل إلى حيث كان البعض يعتقد ، إذ لا يمكن أن تكون نتيجته سوى خليط من البنيات الاحتكارية ومن رأسمالية الدولة » (١).

لقد تدعّم هذا الاعتماد على اوالية السوق بواسطة الإصلاح الاقتصادي الحاصل سنة ١٩٦٥ . وترجمت عملية الإصلاح هذه على صعيد التسليف عن طريق إعطاء المشروعات استقلالاً ذاتياً متزايداً في حقل التثمير ، كما يدلّ على ذلك الجدول الآتي :

(١) C. Bettelheim "La transition vers l'économie socialiste, Collection « économie et socialisme », Maspero, Paris (1970), Page 241.

جدول رقم (١٩)

تعيين مصادر التثمــيرات

مصـــادر	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧*
١ ــ الحكومة	٦١،٧	٥٩،٦	٥٦،٤	٣٦،٥	٢٦،٧	١٥،٧	١٨،٤
٢ ــ الوحدات الانتاجية	٢٩،٥	٢٩،٧	٢٧،٨	٢٥،٩	٢٨،٨	٣٩،٨	٣٣،٤
٣ ــ المصارف	٠،٩	٢،٩	٩،١	٣١،٤	٣٦،٧	٧٣،٣	٤٣،٨
٤ ــ مؤسسات أُخرى	٧،٩	٧،٨	٦،٧	٦،٢	٧،٨	٧،٢	٤،٤

(*) الفصل الأول من السنة .

المصــدر : Revue "Problèmes économiques", Documentation française, No. 1044, Paris, 4 Janvier (1968), Page 26.

ويضاف إلى ذلك أن اواليات التمويل بالنقد الصعب وُسِّعت بالنسبة إلى المصارف ، وكذلك بالنسبة إلى المشروعات التي أصبحت قادرة على عقد ديون مع الخارج ، بشرط أن تسدّدها من الحصص العائدة لها من إيرادات التصدير . وبموازاة ذلك ، ارتفع نصيب الاجور من القيمة المضافة ارتفاعاً مفاجئاً ، الأمر الذي قلّص إمكانيات التمويل الذاتي ، وسرّع من الطلب الداخلي على المنتوجات الاستهلاكية ، وهجمة التضخّم المتواصل . ويقضي الاصلاح بتخفيض الدعم الممنوح للصادرات تخفيضاً كبيراً . وهكذا وجدت المشروعات الصغيرة والمتوسطة نفسها في وضع صعب للغاية في أعقاب ارتفاع الاجور (٢٠٪) بين سنتي (١٩٦٥) و (١٩٦٨) ، وانخفاض أرصدتها المخصّصة للتثمير بالتمويل الذاتي ، وازدياد الطلب الداخلي والتنافس بين المشروعات الكبيرة .

وليس لدى هذه المشروعات قدرة كامنة تستجلب المصارف الداخلية أو الخارجية ، الأمر الذي يجبرها على البحث عن الانصهار فيما بينها ، أو إلى تصفية بعضها البعض ، عاملة هكذا على زيادة خطورة مسألة البطالة المستفحلة سلفاً في يوغسلافيا .

وفي المقابل ، ترتّب الوحدات الإنتاجية الكبرى أمرها باللجوء أكثر فأكثر إلى المصارف الأجنبية للاقتراض منها واستيراد وسائل الإنتاج ذات الإنتاجية المرتفعة التي تتيح لها أفضل فرص التنافس في السوق الداخلية والخارجية .

لقد وافقت بعض المشروعات على الانصهار مع تروستات رأسمالية أجنبية تساهم حتى نسبة (٤٩٪) من مجموع موجودات المشروع اليوغسلافي ، في حين انه لا يوجد سقف إلزامي لانصهار مشروع يوغسلافي مع مشروع آخر .

وهكذا نرى أن القادة اليوغسلافيين رأوا أنفسهم مضطرين ،

من أجل رفع الانتاجية والإنتاج الصناعيين ، لاعطاء السوق انطلاقتها التي تؤدي إلى قفزات تضخمية ، وإلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات ، وإلى تفاقم البطالة وتكاثر الهجرة (كان عدد العاطلين عن العمل والمهاجرين يبلغ (٥٨٠،٠٠٠) شخص في سنة (١٩٦٨) ، أي (١٦،٥٪) من مجموع الاجراء المستخدمين في البلاد) ومن أجل إعادة التوازن إلى هذا الميزان ، توصي مقررات الـ « اقتصادويين » بتجميع الانتاج في الوحدات الكبيرة ، كما توصي بتطوير السياحة ، وبالاعتماد على الإنتاج الزراعي . وإذا تابعنا المنطق نجد أن التجميع والتدابير الليبرالية رافقهما ارتفاع في الانتاجية وبطالة ناجمة عن تصفية المشروعات الصغيرة والمتوسطة . ولا يستطيع جميع هؤلاء العاطلين عن العمل العودة إلى الزراعة ، ومن يعود منهم لا يستطيع أن يضمن فيها ، لنفسه ولعائلته ، دخلاً كافياً سيما وان تكاليف المعيشة تتزايد دون انقطاع .

ويتوجّب عليهم ، نظراً لذلك ، أن يبحثوا عن عمل ثان ؛ لكن هذا التدبير يضرّ بحسن أداء العمل في المشروعات المحلية ، علماً أن هدف الدولة ، منذ أمد بعيد ، كان التخلّص من العمل المزدوج ، الأمر الذي جعلها تدعّم بازدياد ، البنيات الاحتكارية ، وتضحّي بمصالح فئات عاملة واسعة ، لا سيما فئة الفلاحين الصغار المستقلين .

أضف إلى ذلك ، ان السياحة وإن كانت تساهم مساهمة ملموسة في سدّ عجز ميزان المدفوعات . إلاّ انها لا تستطيع امتصاص البطالة (مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف كثافة العمل الملازم لهذا القطاع) . ويلائم هذا القطاع كثيراً انطلاقة أصحاب المشروعات الخاصّة الذين لا يحقّ لهم رسمياً استخدام أكثر من خمسة أشخاص . إذن ليس التجميع هو المقصود ، بل المقصود هو مركزية مرتبطة بالسوق ، مع العلم أن « العمال هم المعنيون الذين يقررون » على صعيد « التقرير » الشكلي ، والسوق هي التي تنظّم على الصعيد الفعلي ، وكل هذا يجري

على أساس **التسيير الذاتي** . إنها لَسيبرنيتية (cybernéthique) : (عملية توجيه) كاملة تلك التي تركت أثراً عميقاً في نفس روجيه غارودي وتجلّت في كتابه « منعطف الاشتراكية الكبير » .

لكن ينبغي التشديد على أن البنيات الاحتكارية تستطيع أن تسدّ العجز ، ليس فقط بواسطة اعتماد مفاجأة المكننة القصوى ، بل أيضاً بواسطة زيادة القطع النادر الذي تؤمّنه الهجرة المتعاظمة (من ٣٠٠،٠٠٠ سنة ١٩٦٨ إلى ٤٠٠،٠٠٠ سنة ١٩٧٠ — انظر مجلة « قضايا اقتصادية » ، رقم ١٠٩٣ و ١١٦٨) .

ونستخلص مما سبق أن الفئة الفلاحية الدنيا هي التي تتحمّل نتائج التجميع وارتهان الاقتصاد اليوغسلافي للمشروعات الكبيرة وللسوق الخارجية . لقد شُجّعت هذه الفئة الفلاحية الدنيا على الاهتمام بتربية المواشي كي يتاح للمشروعات الزراعية الاشتراكية أن تبسط زراعتها الممكننة ، وأن تجمّع الأراضي . لكن هذا النشاط عرف أزمةً جدية ، بسبب الارتهان الاقتصادي المتزايد ، من جراء انخفاض الصادرات من المواشي واللحوم باتجاه بلدان السوق المشتركة ، لا سيما باتجاه ايطاليا خلال الأشهر التسعة الاولى من سنة (١٩٦٨) ، ذلك الانخفاض الذي بلغ (٢٩٪) (أي ما قيمته ٢٠ مليون من الدولارات) .

ويضاف إلى ذلك أيضاً أن الموسم الجيّد الذي حصل في سنة (١٩٦٧) هو الذي أتاح للاقتصاد اليوغسلافي أن يتجاوز ظرفاً عصيباً ، بتثبيت الأسعار الزراعية ، وتحسين الميزان التجاري ، وتحفيز الطلب على المنتوجات الصناعية .

إن ظاهرات التوسع والاقتراض من أجل الحصول على وسائل الإنتاج المستوردة وارتفاع نصيب الاجور من القيمة المضافة الخاصّة بالمشروع (من ٣٢،٩٪ سنة ١٩٦٤ إلى ٣٨،٥٪ سنة ١٩٦٦) ، هذه الظاهرات نفسها لوحظت في المشروعات الزراعية الاشتراكية؛ في متّحد بيلييه

(Beljé) ، حيث يشير ألبير شومينو إلى أن ١١٪ فقط من مجمل الاستثمارات أمنتها أرصدة المتحد الذاتية ، (٥٠،٠٠٠ دينار بالنسبة لكل عامل ، أي ما يساوي ٢٠٠ فرنك جديد) ، الأمر الذي يبين بوضوح أهمية ارتهان المتحد الاشتراكي التعاوني تجاه مصادر الاستلاف الاخرى ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (٢٠)

مصادر التمويل (حسب دراسة ألبير شومينو)

مصـــادر	ملايين الدينارات	النسبة المئوية
أرصدة خاصّة	٣٨٩	١١
تسليفات مصرفية	٢٣٤٣	٦٧
تسليفات الزبائن	٩٣	٣
متفرقـــات	٦٦٣	١٩
المجموع	٣٤٨٨	١٠٠

المصـــدر : « الزراعة الحديثة والاشتراكية » ، المرجع المذكور ، ص ١٧٧ .

والجدير بالملاحظة أن معدّل التمويل الذاتي في التثمير لسنة (١٩٦٥) (٣٨٩ مليون دينار) بالنسبة إلى مجمل القيمة المضافة للسنة نفسها (٩٤٦٤ مليون دينار) يقارب الـ (٤٪) ، حسب المصدر نفسه ، الأمر الذي يبدو ضعيفاً جداً . ويضيف شومينو انه « إذا طبّقنا على على قروض سنة (١٩٦٥) وحدها معدل فائدة يساوي (٦ ٪) ، تنتج عن ذلك أعباء تقارب (١٧٥) مليون دينار ، أي ما يساوي نصف مبلغ

التمويل الذاتي تقريباً . لكن هذا لا يأخذ بعين الاعتبار القروض السابقة، لأن مجمل ديون المتحد غير معروف لدينا » (١) .

وتنبغي الإشارة إلى أن التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) راحت تندمج أكثر فأكثر ، خلال مسيرة الاتجاه نحو السوق ، في تراتبية تديرها المتحدات الزراعيــة الصناعية لتأمين مصادر تموين إضافية للـ « بوغونات التعاونية » (٢) الصناعية المتفرّعة عن المتحدات ، وذلك على حساب حيازات الاستثمار الفردية . وتمثّل التعاونيات الزراعية العامة في هذا التراتب دوراً متوسطاً . فهي تتحمّل ، كسائر الوحدات ، الآثار الناجمة عن الحملات المتتاليــة لإدخال الاسس الليبرالية في النظام اليوغسلافي ، حيث اندفعت في حملة من أجل رفع إنتاجيتها ومردوديتها بغية التمكن من الصمود بوجه « المتحدات العملاقة » ، وكانت كوادر التعاونيات الزراعية العامة هي التي تقود تلك الحملة ، ويساندها فيها الـ « كولاك » الصغار . لكن المتحدات أظهرت لاحقاً انها قادرة على أن تراهن حتى على التقدم الذي تحققه التعاونيات والذي يمكنها أن تجيره من أجل خلق وتوسيع نشاطاتها الصناعية (معامل سكر ، مسالخ ، معامل ألبان ، الخ ..) في الكومونات وعلى مقربة من التعاونيات .

وهكذا أخذت التعاونيات تدخل بتزايد ، في الأجهزة الإنتاجية للمتحدات الزراعية الصناعية من خــلال « البوغونات الصناعية » أو « البوغونات التعاونية » . . ولكن ، إذا كان هذا الاندماج يهدّد أوضاع الفلاحين الصغار ، إلاّ أن باستطاعته ، بالمقابل ، أن يحسّن أوضاع الـ « كولاك » الصغار ، كما سنرى ذلك لاحقاً .

---

(١) « الزراعة الحديثة والاشتراكية » ، المرجع المذكور ، ص ١٧٣ .

(٢) تعني لفظة « بوغونة » في اللغة الصربية — الكرواتية : فرع النشاطات الزراعية أو الصناعية المتكاملة داخل كل متحد .

إن التعاونيات الزراعية العامة ، التي تساهم بصورة فعّالة جداً في تثمير الإنتاج الزراعي وتجميعه ، والتي تعتبر ، في الدعاية اليوغسلافية ، بمثابة عامل أساسي في « تسريع المشركة » من أجل تحقيق « الرخاء » . هذه التعاونيات تلجأ ، بعد ذهاب مستثمري الحيازات الصغيرة ، إلى التثمير ، تارة بواسطة الآلات الثقيلة نسبياً ، وطوراً بواسطة استخدام عمال موسميين يأتون لبضعة أشهر من المناطق المتخلفة ، مثل جمهورية بوسني – هيرزوغوفين الاشتراكية ، الأمر الذي يتيح للتعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) أن تتخلّص من مسؤوليـــات العاملين الدائمين الاجتماعية ، وأن تنمي تراكم « الرأسمال التقني الاجتماعي » . وهكذا تؤمن التعاونيات الزراعية العامة ، أكثر فأكثر ، تعايش الـ « كولاك » الصغار مع البنيات الاحتكارية .

ويُلاحظ ، بخصوص المداخيل ، أن العمال الزراعيين الذين يمثلون (٤٥٪) من مجموع السكان القادرين على العمل ، لا ينالون سوى (٢٨٪) من الدخل الوطني ، وان مليوناً ونصف المليون منهم هم عمال – فلاحون ، حسب إحصاءات (١٩٦٧) .

إن مداخيل العاملين في القطاع الزراعي الاشتراكي أدنى ، وسطياً ، بما نسبته (٢٠٪) من مداخيل العاملين في القطاع غير الزراعي ، وأرفع وسطياً بما نسبته (٢٠٪) من مداخيل أصحاب حيازات الاستثمار الصغيرة . وهذا ما يبرزه الجدول التالي :

جدول رقم (٢١)

النسبة المئوية للاجور حسب مبلغ المداخيل الشهرية في القطاعات المختلفة أيلول / سبتمـــبر (١٩٦٧)

القطـــاع	حـــتى ١٦٠ فرنك	من ١٦٠ إلى ٣٢٠ فرنك	أكثر من ٣٢٠ فرنك
متوسط حصّة الاجور			
في مجمـــل القطاعات	٨،٤ ٪	٥٥،٩ ٪	٣٥،٧ ٪
في الزراعة	١٣،٥ ٪	٦٢،٤ ٪	٢٤،١ ٪
في الصناعة	١٠،٣ ٪	٥٧،٦ ٪	٣٢،١ ٪
في التعلـــيم والخدمات والإدارة	٤،٠ ٪	٤٦،٢ ٪	٤٩،٨ ٪

المصـــدر : تقـــرير الـ (F.N.S.E.A.) ، المرجع المذكور ، ص ١٠ .

تخفي المداخيل المتوسطة المصنّفة في الجدول السابق الفروقات بين المداخيل الشهرية لفئات العاملين في الزراعة (فلاحون صغار ، «كولاك» صغار) ، فمدخول صاحب حيازة صغيرة في بارانجا ، وهي منطقة متقدمة نسبياً ، يبلغ ، لقاء بعض الصعوبات ولا شك ، (٥٠٠) دينار شهرياً ، أي (٢٠٠) فرنك بالنسبة إلى كل فرد عامل من أفراد الاسرة ، بينما يتراوح دخل الـ « كولاك » الصغير بين (٤٠٠) و (٥٠٠) فرنك ، والجدير بالذكر أن دخل عامل المتحد يتراوح بين (٢٠٠) و (٢٨٠)

فرنكاً فرنسياً (١) .

بعد كل ما ذكرناه ، نستخلص أن الخطة الشاملة للعمليات الاقتصادية بوجه عام ، وعمليات الإنتاج بوجه خاص ، أصبحت « ملازمة » لعلاقات السوق ، ولا تهدف إلى إرساء سيطرة العلاقات المخططة التي تقود إلى الاشتراكية ، بل استهدفت عمليتي التركيز (Concentration) ورفع المردودية (Reutabilisation) وهما من الأهداف التي ترنو إليها منذ أمد بعيد بورجوازية الدولة وبعض فئات البورجوازية الاخرى ، والتي ما تزال حية تنشط ضمن إطار القطاع الخاص («كولاك» صغار —أصحاب مشروعات صغيرة— موظفون كبار يعملون في هذا القطاع الأخير) . لقد تقلّص دور الخطة إلى حدود الإشراف على حيوية انطلاق علاقات السوق ، وتجلت أخطار هذه السيرورة في تفاقم الفروقات بين المناطق : إذ نرى ، مثلا ، على صعيد المداخيل الزراعية لعام (١٩٦٣) التباين البارز في الجدول الآتي :

جدول رقم (٢٢)
فروقات المداخيل المتوسطة بين المناطق

المنطقة	الدخل (بالفرنك الفرنسي)
— بوسني هيرزيغوفين	٧٩
— مونتي نيغرو	٨٦
— كرواتيا	٩٠
— ماسيدونيا	٦٣
— سلوفانيا	١٢٢
— صربيا	٨٤
مجموع يوغسلافيا	٨٧

المصدر : تقرير الـ (F.N.S.E.A.) ، المرجع المذكور ، ص ١٠ .

(١) حسب : « الزراعة الحديثة والاشتراكية »، المرجع المذكور، (١٩٦٨)، ص ١٩٦ .

ثالثاً : التسيير الذاتي – مضامينه ومراميه :

إذا كانت المردودية تمثّل الركن الأول بالنسبة إلى دينامية التجربة على الصعيد الاقتصادي ، فالتسيير الذاتي ، كما ينظر إليه قادته ، يمثّل الركن الأساسي على الصعيد الاجتماعي – السياسي . ونعتقد أننا قد استجلينا بعض أبعاد الموضوع الأول ؛ ويبقى علينا أن نتفحص مرمى الموضوع الثاني بالنسبة إلى القطاع الزراعي عامة ، وإلى الحركة التعاونية خاصّة .

يرتبط ظهور التسيير الذاتي في يوغسلافيا بالاصول السياسية لبعض مؤسّسي الحزب الشيوعي في هذه البلاد . فهم متحدرون من الميول ذات النزعة الفوضوية والعفوية التي كانت تميّز الخط الفوضوي – النقابي . وهكذا يبدو التسيير الذاتي بمثابة عملية سابقة لأوانها ، لأن مقدماته التي ينبغي أن تهيئه تاريخياً لم تكن قد توفرت بعد (المستوى المفترض لتطور القوى المنتجة وتناسقها مع تطور علاقات الإنتاج الاجتماعية ، هذا التطور الذي يسهّل ويوسّع وحدة الإنتاج وإشراف العاملين المباشرين على وسائله) . لقد سبق لإنجلز أن أشار إلى هذا الأمر في كتابه « انتي – دوهرينغ » إذ قال : « تستولي البروليتاريا على سلطة الدولة وتحول وسائل الإنتاج أولاً إلى ملكية للدولة » . المقصود ، طبعاً ، هو ديكتاتورية البروليتاريا . ويبقى أن نعرف ما إذا كان اليوغسلافيون ، خلال السنوات الثماني التي سبقت عام (١٩٥٣) ، قد أقاموا ديكتاتورية البروليتاريا ، أو أقاموا سلطات مركزية بيروقراطية ؟ وما إذا كان ينبغي ، بعد الظروف الحرجة التي تهدّد كل ثورة بروليتارية في بداياتها ، استبدال المركزية بعملية تنسيق واندماج عضوي لعمليات الإنتاج ، أو إخضاع هذه الأخيرة للاعتماد المتزايد على اوالية السوق ؟

لئن كان المستوى التكنولوجي – الاقتصادي لدى المنتجين المباشرين ، في المرحلة الاولى من مراحل بناء الاشتراكية على الأقل ،

غير قادر على القيام مقام الكوادر (الموظفون المختصّون) ، من حيث الكفاءة والأداء ؛ وهذا أمرٌ طبيعي جداً ، وغالباً ما صرّح به القــادة اليوغسلافيون ، إلاّ انه يستحيل ، في غياب التدخّل السياسي ، أن يتمكّن العمال في يوم ما من الإشراف على قرارات الكوادر المطابقة لمقتضيات المنافسة في السوقين الداخلية والخارجية . فالتسيير الذاتي ، باختصار ، هو مستوى يتحقق ضمن سيرورة تطورية بالتوافق مع تحقيق اقتصاد متكامل عضوياً ؛ وطراز كهذا يساهم في تطوير الإشراف العمالي ، والديموقراطية ووحدة البروليتاريا . وليس التسيير الذاتي نظاماً إدارياً يصدر بمرسوم . إن ثمة توافقاً بين « الاقتصادويين » اليوغسلافيين والارادويين في قصر اهتمامهم بالمظاهر الحقوقية للعلاقات الاجتماعية ، وإهمالهم (وغالباً مــا يكون ذلك عن قصــد) الاسس الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها هذه العلاقات . وتنجم عن التسيير الذاتي المرتبط باوالية السوق نتيجتان متكاملتان كالآتي :

١ — انه يتيح لتوقعات الكوادر أن تفلت من ضغوط وحدة الإنتاج الاجتماعية على صعيد البنية الإنتاجية العامة للبلاد ، وأن تذهب مذهب المضاربات ، مدعومــة بـ « موافقة » العمال ، الملقبين رسمياً بـ « المسيرين » (gestionnaires).

٢ — انه يتيح أيضاً تقسيم الطبقة العمالية ، وتحويل الصراع الطبقي إلى صراع بين الوحدات الإنتاجية ، لا بل بين مجموعات العمال داخل الوحدة ذاتها ، الأمر الذي يؤدي ، عاجلاً أم آجلاً ، إلى إلغاء الوظائف التاريخية للحزب وللنقابات .

ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي اليوغسلافي يأخذ على عاتقه كمهمّة تاريخية (وكذلك النقابات) ، مسؤولية تقوية الوعي العمالي بغية « المساهمة مساهمة أفضل » في التسيير الذاتي وعملية التثمير .

ونجد في الباب الثالث من الدستور اليوغسلافي الذي سُنَّ في سنة (١٩٦٣) بنداً مهماً جداً يرسم ما يأتي :

« لا يحقّ لأحد أن يملك وسائل الإنتاج الاجتماعية ، فلا الجماعــة الاجتماعية – السياسية ، ولا المنظمة المهنية ، ولا العمال بصورة فردية يحقّ لهم أن يتملّكوا هذه الوسائل بموجب حقّ الملكية القانوني ، مهما كان نتاج العمل الاجتماعي .. إن عمل الإنسان هو القاعدة الوحيدة لامتلاك نتاج العمــل الاجتماعي ، كما انه قاعدة تسيير وسائل الإنتاج الاجتماعية » .

ويتضح من هذا التحديد انه يكفي عدم الإقرار بالملكية القانونية لأحد ، حتى تصبح الملكية اجتماعية . لكن هذا المفهوم الجزئي لطبيعة الملكية المتعددة الأبعاد لا يأخذ بعين الاعتبار كون القاعدة الاقتصادية للملكية لم تصبح اشتراكية بعــد حتى وإن كانت وضعت بتصرُّف منظمات جماعية، ولم يُعَر الانتباه إلى كون « المشركة » التدرّجية للملكية تفترض عملية تمفصل وتنسيق واندماج عضوي تدرجية للملكيات الجماعية لكي تتحقق الملكية الاجتماعية (١) .

---

(١) ملاحظة : يجب عــدم الخلط بين الأشكال الاجتماعية للملكية وسائل الإنتاج (شركات مساهمة – دولنة ، مصادرة أو تأميم) التي تمثل أشكالا قانونية ذات مكانة رفيعة في مسار التحول من الملكية الجماعية إلى الملكية الاجتماعية . وينجم عن ذلك ان الأشكال الجماعية تهيء ، تاريخياً ، تحقيق الملكية الاجتماعية وان الشكل القانوني لا يكفي ، قبل سيطرة العلاقات الاجتماعية الاشتراكية ، لتعريف الملكية الاجتماعية . هذه السيطرة تولد تهافت الادارة وموت الدولة – لا إلغاءها – حسب تعبير « انجلز » . ولقد أشار إلى ذلك لينين في نص له متعلق بطفولية « اليسار » والأفكار البورجوازية الصغيرة (الآثار الكاملة ، المجلد ٢٧ ، باريس – موسكو ١٩٦١ ، ص ٣٣٧ وما يليها – بالفرنسية) .. إذ قال : « ... والحال ان المشركة تختلف عن المصادرة المجردة ، بالضبط ، بكون المصادرة تمّ بواسطة قرار المصادرة وحده دون أن تكون ذات كفاءة في إجراء إحصاء وتوزيع عقلاني لما تمت مصادرته ،

لا تستطيع عملية التشريك هذه ، والتي تلغي ، رويداً رويداً ، الاسس الاقتصادية والقانونية للملكيات الفردية والجماعية لوسائل الإنتاج الاجتماعية بغية إقامة الملكية الاجتماعية ، أن تبلغ غايتها ، إذا كانت ترتكز على قاعدة اوالية السوق ، لا على قاعدة التدخل السياسي الذي ينزع باتجاه الدمج العضوي الموسّع ، والذي يتمّ ضمن أهداف المحورة والمركزة المتدرجتين .

ويبدو امتداد أجهزة التقرير ، حتى آخر وحدة من وحدات العمل وأصغرها وأكثرها ارتهاناً بعملية الإنتاج ، بمثابة ظاهرة ثوروية جداً في نظر بعض الأجنحة العمالية ، أو مناوئي الستالينية ؛ في حين أن هذا المظهر غالباً ما يخفي نمطاً آخر من أنماط القرارات، نمطاً تكنولوجياً — اقتصادوياً يقوده مسؤولو الفروع الفنية و « يصوّت » معه العمال .

ويذكّر بيتلهايم ، حول هذا الموضوع ، بأن « الإشراف الذي يجب على المنتجين أن يمارسوه على وحدات الإنتاج هو إشراف يشارك فيه مجموع المنتجين ، وليس فقط جماعات محدودة من العاملين الذين ينتجون داخل كل وحدة من وحدات الإنتاج هذه على حدة . ويطرح هذا الإشراف من قبل مجموع المنتجين على مجموع وحدات إنتاج قطاع الدولة مسألة الديموقراطية السياسية ، وبالتالي مسألة البنيات الديموقراطية للدولة . إنها مسألة مختلفة كل الاختلاف عن مسألة التنظيم الداخلي

= في حين انه لا تتم المشركة بدون هذه الكفاءة . فالانتقال من عمليات المصادرة (التي تستوجب من رجل السياسة أن يبرهن ، بنوع خاص ، عن صفة الحزم) إلى عملية المشركة يتطلب ثواراً يتمتعون بصفات اخرى » . أضف إلى ذلك أن المسؤولين في يوغسلافيا يعطون حق الحيازة لعمال المشروع (هذه الملكية الجماعية) علماً بأن هذا الحق يؤدي ، في غياب خطة اندماجية عضوية واسعة متوافقة مع اسس الوحدة الاجتماعية للانتاج وللملكية الاجتماعية ، وذلك من جراء اتساع السوق ، إلى تفتيت الملكية الاجتماعية وإلى تقطيع أوصال وحدة الطبقات الكادحة .

لمختلف وحدات الإنتاج (١) .

وفي الزراعة بجميع قطاعاتها ، حيث القوى المنتجة والملكية على مستوى أقل تقدماً وأقل « مشركة » مما هي الحال في القطاع الصناعي ، يجب أن تكون مساهمة العمال فاعلة في القرار المتعلق بتنظيم إنتاجهم ومستقبله . وهذا القرار يجب أن يتناول « الإطار التوجيهي » المرسوم مركزياً ضمن الخطة الانمائية مع إمكانيات إدخال تعديلات محتملة عليه من أجل ضمان السيرورة الحسنة لعملية الاندماج . وتتحدد حالياً خطة التعاونية من قبل توجيهات مركزية ، منبثقة عن الاتحاد العام للتعاونيات ، وعن المتحدات ، وعن السياسة الضرائبية ، وعن مصارف التسليف ، وتهدف جميعها إلى خلق تلاؤم أفضل مع تقلبات السوق . أضف إلى ذلك أن التعاونيين القائمين بـ « التسيير الذاتي » يتعبون من أجل مكسب مادي قريب أكثر مما يجاهدون في سبيل تغير كبير في نمط حياتهم على المدى البعيد . إنهم يجتمعون في مجلس التعاونية ، في لجنة الادارة ، لكن انتباههم يبقى مشدوداً إلى توزيع القيمة المضافة أكثر بكثير مما هو مشدود إلى المشكلات التقنية — الاقتصادية الموكولة إلى كفاءات الكادرات والمسؤولين الفنيين . ولقد جاء الاستفتاء الذي قامت به جامعة بلغراد حول المسائل الثلاث الأهم التي تعالجها المجالس العمالية أو لجان الإدارة منذ انتخابها ، لتؤكد هذه الحقيقة تقريباً . إذ تتوزع اهتمامات المستجوبين في ثلاثة وخمسين تحقيقاً على الموضوعات التالية في جداول أعمال الجلسات :

(١) ش. بيتلهايم : « الانتقال باتجاه الاقتصاد الاشتراكي » ، المرجع المذكور ، ص ١٠٧ .

١ ـــ سلّم الاجور	١٥	أجوبة/٥٣
٢ ـــ تنظيم العمل	٨	
٣ ـــ تنظيم الصفقات	٨	
٤ ـــ إنتاجية العمل	٧	
٥ ـــ مسائل السكن	٦	
٦ ـــ نوعية الإنتاج	٣	
٧ ـــ عــــلاوات	٣	
٨ ـــ مقاييس المردودية	٣	
٩ ـــ كشوفات مالية وإحصائية	٣	
١٠ ـــ **الخطــــة**	٢	
١١ ـــ تخفيض مصاريف الاستثمار	٢	

١٢ ـــ أما تعريفات النقليات والضمان والصحة وفتح أحد الفروع واختيـــار أمين سرّ الوحدة (سكرتير)، واكتساب منافع رأسماليـــة ومسائل الكوادر (١)، فهي مسائل غير ماثلة في عداد المشكلات الثلاث الأهم التي تعالجها المجالس أو لجان الإدارة، حسب أجوبة الاستفتاء.

ومن الملاحظ هنا أن هذا الاستفتاء لم يجرِ في القطاع التعاوني الذي يعنينا بالدرجة الاولى، بل في مشروعات مجاورة لمدينة بلغراد يحتمل أن يوجد فيها وعي أرفع لدى الإدارة العمالية. ومع ذلك، يمكن لهذا الاستفتاء أن يعطي فكرة عن حدود مشاركة العمال وعن أهمية المسائل التي تسترعي انتباههم.

(١) استفتاء ذكره ا. ماندل «الاشراف العمالي والمجالس العمالية والتسيير الذاتي، مختارات»، ماسبيرو، مجموعة الكتب الحمراء، باريس (١٩٧٠)، ص ٣٢٣.

ويتبين هكذا أن المجالس منقادة انقياداً طيعاً للموظفين الكبار ولـ « رؤساء » الذين كتبوا التقرير ، في حين أن العامل لا يغامر غالباً في انتقاد الاختصاصي (اقتصادي ، حقوقي ، مهندس ، الخ ..) ، كما أن المجلس يكتفي بتصريف المهمات التي تعني الحياة الجماعية اليومية في التعاونية .

ويستنتج من ذلك أن على مشاركة العاملين ، في المرحلة الاولى على الأقل ، أن تحدد المستلزمات الاجتماعية ــ السياسية للخطط ولقدرات التعاونيات ، وان ما من أحد يستطيع أن يضمن عملية المشركة في غياب التدخل السياسي ــ الاقتصادي والايديولوجي للحزب المفترض فيه أن يحمي الانتقال باتجاه الاشتراكية ويدافع عن مصالح الطبقة الكادحة .

غير أن رابطة الشيوعيين اليوغسلاف أصبحت صنو الادارة . فتعداد هذا الحزب كان مـــا يقارب (١٤١،٠٠٠) عضو في سنة (١٩٤٥) ، وما يقارب (٤٦٨،٠٠٠) في سنة (١٩٤٨) . الأمر الذي جعل جميع الأزمات وجميع ردات الفعل بوجه الادارة ، لا سيما في الأرياف ، تنعكس انعكاساً عميقاً على بنية وحجم الحزب . وهكذا أصبحت الأكثرية في داخل الحزب من غير الفلاحين ــ الأنصار ، بل من الموظفين ، كما يتبين ذلك من الجدول الآتي :

جدول رقم (٢٣)

الفئات الاجتماعية بين أعضاء رابطة الشيوعيين اليوغسلاف
(بالنسبة المئوية)

السنة	فلاحون	عمّـــال	مستخدمون .. الخ
١٩٤٨	٤٩،٤١٪	٢٩،٥٣٪	٢١،٠٦٪
١٩٥٣	٢٧، ٠٪	—	—
١٩٥٥	١٨، ٠٪	٣١، ٣٪	٥٠، ٧٪
١٩٥٦	١٧،٦٦٪	٣١،٣٦٪	٥٠، ٨٪
١٩٥٧	١٧،٣٢٪	٣٢،٢٩٪	٥٠، ٣٪

المصدر : Notes et études documentaires, No. 2601, op.cit., Page 27.

ويضاف إلى ذلك ، حسب المصدر نفسه ، أن عدد أعضاء الحزب من الفلاحين لم يكن يتجاوز (٢،٢٪) من طبقة الفلاحين في سنة (١٩٥٥) . وتنطوي هذه الظاهرة على دلالة كبيرة بخصوص الاتجاه التدرجي (ابتداء من ١٩٥٢) ، الذي سار عليه الفلاحون ، إذ فضلوا الانضمام إلى « التحالف الاشتراكي للشعب العامل » ، هذا التنظيم الذي يغرق الحزب بدّل أن ينقاد له ، والذي لا يُلزم بشيء ، ويضمّ غالبية البالغين .

وتجاه هذا الموقف الحذر الذي يقفه الفلاحون من الحزب ، ردّ الحزب لائماً ، باستمرار ، الفلاحين والعمال من أصل فلاحي ، على كونهم سلبيين ، وطامعين بالأرباح المباشرة ، وعلى كونهم يعيقون

الإنتاجية بسبب عدم كفاءتهم ، الأمر الذي يطرح غالباً مسألة إبعادهم عن المصانع لأنهم من ذوي « الذهنية الرجعية » . أما بالنسبة إلى التنظيم السياسي للقرية ، فالمشروع اليوغسلافي قد أقام مجلسين انتخابيين : الأول لمجموعة الصناعيين ـ الحرفيين ، والثاني لمجموعة الزراعيين ، مستهدفاً من خلال هذا الإجراء تقليص التأثير السياسي للفلاحين على صعيد المؤسسات بربط عدد أعضاء كل من المجلسين ، لا بالتعداد الشعبي الذي يمثّله المجلس . بل بالاسهام الذي تقدّمه كل مجموعة للدخل الصافي . وفي هذه الحالة ، ينبغي أن يكون قطاع الصناعة ـ الحرف ممثلاً تمثيلاً إضافياً ، نظراً لمستوى الأسعار الصناعية الأعلى ، بما لا يقاس ، بالنسبة إلى مستوى الأسعار الزراعية . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، ينبغي أن تكون كل لائحة وحيدة ، وأن تنال موافقة الحزب .

وفي هذا المناخ من الحذر المتبادل ، لم يعد الحزب يحتل موقعاً حسناً في الأرياف يمكنه من إنجاز عملية « مشركة » ملكية وسائل الإنتاج ، لا سيما الملكية العقارية التي تنطوي على قدر من التعقيد أكبر بكثير من سواها .

فلنعد إلى التسيير الذاتي في التعاونيات ، ولنتفحّص تنظيمه الداخلي الذي يعيّن حدود ومرمى مشاركة الفلاحين ـ الأعضاء في إعداد القرارات .

نلمس أن اللامركزية والنزعة الليبرالية قد ساهمتا في تقوية سلطة الكوادر داخل المجالس والوحدات لتسهيل تكييف الإنتاج بمقتضى علاقات السوق . وهكذا رفعت الحكومة اليوغسلافية في سنة (١٩٥٨) النسبة المئوية لممثلي العمال والمستخدمين العاملين في التعاونيات .

وتوضيحاً لهذه الواقعة نستعرض حالة تعاونية « داردا » في مقاطعة

« بارانجا » حيث يؤلّف العمال والمستخدمون من جهة ، والفلاحون — أعضاء التعاونية من جهة اخرى ، هيئتين متميزتين في انتخاب مجلس التعاونية ولجنة الإدارة ؛ لكنه يبدو بوضوح كبير أن الفلاحين الذين يعدون (٨٠٠) عضو ممثلون تمثيلاً متدنياً ، إذ ليس لهم سوى ثلاثة ممثلين في لجنة الإدارة ، مقابل أربعة للهيئة الاخرى التي لا تعدّ سوى (٥٢) عضواً . وينتخب المدير ، كما في كل مكان آخر ، بناء على مباراة منظمة بالتعاون بين مجلس القرية ومجلس التعاونية . ويتعاون المدير ، خلال مدة ولايته الممتدة على (٤) سنوات ، مع الاختصاصيين ولجنة الإدارة بغية تنفيذ مقررات المجلس وإعداد التقارير والخطط والمسائل الواردة عادة في جدول أعمال جلسات المجلس .

كما ان المبالغة في تمثيل هيئة العمال — المستخدمين في المجلس ليست أقلّ بروزاً في تعاونية « بوبوفاك » ، في « بارانجا » أيضاً ، إذ من أصل (٢٦) عضواً منتخبين ، نجد (١٦) مستخدماً (عدد الأعضاء ٢٧) و (١٠) فلاحين (عدد الأعضاء ٥٠٠ أُسرة) . إلاّ أن التفاوت أقلّ بكثير في اللجنة (٣ فلاحين + ٣ مستخدمين + المدير) . وهنا يعاني المدير (رجل أعمال) من بعض التعقيدات الشكلية التي تنطوي عليها عملية التسيير الذاتي ؛ فهو كدماغ للتعاونية لا يفهم وجود اللجنة بينه وبين المجلس ، « فما يجب على لجنة الإدارة أن تدرسه ، إنما يقرّره المجلس ، لذلك **نجمعُ سويةً المجلس واللجنة** ونقرر جميعاً معاً . **هذا عمل غير منطبق على الأنظمة ، لكن الامور تسير . نفعــلُ ذلك لأسباب عملية ، وهذا من روح التسيير الذاتي مئة بالمئة »** (١) .

وهذا المدير منسجم مع نفسه لأن كوادر مؤسسة التسيير الذاتي — « السراب » ، بدأت تعيق تطور علاقات السوق ، فحسناً ما فعل .

---

(١) مقتطف من « الزراعة الحديثة والاشتراكية » ، المرجع المذكور ، ص ٢٠٧ .

وانطلاقاً من التناقضات الحالية والمحتملة بين الدينامية الاقتصادية المتنامية للسوق ، والدينامية الاجتماعيـــة ـ السياسية للتسيير الذاتي ، اضطرّ القادة اليوغسلافيون لتكييف الثانية بموجب الاولى . ونذكر الحالة الآتية توضيحاً لهذه السيرورة :

منذ سنة (١٩٦٨) ، تحاول يوغسلافيا استجلاب الرساميل الأجنبية لتسريع بناء اشتراكية « رخاء » ، خاصة في المشروعات الصناعية الكبيرة ، ولقد عُقدت اتفاقية بهذا المعنى بين الشركة الايطالية زانوسّي (Zanussi) التي تنتج تجهيزات منزلية ، ومشروع راد كونكار (Rade Koncar) في زغرب ، تقضي بأن يقدّم الطرف الثاني للطرف الأول محركات كهربائية ومبردات حرارة (radiateurs) ، وتقدّم زانوسّي ، بموجب هذه الاتفاقية ، (٤٩٪) من الرساميل المستثمرة وتتكفّل بالسوق .

لكن المستثمرين الأجانب كانوا يترددون أمام صعوبة تتعلّق بشكل الملكية الاجتماعية المحــدّدة في الباب الثالث من الدستور اليوغسلافي الصادر سنة (١٩٦٣) من جهة ، وبنظام « التسيير الذاتي العمالي » من جهة اخرى .

ولقد تبيّن أن مشكلة مشاركة المستثمرين الجدد في إعداد القرارات المتعلقة بالادارة يمكن حلّها بواسطة ممثلين يوغسلافيين في مجلس الادارة ، وهكذا حلّت مسألة المشاركة . في حين ان المشكلة الأعقد المتعلّقة بخروج الرساميل ومدّة التسديد بقيت موضوع مفاوضات صعبة جداً : لقد أعلن أحد مدراء المصارف « ان تسديد رأس المال ودفع الأرباح مرتهنان ارتهاناً وثيقاً بإمكانيات تطوير الصادرات . وتم الاتفاق على تخصيص (٣٣٪) من الأرباح بالقطع النادر القابل للتحويل لتسديد الرأسمال ولدفع أرباح الشركاء الأجانب » . لكن هذه النسبة المئوية ليست سوى (٧٪) ، الأمر الذي يزيد في تردد المستثمرين الأجانب .

أضف إلى ذلك أن هؤلاء المستثمرين الأجانب لا يحبّذون طرق المحاسبة اليوغسلافية . وقد اجتهد المشرعون اليوغسلافيون في تطمين مفاوضيهم . إذ وعدوهم بتعديلات حثيثة ذات طابع جذاب ، وبضمانة أقوى للرساميل المستوردة . ونستدل من كل ذلك عل أن « الاقتصادويين » اليوغسلافيين أصبحوا « واقعيين » أكثر فأكثر ، إذ وفّروا لاوالية السوق جميع الشروط الضرورية لحسن سير عملها ، لأنهم أدركوا بتزايد أن هذه الاوالية لها نواميسها الخاصّة التي تتجاوز حسن النية مهما كانت هذه النية « اشتراكية » .

خاتمـــة

مواقع الفئات الفلاحية اليوغسلافية
تجـــاه ظـــاهـــرة التعـــاون :

لئن كانت طبقة الفلاحين اليوغسلافيين تتسم بملامح ايديولوجية مشتركة ، شأنها شأن كل طبقة فلاحية ، إلاّ انه لا يمكن النظر إليها بأنها مجموعة اجتماعية متناسقة تلعب الدور نفسه تاريخياً في عملية الإنتاج ، وتتبع ، بالتالي ، النهج ذاته . ولذلك لم يكن للتقلّبات ولردات الفعل ، التي ميّزت السياسة الزراعية منذ سنة (١٩٤٥) ، النتائج عينها في مختلف الأوساط الفلاحية . فالـ(٣١٦،٠٠٠) أُسرة من المستوطنين التي زرعها النظام الجديد في سهول سلوفانيا وكرواتيا ، والتي أصبحت القاعدة الفلاحية للحزب ، لم تكن تخامرها الريبة التي تخامر الفلاحين الكبار الذين جرّدوا من أراضيهم (سنة ١٩٤٥ تمّ تجريـــد أصحاب الحيازات التي تفوق ٢٥ هكتاراً ، وفي سنة ١٩٥٣ ، أصحاب الحيازات التي تفوق ١٠ هكتارات) . وكانت الدفعة الاولى منهم ممن تعوزهم الخبرة وينقصهم التجهيز ، تؤلّف الغالبية المطلقة من المنتسبين لتعاونيات العمل الفلاحية القديمة (ت.ع.ف) . في حين أن عناصر الدفعة الثانية انضووا تحت لواء التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) .

ومما لا شك فيه أن تجميع الحيازات بطريقة قسرية في النظام التعاوني قد أزعج الفئتين ، إلاّ أن ما لا يقلّ صحّة عن ذلك هو كون كل فئة منهما كانت تعاني وتقاوم انطلاقاً من موقع اقتصادي وسياسي خاص بها . مع العلم أن هذا التمايز ما برح يتفاقم بعد اعتماد سلسلة التدابير الليبرالية واعتماد اوليـــة السوق . وإضافة إلى ذلك ، بدأت تناقضات جديدة بين القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص تبرز على صعيد السوق ، إذ وجد الفلاحون الصغار من أصحاب الحيازات التي تقلّ عن (٣) هكتارات أنفسهم مرغمين أكثر فأكثر أن يبحثوا عن الحلول التي تتيح لهم تحمل تكاليف المعيشة السريعة الارتفاع والناجمة عن تأخير بيـن جداً بين الأسعار الزراعية والأسعار غير الزراعية . ويضاف إلى ذلك أن البنية التحتية والصناعة الثقيلة اللتين بوشر بهما فوراً بعد الثورة ، كانتا قد باشرتا ، ابتداء من سنة (١٩٥٣) ، في فتح أسواق جديدة تشجع هجرة العناصر الريفية الفتية مما فاقم من أوضاع الحيازات الصغيرة في الوقت الذي لم تنجح فيه إمكانيات النمو والتوسع الجديدة للقطاع التعاوني في تخفيف شقّة التباعد بين فئتي الفلاحين المذكورتين .

ولقد أرغم هذا التطور الفلاحين الصغار على الاستسلام بوجه المتحدات الزراعية ــ الصناعية ، وبوجه الـ « كولاك » الصغار . فهـــم لا يقدرون على تحديث أو تثمير الحيازات التي يستغلونها ، بسبب ضغوط متنوّعة كضيق ملكياتهم ، وعجزهم المادي عن توظيف المال فيها لمدة طويلة أو جذب عروض التسليف ، وحظر الإنتظام في نقابات مستقلة . وجميع هذه الموانع ناجمة عن سياسة تهدف ، عاجلاً أم آجلاً ، بشكل أو بآخر ، إلى تصفية الملكية العقارية ، والصغيرة منها بالدرجة الاولى . لكنه تبين أن هذه السياسة تحاول « مشركة » الأرض ، دون أن تضمن العمل لهؤلاء الفلاحين الصغار الذين كانوا أوّل حلفاء للنظام . وانطلاقاً من هذه الأوضاع ، استمرّت فئة الفلاحين الصغار في حلّ معضلة العمل بطرق مختلفة :

– هناك فئة تبيع الأرض لتهجر الزراعة نهائياً ، لأنها غير مهيّأة ، لا اجتماعياً ولا مادياً ، للبقاء مرتبطة بالأرض . لهذا السبب وصفت بأنها فئة فلاحية زائفة ، لا سيما في المناطق المتقدمة .

– وهناك فئة ثانية لا تتخلى عن الملكية ، سواء بسبب عدم ثبات عملها الحالي ، أو بسبب رغبتها بدخل إضافي .

وفي مجتمع يرتفع فيه مستوى الاستهلاك تبعاً لتوسُّع « الطبقة الجديدة » والهجرة والعمل المزدوج ، يتأمّن تشغيل الحيازات العقارية الصغيرة بأنماط متعددة كالتالي :

١ – بطريقة التأجير لـ « كولاك » الصغار أو لتنظيمات القطاع الاشتراكي – التعاوني (ت.ز.ع) و (ت.ع.ف) .

٢ – بالضمّ إلى حيازات الأقـــارب .

ويكون المالك في الحالتين المذكورتين إما نازحاً إلى المدينة حيث يحصل على دخل يكفيه ، أو مهاجراً إلى اوروبا الغربية ، وفي كلتا الحالتين يكون قد أمن لنفسه ضمانة ما لمستقبله .

٣ – بواسطة المالك نفسه الذي يحاول الجمع بين عملين له بغية تأمين مبلغ إضافي لدخله غير الكافي لإعالة أُسرته (متوسط ٥ أشخاص) ، وتحسين مستواه الاستهلاكي . لقد خبر ج.ب. برودهوم هذه التطلعات بحرارة عاطفية أكبر ، فأردف قائلاً : « ... لذلك من المفضّل أن يحتاط المرء بنفسه للسنوات العجاف . أضف إلى ذلك أن هذا الدخل الزراعي الإضافي الحاصل من العمل في أوقات الفراغ وأيام الآحاد يجسّد مسبقاً جهاز التلفزيون الموعود ، والدراجة

النارية التي تراود الأحلام ، والاسمنت الذي سوف يستخدم لبناء البيت الذي يُحلم به » (١) .

وبالرغم من كون هذا الاسلوب ينال لوماً وإدانة لا ينقطعان من قبل الاقتصادويين والمسؤولين اليوغسلافيين عن المشروعات بحجة كونه سبب السلبية الاجتماعية ـ السياسية وسبب التغيُّب عن العمل لدى فئة متزايدة من العمال (الذين تزايد عددهم من ٨٠٠،٠٠٠ عامل سنة **١٩٥٣** إلى ١،٦٠٠،٠٠٠ عامل سنة ١٩٦٦) ، إلاّ أنه يلقى تشجيعاً واسعاً بسبب تزايد عدد حالاته وبفضل اتفاقات مرنة للغاية تعقد مع الـ (ت.ز.ع) .

ويجدر التذكير بأن العمل المزدوج يؤلّف إحدى تناقضات النموذج اليوغسلافي التي حاول النظام بترها بواسطة إصلاح (١٩٦٥) الاقتصادي الذي كان يصبو إلى رفع الأسعار الزراعية إلى مستوىً تتحسّن فيه مداخيل العاملين في هذا القطاع ، ويبطل العمل المزدوج كحاجة حياتية . لكن « الاقتصادويين اليوغسلافيين لم يدركوا أن التحكم بالأسعار الصناعية في السوق الليبرالية أصعب بكثير من التحكم بمثيلاتها الزراعية. وهكذا ، فمع ارتفاع الاجور العنيف ، والقفزات التضخمية ، ودعوة الرساميل الأجنبية واستيراد التجهيزات الطليعية ، أدى تزايد البطالة إلى تعظيم أهمية العمل الثاني على صعيد الحيازات الصغيرة . يضاف إلى ذلك ، من جهة اخرى ، إن سعر الأرض المتدني للغاية لا يشكّل حافزاً على البيع مهما تردت الأوضاع المادية للعائلة صاحبة الملكية .

هذا ، وما برحت عملية التفاوت تقوى بين فئة الفلاحين الصغار (٧٠ ٪ من العائلات الفلاحية ، وتملك **٤٣** ٪ من الأراضي الخاصة) ،

---

(١) في « الزراعة الحديثة والاشتراكية » ، المرجع المذكور ، ص ٢٧٩ .

وفئة الفلاحين « الكبار » (١٣ ٪ من العائلات الفلاحية ، وتملك ٣٣ ٪ من الأراضي الخاصة). ويستطيع عناصر هذه الفئة الثانية الذين تتوفر لهم الشروط الاقتصادية والتقنية ، أن يستثمروا بسهولة ، وعن طريق التعاون ، مساحة تتراوح بين (٢٥) و (٣٠) هكتاراً (تشمل الحد لأقصى للملكية البالغ ١٠ هكتارات وملكية الأقارب أو القطع الصغيرة المستأجرة) .

ومنذ اعتماد الاسس الليبرالية وإقامة وتعزيز إوالية السوق ، والأرياف اليوغسلافية تشهد نهضة الـ « كولاك » الصغار الذين لا يتعاونون مع القطاع « الممشرك » بغية تحويل الفلاحين الصغار إلى بروليتاريين فحسب ، بل يتدعمون من خلال التعاون مع الإمكانيات غير المحدودة في التعاونيات الزراعية العامة ، وضد الهدف الأعلى الملقى على عاتق هذه التعاونيات (والقائم على المساهمة في الانتقال إلى الاشتراكية بالريف) إن التعاون المكثف لاستثمار المساحات المتاحة من حيازات الكولاك الجدد يتيح لهؤلاء تأمين دخل أكثر ضمانة وأرفع مما كانوا يأملون الحصول عليه من ملكياتهم القديمة ذات المساحة المتراوحة بين (٢٥) و (٣٠) هكتاراً . وقد أشار أحد هؤلاء المستثمرين إلى هذا الأمر الواقع الجديد بقوله : « الآن ، وبواسطة نصف مساحة أملاكي ، أُربّي عدداً أكبر من الخنازير والأبقار ، وأكسب معيشتي بشكل أفضل مما مضى ، وذلك بفضل التقدم » (١) .

وهكذا ترتبط تجهيزاتهم التقنية والاقتصادية الخاصة بتجهيزات الـ (ت.ز.ع) وتتزايد نشاطاتهم إلى الحد الذي تستغرق فيه أكثر من (١٢) ساعة عمل في اليوم الواحد ، وتترسّخ مواظبتهم فتذكّر بمثابرة أصحاب المعامل . ومن شأن هذه العوامل المتدامجة تدامجاً عقلانياً أن تتيح لهؤلاء الفلاحين تحقيق مقدار من القيمة المضافة التي تنافس

(١) « الزراعة الحديثة والاشتراكية » ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٨ .

ما يتحقق في المتحد الزراعي الصناعي لكل عامل في منطقة بارانجا (١،٤٠٠،٠٠٠ دينار قيمة مضافة، على ٢،٠٠٠،٠٠٠ دينار من الإنتاجية الخام، مقابل ١،٦٠٠،٠٠٠ على ٥،٧٥٠،٠٠٠ في متحد بيلييه). وبالإضافة إلى ذلك، تتمكّن هذه العوامل أن تؤمّن للعاملين المنتجين من أعضاء الاسرة مستوى دخلٍ مرتفعٍ، يساوي دخل موظف متوسط من كوادر القطاع الاشتراكي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الخطّ البياني لتطور المردوديات الحاصلة والذي يستمرّ صاعداً، مبيناً هامش القدرة الزراعية ـ التقنية الكامنة التي لم تستخدم بعد، يمكننا أن نتوقع لـ «كولاك» الصغار التعاونيين وضعاً أفضل على صعيد التنافس مع المتحدات، كما لم يعد الـ «كولاك»، بفضل سرعة تقدمهم، يَحسدون العاملين في المتحدات على ميزاتهم الاجتماعية (مدة دوام العمل، أيام العطل المدفوعة، ترقيات، الخ.) لأن إمكانياتهم المتزايدة تتيح لهم عيشاً أفضل، وتمكّنهم من مكننة أعمالهم وتلبية رغبة التحديث لدى العناصر الفتية من ذويهم، الأمر الذي يوفر ديمومة الديناميكية في استثمار الحيازات.

جدول رقم (٢٤)

مردودات مقارنة بين المتحد والقطاع الخاص في بارانجا (كنتالات / هكتار)

السنة	المتحد			الخاص					متوسطات يوغسلافية		
	قمح	ذرة	شمندر سكري	المتعاونون			الأفراد		قمح	ذرة	شمندر سكري
				قمح	ذرة	شمندر سكري	قمح	ذرة			
١٩٦٢ ــ ١٩٦٣	٤١	٤٩	٣٧٨	١٩	٢٣	٢٧١	ــ	ــ	١٧	ــ	٢٥١
١٩٦٣ ــ ١٩٦٤	٣٩	٤٥	٤٠٧	٢٣	٢٧	٢٩٥	ــ	ــ	١٩	٢٧	٢٧٧
١٩٦٤ ــ ١٩٦٥	٣٦	٥٥	٤١٩	٢٤	٣٥	٣٢٢	١٨	٢٩	١٨	٢٩	٣٢٠
١٩٦٥ ــ ١٩٦٦	٣٦	٦٦	٤٨٠	٢٧	٤٢	٣٦٤	٢٢	٣٤	٢١	٢٣	٣٢٩
١٩٦٦ ــ ١٩٦٧	ــ	ــ	ــ	٣٧	ــ	ــ	٢٥	ــ	ــ	ــ	ــ

المصدر : « الزراعة الحديثة والاشتراكية » ، المرجع المذكور ، ص : ٢٦٥ .

وتستجلب هذه المزارع ، كما تفعل أجهزة القطاع المشرك ، عمالاً موسميين بوسنيين أثناء الأعمال التي لا يمكن تأجيلها . وهكذا راحت خطورة التفاوت بين المناطق وبين الفئات تزداد ، إذ أن الكولاك الصغار يستأجرون تقنية التعاونيات والأيدي العاملة المتوفرة في المناطق المتخلفة . ولقد نشرت جريدة الكومنست ، في عددها الصادر في (١٩٥٨/٢/٧) أن (٥٢٪) من الحيازات التي تفوق مساحتها الثمانية هكتارات في صربيا ، تستخدم إجراء . ونشرت جريدة البوربا في عددها الصادر في (١٩٦٢/٨/٣٠) ما مفاده : « ان المنتجين الممتازين المزعومين (...) هم مزارعون يستغلون أراضي الغير ، ومستخدمو أيد عاملة وتجار مجرّبين (...) . فالبعض منهم لا تمسّ يده المجرفة مرة واحدة في السنة ، إذ يستخدمون الأيدي العاملة (...) ويكتفون بالإشراف على أعمال الحقول ، وبممارسة التجارة .

ويجب ألا يخفي هذا التباعد والاستقطاب بين المزارعين ،من أصحاب المساحات التي تقلّ عن (٣) هكتارات والمساحات التي تزيد عن (٨) هكتارات ، وجود فئة من الفلاحين الذين يملكون مزارع من (٥) هكتارات كحدّ وسطي ، ويعتبرون أنفسهم في وضع مؤقت . لأنهم ، شاؤوا أم أبوا ، محكومون بالزوال أو بالالتحاق بإحدى الفئتين المتنازعتين السابقتين . ونرى في هذه الفئة مجموعة تضمّ فلاحين متقدمين في العمر ، قانعين بمزارع قليلة التطور نسبياً . كما أن هناك بالمقابل مجموعة اخرى يجاهد أفرادها لكي يصبحوا « كولاكاً صغاراً » ، محاولين عن طريق التعاون المكثّف بين أعضاء الاسرة ، أن يدخروا ، بفضل الهجرة والعمل الإضافي ، مبلغاً ضرورياً لإنشاء وإدارة مزرعة متوسطة تفوق العشرة هكتارات ، وتتوسع باستئجار بعض الأراضي أو بشرائها أو اكتسابها عن طريق الإرث .

وإذا تفحّصنا ، على ضوء هذا التصنيف الذي ذكرناه للتو ،

الوظيفةَ الاقتصادية والاجتماعية للـ (ت.ز.ع) في سيرورة التطوّر الريفي في يوغسلافيا ، نلاحظ أن الـ (ت.ز.ع) كانت ، منــذ الثورة ، وما زالت من فعل الفلاحين المتوسطين الذين أصبحوا لاحقاً « كولاكاً صغاراً » انتفعوا وتدعّموا من التطور الاقتصادي والسياسي المؤاتي لهم . والواقع أن الـ (ت.ز.ع) ، حتى لا نتكلّم على (ت.ع.ف) التي أفل نجمها بعد عام (١٩٥٣) بقليل ، لا تقوم بدورها التاريخي في «المشركة» التي غالباً ما نادى بها القادة اليوغسلافيون . وقد تمكّن التعاون الزراعي من مضاعفة الإنتاجية الزراعية بواسطة تطوير أجهزته العديدة ومضاعفة عتاده التقني . كما تمكّن من ربط الإنتاج الزراعي عن طريق توسيع عقوده العديدة المطواعة في القطاع الخاص ، وبواسطة دمج هذا الأخير في إطار المتحدات الزراعية – الصناعيــة و « بوغوناتها » المختلفة . إلاّ أن الظاهرة التعاونية لم تستطع التوصّل إلى « مشركة » الأرض للأسباب الآتيــة :

١ – بالرغم من كون هذه الظاهرة تربط الغالبية الساحقة من الفئة الفلاحية الصغيرة ، إلاّ أن هذه الجماعة لم تتخلّ عن حقّ الملكية نظراً لعدم كفاية الدخل الذي تحصل عليه في العمل الثاني ولعدم استقراره ، وبفضل ضمانة اسلوب التعاون الذي يؤمّن دخلاً إضافياً وبفضل طواعيته . وتجدر الإشارة ، بهذا الخصوص ، إلى أن عمال المتحدات يظهرون أكبر قدر من التعلق بعقاراتهم الصغيرة .

وفي حالة عدم تمكن المزارع الصغير من العيش في بيته ، يمكنه تأجير أرضه إلى أحد القطاعات مقابل ريع هو ، رغم تدنّيه ، أكثر مؤاتاة بكثير من سعر البيع التافه. وهذا ما يطيل ديمومة الريع الذي يمثّل ظاهرة تفسّر ، إلى حد كبير ، إعاقة سيرورة الانتقال من الملكية الخاصة للأرض إلى الملكية الاشتراكية .

٢ – ولئن كان الـ « كولاك » الصغار خاسرين في عملية الاندماج في خطط الـ « بوغونات » في المتحدات من خلال العقود مع التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) ، إلاّ انهم يشعرون بارتياح كبير للتعاون ، لأنه يثمّر حيازاتهم الموسعة ، الأمر الذي يتيح لهم أن يؤمنوا مكسباً اقتصادياً وتقنياً ، متزايداً بشكل محسوس .

وها هم يقدمون على إقامة تعاون خاص مستحدث فيما بينهم يقوم على شراء المعدات مشاركة ، لا سيما في المناطق المتقدمة ، مثل بارانجا ، والاستغناء تدريجياً عن الكثير من الخدمات التي تقدمها التعاونية أو المتحد .

ففي سنة (١٩٦٤) ، كان ما يقارب ربع آلات البذار ملكاً مشتركاً بين العديد من المتجاورين . وفي بارانجسكو (Baranjsko) وبيتروفولو سيلو (Petrovolo Selo) كنا نرى أن أربعة من أصل خمسة جرّارات فايركسون تمّ شراؤها حديثاً تخصّ مجموعة متعاونة من اثنين أو أربعة كولاك صغار . وأخيراً ، هناك (١٠٪) من المزارعين يسدّدون خدمات الجرارات أو الشحن التي يقدمها الجيران بشكل عمل (١) . وهكذا وجد الـ « كولاك الصغار » أنفسهم من جديد أقوياء بما فيه الكفاية، كما رأينا ذلك من خلال التصنيف السابق . لقد خسرت طريقة التعاون رسالتها التاريخية كأداة للـ « مشركة » ، وكإطار يمثل الفلاحين من أصحاب المزارع الخاصة ، بعد تقليص عدد ممثليهم في المجالس واللجان لصالح المستخدمين والموظفين الكبار . وليس من باب الصدفة وخارج منطق هيمنة علاقات السوق أن تقام الـ « بوغونات » التعاونية في المتحدات لتحلّ ، على الأمد الطويل ، محلّ التعاونيات بغية المساومة وعقد الاتفاقات مباشرةً ، مع القطاع الخاص عامة ، ومع

(١) « الزراعة الحديثة والاشتراكية » ، المرجع المذكور ، ص ٢٢٦ .

الـ « كولاك الصغار » خاصّة . وثمة سؤال مهمّ جداً يطرح بهذا الخصوص : فإذا كان الفلاحون من أصحاب المزارع الخاصة ، في أعقاب تكريس الأجهزة التعاونية رسمياً وبسبب عدم القدرة على تشكيل نقابة ، وجدوا أنفسهم واقعين من جديد ، بصورة مباشرة ، في قبضة المتحدات ، فهل هذه الأجهزة الأخيرة أكثر جدارة في تحقيق « مشركة » الزراعة والأرض ؟ لا نظن ؛ لأن مشركة الزراعة ترتبط ارتباطاً حميماً بتطور عملية « المشركة » في القطاعات الاخرى ، ولأن تصفية الملكية الفلاحية الصغيرة ترتبط ارتباطاً حميماً بإلغاء التناقض المركزي للاقتصاد اليوغسلافي ، أي العمل المزدوج ، ولأن المشركة الإجبارية ليست سهلة المنال ، تاريخياً ، ومن شأنها أن تنتهي بهجرة ربع مجموع السكان من العناصر القادرة على العمل .

وأما « مشركة » المزارع المتوسطة التي في حوزة الـ « كولاك الصغار » ، فبقطع النظر عن إلغائها القسري غير المقبول، تاريخياً ، فهي عملية غير معقولة ولا ممكنة حالياً ، لأن أصحاب هذه الحيازات لا يرون أية مصلحة في التخلي عن حقّهم بالملكية كيفما كانت صيغته ، كما لا يرون أية مصلحة في التخلي عن قدرتهم الاقتصادية المتزايدة دون انقطاع . فهم يصلون إلى موقف يجعلهم متمكنين من تشغيل مزارعهم ، حتى خارج اسلوب التعاونيات ، باعتماد التعاضد فيما بينهم ، لا بل بإعادة تشكيل التعاونيات الخاصّة إذا اقتضى الأمر ، أو باستدعاء العمال الموسميين المتوافدين من مناطق أقلّ تطوّراً ، والتي لا يمكن للفرق القائم بين مستواها الاقتصادي ومستوى المناطق المتطورة إلاّ أن يتفاقم ما دامت المنافسة قائمة بين المشروعات أو المناطق .

ونستخلص من هذا أن حلّ هذه المشكلات مرتبط ارتباطاً حميماً بتطور المأزق اليوغسلافي (والذي جرت إليه علاقات السوق) لتنخرط

يوغسلافيا من جديد ، وبشكل تدريجي ، في قسمة العمل الرأسمالية الدولية وتحتجب فيها تدريجياً العلاقات الاشتراكية المخططة التي تسمح لها بالقرار المستقل في توظيف إمكاناتها وحلّ معضلاتها .

ولا شك بأن التطور الكمي للمنهج التعاوني لا يمكن إنكاره ، وتبدّله النوعي الذي كان ينبغي أن يقود، بواسطة القوة الداخلية للعلاقات التعاونية ، باتجاه إقامة الاشتراكية ، أخذ يعرقله تطور الاواليات الاقتصادية التي تدفع إلى المزيد من اعتماد الاسس الليبرالية . وهكذا يجد النهج التعاوني نفسه معطّلاً ، ويفقد سبب وجوده كأداة لإقامة الاشتراكية . ويتحول إلى جهاز وسيط من شأنه أن يسهّل ، بالدرجة الاولى ، اندماج مصالح القطاع الخاص بمصالح المتحدات . إنه يبدّل طبيعته ورسالته ، ويتأبّد ويتوالد من حيث كونه جهازاً وسيطاً ، ما دامت مصلحة « الاقتصادويين » في المتحدات تقضي بجعل المزارع الخاصّة تنتج ما لم يستطيعوا بعد إنتاجه بمردودية أكبر في تعاونياتهم ، وما دام هؤلاء « الاقتصادويين » لا يرون فائدة في إلغاء وظيفة التوسط للجهاز التعاوني والتقدم باتجاه الإشراف مباشرة على إدارة القطاع الخاص لدفعه في مسار « المشركـــة » .

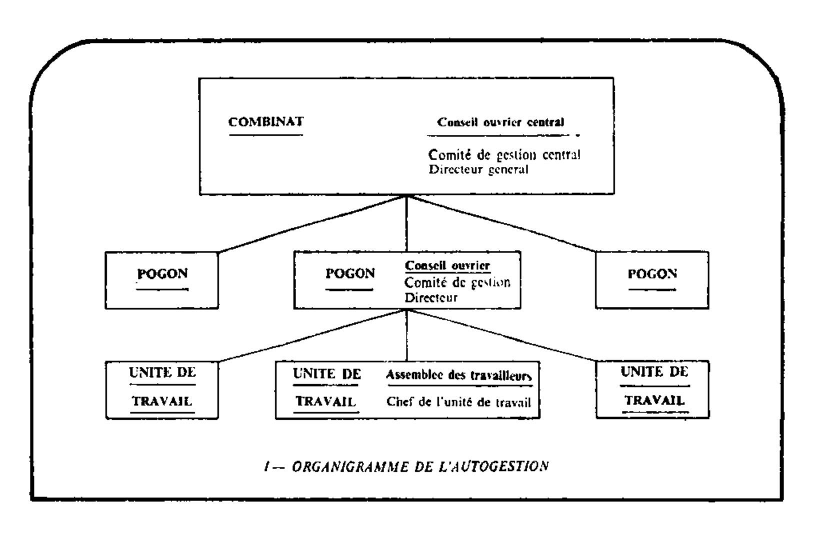
إن استمرار التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) ، الذي كان مبرّراً لزمن طويل على ما يبدو ، بالوظيفتين المذكورتين آنفاً ، يرتبط في الوقع بتطور السياسة التي نهجتها المتحدات ، تلك السياسة المتحدّدة بدورها بالاواليات الاقتصادية وبتوازن العلاقات بين القوى السياسية .

ويصعب كثيراً ، ضمن هذه الشروط ، توقل ما سوف يكون مصير هذا القطاع ، الذي يشكّل جزءاً لا يتجزّأ من نموذج معروف جداً بسرعة عطبه وصفته الذرائعية (Pragmatisme) . وهاتـــان

السمتان تشكّلان فيه مصدرَيْ التأمل واستخلاص العبر . وينبغي ألا ننكر كون هذه التجربة هي عبارة عن « الاشتراكية الممكننة » ؛ علماً بأنه من الطبيعي جداً توقع إمكانات عديدة تحصل في كنف اشتراكية تسير على هدي السوق .

ملحقـــات





I — ORGANIGRAMME DE L'AUTOGESTION

PRODUCTION AGRIC.		INDUSTRIES	SERVICES
Production Vegetal	5 "pogons" vegétaux	Sucrerie	Administration et gestion
Production Animale	Fermes laitières	Laiterie	Transports
	Bovins d'engraissement	Abattoir	Mécanique 1
	Porcs	Transformation du chanvre	Mécanique 2
	Poulets	Machines Agricoles	Constructions
	Pêche	Aliments du Bètail	
Production Viticole	1 Pogon		

II — LES 22 POGONS DU COMBINAT BELJE

I et II Sont extraits de "*Agriculture Moderne et Socialisme*". P.U.F. 1968, pp. 80, 105.

BIBLIOGRAPHIE

I — OUVRAGES GEIDRAUX

- Brus W. "Problème Généraux du Fonctionnement de l'Economie Socialiste"
  Collection : "Economie et Socialisme".
  Maspero, Paris 1968.
- Bettelheim Ch. "La transition vers l'Economie Socialiste"
  Collection : "Economie et Socialisme".
  Maspero, Paris, 1970.
- Bettelheim Ch. "Calcul économique et Formes de Propriété"
  Maspero, Paris, 1970.
- Bobrowski C. "La Yougoslavie Socialiste"
  A. Colin, Paris, 1956.
- Bouvier C. "La collectivisation de l'Agriculture en U.R.S.S. CHINE, et Démocraties Populaires"
  Cahiers de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, No. 91.
  A. Colin, 1958.
- Caire G. "L'Economie Yougoslave"
  Les éditions ouvrières, Paris, 1962.
- Garaudy R. "Le grand tournant du socialisme"
  Editions Gallimard 1969.
- Mandel E. "Controle ouvrier, conseils ouvriers, Autogestion anthologie"
  Maspero, 1970.
- Staline "Les problèmes Economiques du Socialisme en U.R.S.S."
  Editions Tirana, 1968.

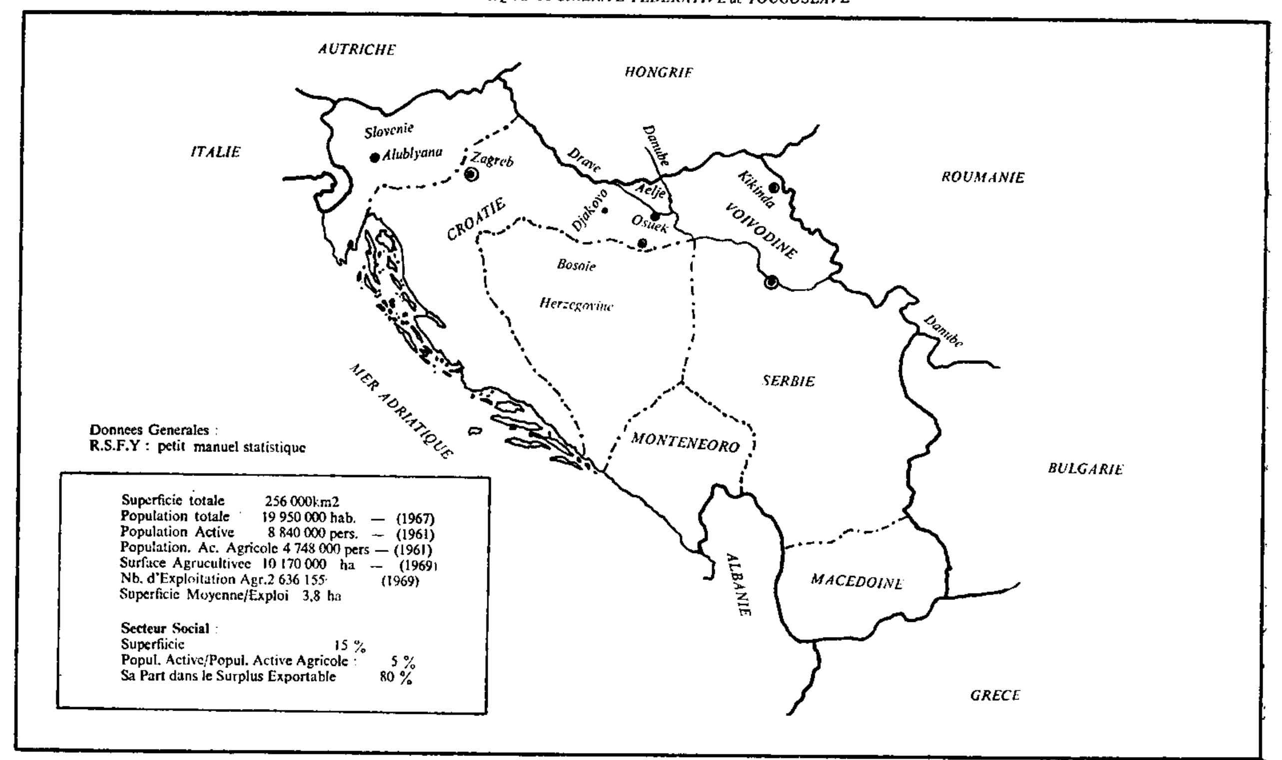
II — OUVRAGES CONCERNANT L'AGRICULTURE YOUGOSLAVE

— Admavicf et Basagic M. "La Politique Agraire et l'Agriculture Yougoslave"
Editions Beograd, 1968.
— Documentation Française, Note et études documentaires, No. : 1878, 2595, 2601, 2929, 3015.
— F.N.S.E.A. "Aspects de l'Agriculture Yougoslave" Etude réalisée par la commission économique de la F.N.S.E.A., Octobre 1968.
— I.E.D.E.S. "Agriculture Moderne et Socialisme, Une expérience Yougoslave".
Etude dirigée par Bernard Rosier.
P.U.F. 1968.
— Kardelj E. "Les problèmes de la Politique Socialiste dans Campagnes".
Editions La Nef, Paris, 1960.
— Petit Manuel Statistique de la Yougoslavie, Beograd, Avril 1970.

III — PERIODIQUES

— "Autogestion", Editions Anthropos, cahier No. 8, Juin 1969.
— "Economie Rurale", No. 75, pages 81–32, Article de Z. Baletic.
— "Problèmes Economiques, Documentation Française", No. 1.044 (1968); No. 1.093 (1968); No. 1.168 (1970).
— "Les temps Modernes", No. 293–294, Pages 1.202–1.234, article de ROSSANDA ROSSANA.

REPUBLIQUE SOCIALISTE FEDERATIVE de YOUGOSLAVE





المحتويات

تمهيــــد ٥

مقدمة تاريخية لدراسة الحركة التعاونيـــة اليوغسلافية ١١

القسم الأوّل
قبـــل الثورة

أوّلاً : الزادروغـــا ١٣

ثانيـاً : الإصلاح الزراعي عام (١٩١٩) ١٤

ثالثـاً : أبعاد التعاون قبل ـ الاشتراكي ١٧

رابعاً : عناصر سياسة الدولة تجاه التعاون ١٩

خامساً: الأحزاب والتعاون قبل الثورة ٢٠

(أ) الحزب الفلاحي الكرواتي ٢١

(ب) الحزب الفـــلاحي الصربي ٢٢

القسم الثاني
بعـــد الثـــورة

أوّلاً : الحزب الشيوعي اليوغسلافي واطروحات الاممية الشيوعية ٢٥

ثانياً : الحل الاشتراكي الأول للمسألة الزراعية . . . ٢٩

– الإصلاح الزراعي عام (١٩٤٥) . . . ٢٩

– التعاون الزراعي الجديد ٣٢

(أ) التعاونيات الزراعية العامة (ت.ز.ع) . . ٣٣

(ب) تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) . . ٣٤

(ج) العلاقات بين القطاعات الزراعيـــة . . ٣٩

ثالثاً : التجميع القسري للحيازات (Collectivisation) :
« مشركة » مسرّعـــة (Socialisation) أو
ردّات فعل ؟ ٤١

(أ) النزعة الجديدة ٤١

(ب) النتائج : ٤٥

١ – على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي . ٤٥

٢ – على الصعيد الايديولوجي . . . ٤٩

الفصل الأول
التعاون الزراعي في النهج اليوغسلافي الجديد
(١٩٥١ – ١٩٥٣)

أوّلاً : المقرّرات من (١٩٥١) حتى (١٩٥٣) . . . ٥٩

(أ) التعـديلات ٥٩
(ب) قانون آذار/مارس (١٩٥٣) ٦١
(ج) قانون أيار/مـايو (١٩٥٣) والحـد الأقصى للملكية المتمثـل بمساحـة (١٠) هكتارات ٦٣
ثانياً : الضغوط الدافعة للانطلاق في النهج الجديد . . ٦٥
ثالثاً : انطلاقة الزراعة والتعاون الزراعي في الخطة الخمسيّة لفترة (١٩٥٧ – ١٩٦١) ٦٩
(أ) توجيهات وتوقعات ٦٩
(ب) التثميرات ٧٣
رابعاً : القطاع التعاوني في الزراعة ٧٥
(أ) حدود وعوائق ٧٥
(ب) تقهقر تعاونيات العمل الفلاحية (ت.ع.ف) ٨١
(ج) التعاونيات الزراعيـة العامـة (ت.ز.ع) : أبعاد جديدة ٨٧

الفصل الثاني
دينامية الانتقال اليوغسلافي
إلى الاشتراكيـة والحركة التعاونيـة

أوّلاً : المركزية / اللامركزية ، هل ثمة خيار ؟ ٩٩
ثانياً : علاقات السوق والعلاقات الاشتراكية المخططة . . ١٠٦
ثالثاً : التسيير الذاتي : مضامينه ومراميه ١١٩

خـــاتمة

مواقع الفئات الفلاحية اليوغسلافية تجاه ظـــاهرة التعاون ١٣١

ملحقـــات :

– مخطّط تنظيمي متعلّق بالتنظيم الاقتصـــادي والاجتماعي للمتحـــد الزراعي – الصناعي في بيلييه (Beljé) . ١٤٧

– مراجع عامة ومختصّــــة حول التجربة اليوغسلافية ١٤٨

– خريطــــة الجمهورية الاتحـــادية الاشتراكيــــة اليوغسلافيـــة ١٥٠

صدر عن

معهد الانماء العربي

من سلسلة الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية

- **استيعاب العمل في القطاع الصناعي**

  الدكتور زياد الحافظ

- **في الطــريق إلى عصر المجاعــة**

  فريق الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية

- **الشقيقات السبع : شركات البترول الكبرى والعــالم الــذي صنعته**

  انتــوني سامبسون

- **أزمة الغـــذاء في الوطن العــربي**

  الدكتور زياد الحافظ

- **الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط**

  الدكاترة : جــورج قرم .
  عبد القادر سيد أحمد .
  أحمــد ملك .

– **دور البنك الدولي**
في العلاقات الاقتصادية الدوليـــة

الدكاترة : جـــورج قرم .
عبد القادر سيد أحمد .
أحمـــد ملك .

– **حوار الشمال والجنوب : أسسه ونتائجه**

الدكاترة : جـــورج قرم .
عبد القادر سيد أحمد .
أحمـــد ملك .

– **تنظيم وتطوير المشروع الصنـــاعي**

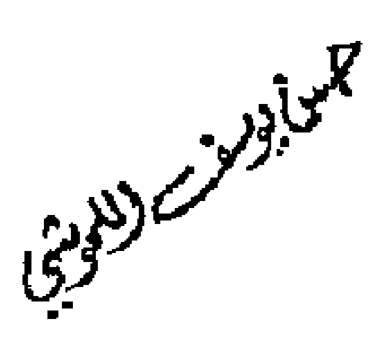
الدكتور سمير التنير

– **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة**
العـــربية

الدكتور سمير التنير

– **نموذج تطبيقي للتنميـــة في بلدان**
العالم الثالث

فريق الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية



« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تلزم إلا صاحبها »

حسن يوسف الدويبي

٨ ليرات لبنانيـــة

او ٨٠٠ درهم ليبي

او ما يعادلهما